

# كتاب

لاقتصاد في الاعتقاد

(تأليف)

حجۃ الاسلام الامام الاوحد زین الدین  
شرف الانہة نفر الانام

حمد ابی حامد الغزالی الطوسي

رضی الله عنہ  
آمین



(الطبعة الاولى)

اعتنی بطبعه مصطفی القبانی الدمشقي  
طبع علی نفقة احمد ناجي الجالبي و محمد امین الحانجی

طبع بالطبعۃ الادبیۃ بسوق الحضار القیم بصرة

# كتاب

لاقتصاد في الاعتقاد

(تأليف)

حجة الاسلام الامام الاوحد زين الدين  
شرف الائمة خير الانام

محمد ابي حامد الغزالي الطوسي

رضي الله عنه  
آمين



(الطبعة الاولى)

اعنى بتحقيقه مصطفى القباني الدمشقي

طبع على نفقه ونفقة احمد ناجي الجمالي ومحمد امين الخانجي

طبع بالطبعه الازيمية بسوق الحضار القديم ببغداد

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي اجتبى من صفة عباده عصابة الحق واهل السنة . وخصهم من بين  
سائر الفرق بزرايا الاطف والمنة . وواضاف عليهم من نور هدايته ما كشف به عن  
حقائق الدين . وانطق السنتهم بمحبته التي قمع بها ضلال المحدثين وصفى سرائرهم من  
وساوس الشياطين . وظهر خمارهم عن نزغات الرائغين . وعمروا فندتهم بانوار اليقين  
حتى اهتدوا بها الى امرار ما انزله على اسان نبيه وصفيه محمد صلى الله عليه وسلم سيد  
المسلمين . واطلعوا على طريق التأقيق بين متنصيات الشرائع وموجبات العقول \* وتحققوا  
ان لا معاندة بين الشرع المنقول والحق المعقول . وعرفوا انت من ظن من الحشوية  
وجوب الجمود على التقليد . وابداع الظواهر \* ما اتوا به الا من ضعف العقول وقلة البصائر  
وان من تغافل من الفلسفنة وغلاة المعتزلة في تصرف العقل حتى صادهوا به قواطع  
الشرع ما اتوا به الا من خبث الفحائر . ثيل اوئلث الى التفريط وويل هو لا الى  
الافراط . وكلها بعيد عن الحزم والاحتياط . بل الواجب المحروم في قواعد الاعتقاد  
ملازمة الافتقاد والاعقاد على الصراط المستقيم . فكلا طرق فسد الامور ذميم . واني  
يستحب الرشاد لمن يقنع بمقاييس الاثر والخبر . ويشكر مناهج البحث والنظر . اولا يعلم انه  
لا مستند للشرع الا قول سيد البشر . صلى الله عليه وسلم . وبرهان العقل هو الذي  
عرف به صدقه فيها اخبار وكيف يهتدى للصواب من افتنى بعض العقل واقتصر ، وما  
استضاء بنور الشرع ولا استبصر . فليت شعرى كيف يفرغ الى العقل من حيث يغريه الغي

والمحصر او لا يعلم ان خطأ العقل فااصر وان بحاله ضيق مخصر . هيات قد خاب على القطع والبيات وتعذر باذياالضلالات . من لم يجمع بتأليف الشرع والعقل هذا الشتات . فشال العقل البصر السليم عن الآفات والاذاء، ومثال القرآن الشميم المنشورة الضياء، فاخلق بان يكون طالب الاهتداء، المستغنى اذا استغنى باحدها عن الآخر في غمار الاغبياء، فالمعرض عن العقل مكتفياً بنور القرآن #مثاله المعرض لنور الشمس مغمضاً للاجفان . فلا فرق بينه وبين العميان . فالعقل مع الشرع نور على نور \* والملاحظ بالعين العور لاحدها على الخصوص متدل بجبل غرور . وسينضح لك ايها المشوق الى الاطلاع على قواعد عقائد اهل السنة #المقترح تحقيقها بقواعد الادلة \* انه لم يستائز بالتفويق #ل الجمع بين الشرع والتحقيق \* فريق سوى هذا الفريق . فاشكر الله تعالى على افتخارك لآثارهم والخراطك في سالك نظامهم وعيارهم . وانه لا طلك بفرقهم فمساك ان تخسر يوم القيمة في ذرتهم . نسأل الله تعالى ان يصفى اسرا رنا عن كدورات الضلال . وينصرها بنور الحقيقة وان يحرس السنن عن النطق بالباطل . وينفعها بالحق والحكمة انه الکريم الفائض منه \* الواسع الرحمة

### باب

ولفتح الكلام بيان اسم الكتاب ونقسم المقدمات والفصل والابواب . اما اسم الكتاب فهو **الاقتصاد في الاعتقاد** . واما ترتيبه فهو مشتمل على اربع تمهيدات تجزى تجزى التوطئة والمقدمات #وعلى اربع افظاب تجزى تجزى المقاصد والغايات

- (التمهيد الاول) في بيان ان هذا العلم من المهمات في الدين
- (التمهيد الثاني) في بيان انه ليس مما يجيئ المسلمين بل اطائفة منهم مخصوصين
- (التمهيد الثالث) في بيان انه من فروض الکفايات لا من فروض الاعيان
- (التمهيد الرابع) في تفصيل مناهج الادلة التي اوردتها في هذا الكتاب

واما افظاب المقصودة فاربعة وجملتها مصورة على النظر في الله تعالى فانا اذا نظرنا في العالم لم ننظر فيه من حيث انه عالم وجسم وسماء وارض بل من حيث انه صنع الله سبحانه . وان نظرنا في النبي عليه السلام لم ننظر فيه من حيث انه انسان وشريف وعالم وفاضل بل من حيث انه رسول الله وان نظرنا في اقواله لم ننظر من حيث انه اقوال ومحاطيات وتفهومات بل من حيث انها تعريفات بواسطته من الله تعالى فلا نظر الا في

الله ولا مطلوب سوى الله وجميع اطراف هذا العلم يحصرها النظر في ذات الله تعالى وفي صفاته سبحانه وفي افعاله عز وجل وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وما جاءنا على لسانه

من تعریف الله تعالى فهي اذن اربعة اقطاب

(القطب الاول) — النظر في ذات الله تعالى — فنبين فيه وجوده وانه قد يرى  
وانه باق وانه ليس بجواهر ولا جسم ولا عرض ولا محدود بحد ولا هو شخصوص بجهة وانه  
مرئي كما انه معلوم وانه واحد فهو عشرة دعاوي نبيها في هذا القطب

(القطب الثاني) — في صفات الله تعالى — ونبين فيه انه حي عالم قادر مرید  
سبيع بصير متكلم وان له حياة وعلماً وقدرة واردة وسمعاً وبصرًا وكلاماً وندرك احكام  
هذه الصفات ولوازمها وما يفارق فيها وما يجتمع فيها من الاحكام وان هذه الصفات زائدة  
على الذات وقدية وقائمة بالذات ولا يجوز ان يكون شيء من الصفات حادثاً

(القطب الثالث) — في افعال الله تعالى — وفيه سبعة دعاوى وهو انه لا يجب  
على الله تعالى التكليف ولا المطلق ولا الثواب على التكليف ولا رعاية صلاح العباد ولا  
يستحيل منه تكليف ما لا يطاق ولا يجب عليه العقاب على الماصي ولا يستحيل منه بهذه  
الانبياء عليهم السلام بل يجوز ذلك وفي مقدمة هذا القطب بيان معنى الواجب  
والحسن والقبح

(القطب الرابع) — في رسول الله — وما جاء على لسان رسولنا محمد صلى الله  
عليه وسلم من الحشر والنشر والجنة والنار والشفاعة وعذاب القبر والميزان والصراحل وفيه  
اربعة ابواب

(الباب الاول) في اثبات نبوة محمد صلى الله عليه وسلم

(الباب الثاني) فيما ورد على لسانه من امور الآخرة

(الباب الثالث) في الامامة وشروطها

(الباب الرابع) في بيان القانون في تكفير الفرق المبتعدة

### ﴿التمهيد الاول﴾

(في بيان ان المخوض في هذا العلم مهم في الدين)

اعلم ان صرف المهمة الى ما ليس بفهم — وتضييع الزمان بما عنده بد هو غاية الفضلال  
ونهائية الخسران سواء كان المنصرف اليه بال مهمة من العلوم او من الاعمال ف فهو ذ بالله من

علم لا ينفع واهم الامور لكانه الخلق نيل السعادة الابدية واجتناب الشقاوة الدائمة وفديه ورد الانبياء وخبروا الخلق بان الله تعالى على عباده حقوقاً ووظائف في افعالهم وافوالم وعقائدهم وان من لم ينطق بالصدق لاسانه ولم ينطوي على الحق ضميره ولم تزبن بالعدل جوارحه فصيده الى النار وعاقبته للبوار ثم لم يقتصروا على مجرد الاخبار بل استشهدوا على صدقهم بأمور غريبة وافعال عجيبة خارقة للعادات خارجة عن مقدورات البشر فمن شاهدتها او سمع احوالها بالاخبار المتراءة عما في عقله امكان صدقهم بل غائب على ذكره ذلك باول السماع قبل ان يعن النظر في تمييز المعجزات عن عجائب الصناعات وهذا الفتن البديهي او التجويز الضروري يزعزع الطمأنينة عن القلب ويحيثوه بالاستسعار والخوف ويهيجه للبحث والافتخار ويسأله عنه الدعوة والقرار ويحدره مفہمة التماهى والاهال ويفسر عنده ان الموت لا محالة وان ما بعد الموت منظوع عن انصار الاخلاق وان ما اخبر به هو لا غير خارج عن حيز الامکان فالحزم ترك التوانى وفي الكشف عن حقيقة هذا الامر فما هو الا مع العجائب التي اظهروها في امكان صدقهم قبل البحث عن تتحقق فولهم بافل من شخص واحد يخبرنا عن خروجنا من دارنا ومحل استقرارنا بان سبعة من السابع قد دخل الدار بخداعنا واحذر ز منه انفسك جهلك فانا بمجرد السماع اذا رأينا ما اخبرنا عنه في محل الامکان والجواز لم نقدم على الدخول وبالغنا في الاحتراز فالموت هو المسئر والوظن قطعاً فكيف لا يكون الاحتراز لما بعده مما فاذن اهم المهايات ان نبحث عن قوله الذي فضى الذهن في بادي الرأي وسابق النظر بامکانه اهون حال في نفسه على التحقيق او هو حق لا شك فيه فمن قوله ان لكم ربكم كل فکر حقوقاً وهو يعاقبكم على تركها ويشيكم على فعلها وقد بعثني رسولكم لا بين ذلك لكم فيازمنا لا محالة ان نعرف ان لنا رب ام لا وان كان فهل يمكن ان يكون حياً متكلماً حتى يامس وينهى ويکاف وينبئ الرسل وان كان متكلماً فهل هو قادر على ان يعاقب وينبئ اذا عصيناه او اطعناه وان كان قادر افضل هذا الشخص بعيشه صادق في قوله انا الرسول اليكم فان اتضحك لنا ذلك لزمنا لا محالة ان كنا عقلاً ان نأخذ حذرنا وننظر لانفسنا ونستحضر هذه الدنيا المنقرضة بالإضافة الى الآخرة الباقيه فالعامل من ينظر لعاقبته ولا يفتر بماجلته ومقصود هذا العلم اقامه البرهان على وجود الرب تعالى وصفاته وافعاله وصدق الرسل كما فصلناه في الفهرست وكل ذلك مهم لا يبعض عنه اعافل

فإن قلت أفي لست منكراً لهذا الانبعاث للطلب من نفسي ولكنني لست ادرى انه

ثرة الجبالة والطبيع وهو مقتضى العقل او هو وجوب الشرع اذ للناس كلام في مدارك الوجوب  
فهذا اما تعرفه في آخر الكتاب عند تعرضاً لمدارك الوجوب والاشتغال به الان فضول  
بل لا سبيل بعد وفوع الابغاث الى الانتهاض لطلب الخلاص فشال الملفت الى ذلك  
مثال رجل لدعته حية او عقرب وهي معاودة للدغ والرجل قادر على الفرار ولكنها متوقفة  
ليعرف ان الحياة جاءته من جانب اليدين او من جانب اليسار وذلك من افعال الغبياء  
الجهال نوؤذ بالله من الاشتغال بالفضول \* مع تضييع المهام والاصول

### ﴿المهيد الثاني﴾

(في بيان المخوض في هذا العلم وان كان مما فهو في حق بعض الخلق ليس)

(فهم بل المهم لهم تركه)

اعلم ان الادلة التي تحررها في هذا العلم تجري بغير الادوية التي يعالج بها مرض  
القلوب والطبيب المستعمل لها ان لم يكن حاذقاً ثافب العقل رصين الراي كان ما يفسده  
بدوائمه اكثراً مما يصلحه فليعلم المصلح المخمور هذا الكتاب والمستفيد بهذه العلوم ان الناس

اربع فرق

(الفرقة الاولى) — امنت بالله وصدقت رسوله واعتقدت الحق واضهرته واعتقدت  
اما بعبادة واما بصناعة فهو لا ينافي ان يدركوا وما هم عليه ولا تحرر عقائد هم بالاستجداد  
على تعلم هذا العلم فان صاحب الشرع صلوات الله عليه لم يطالب العرب في مخاطبته بايمان  
باكثر من التصديق ولم يفرق بين ان يكون ذلك بايمان وعفة تقليدي او يقين برهاني  
وهذا ما عالم ضرورة من يخاوي احواله في تزكيته ايمان من سبق من اجلال العرب الى  
تصديقه ببحث وبرهان بل مجرد فريضة ومحيلة سبقت الى قلوبهم فقادتها الى الادعاء  
للحق والانقياد المصدق فهو لا مؤمنون حقاً فلا ينبغي ان تشوش عليهم عقائدهم فانه اذا  
تليت عليهم هذه البراهين وما علّبها من الاشكالات وحالها لم يؤمن ان تعلق بافهمهم  
مشكلة من المشكلات وستولي عليها ولا تحي عنها بما يذكر من طرق احل ولذلك ينقل

عن الصحابة المخوض في هذا الفن لا يباحة ولا يندر بس ولا تصنيف بل كان شفاههم  
بالعبادة والدعوة اليها وحمل الخلق على مرشدتهم ومصالحهم في احوالهم واعمالهم ومعاشرهم فقط

(الفرقة الثانية) — طائفه مالت عن اعتقاد الحق كالكافرة والمبتدعة فالجافي الغليظ

منهم الصعيف العقل الجامد على التقليد المترى على الباطل من هندا النشوالي كبر

السن لا ينفع معه الا السوط والسيف فما كثروا الكفرة استلوا تحت ظلال السيف اذ يفعل الله بالسيف والسنان ما لا يفعل بالبرهان والسان وعن هذا اذا انتقدت تواريخ الاخبار لم تصادف ملحمة بين المسلمين والكفار الا انكشفت عن جماعة من اهل الضلال ما لوا الى الاقياد ولم تصادف بجمع مناظرة ومجادلة انكشفت الا عن زيادة في اصرار وعناد ولا يظنن ان هذا الذي ذكرناه غمض من منصب العقل وبرهانه ولكن نور العقل كراهة لا يخفي الله بها الا الاحداد من اولياته والغالب على اخلق القصور والاهان فهم لقصورهم لا يدركون براهين العقول كما لا تدرك نور الشمس ای صار الخفا فيش فهو لا تضر بهم العلوم كما تضر رباح الورد بالجعل وفي مثل هؤلاء قال الامام الشافعي رحمة الله

فمن منع الجمال علام اضاءه ومن منع المستوجبين فقد ظلم

(الفرقة الثالثة) — طائفة اعتقادوا الحق تقليدا وسهاما ولكن خصوا في الفطرة بذلك وفطنة فتنهموا من انفسهم لاشكالات تشكيلكم في عقائدكم وزلاتم عليهم طهارة نعمتهم او قراغ سمعهم شهادة من الشهادات وحاكت في صدورهم فهو لا يجحب الناطف بهم في عالمتهم باعادة طهارتهم واماطة شوكو لهم بما امكن من الكلام المقنع المقبول عندهم ولو ب مجرد استبعاد وتقبیع او تلاوة آية او رواية حديث او نقل كلام من شخص مشهور عندهم بالفضل فاذا زال شكه بذلك القدر فلا ينبغي ان يشانه بالادلة المحرورة على مراسيم الجداول فان ذلك ربما يفتح عليه ابوابا اخر من الاشكالات فان كان ذلك فتننا لم يقنه الا كلام يسر على شمل التحقيق فعند ذلك يجوز ان يشانه بالدلائل الحقيقة وذلك على حسب الحاجة وفي موضع الانكال على الخصوص

(الفرقة الرابعة) — طائفة من اهل الضلال يتفرض فيهم مخالل الذكاء والفتنة ويتوقف منهم قبول الحق بما اعتقادهم في عقائدهم من الرواية او بما يألف فلوبهم القبول التشكيك بالجملة والفطرة فهو لا يجحب الناطف بهم في استئثارهم الى الحق وارشادهم الى الاعتقاد الصحيح لا في عرض الحاجة والتهسب فان ذلك يزيد في دواعي الفلال ويهيج بوعاث الشادي والاصرار وكثير الجبالات انما رسخت في واقع العوام بتهسب جماعة من جهال اهل الحق اظهروا الحق في عرض التحرير والادلاء ونظروا الى ضعفاء الخصوم بعين التحقيق ولا زرائهم فشارت من بواسطتهم دواعي الماندة والمخالفة ورسخت في نفوسهم الاعتقادات الماطلة وعسر على العلماء المتاطفين محوها مع ظهور وسادها حتى انتهوا التهسب طائفة الى ان اعتقادوا ان الحروف التي نظروا بها في الحال بعد السكوت

عنهما طول العمر فديمة ولو لا استيلاء الشيطان بواسطه العناد والتعصب الا هو ما وجد مثل هذا الاعتقاد مسبقاً في قلب مجنون فضلاً عنمن له قلب عاقل والمجادلة والمعاندة داء مخفي لا دواء له فلابسحرز المذين منه جهده وليرك الحقد والضيقه وينظر الى كافه خلق الله بعيين الرحمة وليس عن بالرفق والاطف في ارشاد من خل من هذه الامة ولابي حفظ من النكد الذي يحرك داعية الضلال ولبيحقيق ان هم يهدى داعية الاصرار بالعناد والتعصب معين على الاصرار على البدعة ومطالب بهده اعانته في القيمة

### ﴿ التهديد الثالث ﴾

(في بيان الاشتغال بهذا العلم من فروض الكفایات)

اعلم ان التاجر في هذا العلم والاشغال بجماعته ليس من فروض الاعيان وهو من فروض الكفایات . فاما انه ليس من فروض الاعيان فقد اتى برهانه في التهديد الثاني اذا تبين انه ليس يجب على كافة الخلق الا التصديق الجزم وتطهير القلب عن الربب والشك في الاعيان واما تنصير ازالة الشك فرض عين في حق من اعتناء الشك فان فلت فلم صار من فروض الكفایات وقد ذكرت ان اكثرا الفرق يضرهم ذلك ولا ينتفعون فاعلم انه قد سبق ان ازالة الشكوك في اصول العقائد واجبة واعتدار الشك غير مستحب وان كان لا يقع الا في الاول ثم الدعوة الى الحق بالبرهان مهمة في الدين ثم لا يبعد ان يتورع بشدة ويتصدى لاغواه اهل الحق بافاضة الشبهة فيه فلا بد من يقاوم شبهته بالكشف ويعارض اغواه بالتفنيع ولا يمكن ذلك الا بهذا العلم ولا تنفك البلاد عن امثال هذه الواقع فوجب ان يكون في كل نظر من الاقطار وصقع من الاصداع فائئ بالحق مشتغل بهذا العلم بقاوم دعاة المبتدعة ويسْتَهْلِكُ المائلين عن الحق ويصفى قلوب اهل السنة عن عوارض الشبهة فلو خلا عنه القطر خرج به اهل القطر كافة كلام خلا عن الطيب والفقير نعم من انس من نفسه تعلم الفقه او الكلام وخلا الصقع عن القائم بهما ولم يتسع زمانه للجمع بينهما واستفني في تعين ما يستغل به منها او وجنبنا عليه الاشتغال بالفقه فان الحاجة اليه اعم والواقع فيه اكثرا فلا يستغنى احد في ايمه ونهاه عن الاستعنان بالفقه واعتدار الشكوك المخوجة الى علم الكلام باد بالاضافة اليه كما انه لو خلا البلد عن الطيب والفقير كان النشاغل بالفقه اهم لانه يشارك في الحاجة اليه الجاهير والدها . فاما الطبع فلا يحتاج اليه الاصحاء والمرنبي اقل عدداً بالاضافة اليهم ثم المرتضى لا يستغنى عن

الفقه كا لا يستغني عن الطلب وحاجته الى الطلب لحياته الفانية والى الفقه لحياته الباقية وشتان بين الحالتين . فاذ اذا نسبت ثمرة الطلب الى ثمرة الفقه عملت ما بين المترتبين . ويدل ذلك على ان الفقه اهم العلوم اشغال الصحابة رضي الله عنهم بالبحث عنه في مشاوراتهم ومهما وضنهما ولا يغرنك ما يهول به من بعظام صناعة الكلام من انه الاصل والفقه فرع له فانها كلها حق ولكنها غير نافعة في هذا المقام فان الاصل هو الاعتقاد الصحيح والتصديق الجزم وذلك حاصل بالنقل والمراجحة الى البرهان ودفعائق الجدل نادرة والطبيب ايضاً قد يلبس فيقول وجودك ثم وجودك ثم وجودك بذلك موقف على صناعتي وحياتك منوططة بي فالحياة والصحة اولاً ثم الاشتغال بالدين ثانياً ولكن لا يخفى ما تخت هذا الكلام من التقوية وقد نبهنا عليه

#### \* التمهيد الرابع \*

١) في بيان مناهج الادلة التي استبعناها في هذا الكتاب )

اعلم ان مناهج الادلة متشعبة وقد اوردنا بعضها في كتاب عبكم النظر (١) واشبعنا القول فيها في كتاب معيار العلم ولكنها في هذا الكتاب تختلف عن الطرق المتفقة والمسالك الفافية فصدق الايضاح ومهلاً الى الایجاز واجتناباً للنطويل ونقتصر على ثلاثة مناهج (المنشع الاول) - البار والنقيم وهو ان يحصر الامر في قسمين ثم يبطل احدهما فيلزم منه ثبوت الثاني كقولنا العالم اما حادث او اما قديم ومحال ان يكون قد ياماً فيلزم منه لا محالة ان يكون حادثاً انه حادث وهذا اللازم هو مطلوبنا وهو علم مقصود استهدفناه من علمنا آخرين احدهما قولهما : العالم اما قديم او حادث فان الحكم بهذا الانحصر علم والثاني قولهما ومحال ان يكون قد ياماً فان هذا علم آخر

والثالث هو اللازم منهما وهو المطابق بانه حادث وكل علم مطلوب فلا يمكن ان يستفاد الا من علمنا هما اصلاح ولا كل اصلاح بل اذا وقع بينهما ازدواج على وجه مخصوص وشرط مخصوص فاذا وقع الازدواج على شرطه افاد علم الثالث وهو المطابق وهذا الثالث قد نسميه دعوى اذا كان لنا خصم ونسميه مطلوبنا اذا كان لم يكن لنا خصم لانه مطلب الناظر ونسميه فائدة وفرعاً بالإضافة الى الاصدرين فإنه مستفاد منها . ومها

(١) قد طبع حديثاً فايرجع اليه

اقر الخصم بالاصلين يلزمه لا محالة الاقرار بالفرع المستفاد منهما وهو صحة الدعوى  
 (المنهج الثاني) — ان ترتب اصولين على وجه آخر مثل قولنا كل ما لا يخلو عن  
 الحوادث فهو حادث وهو اصل والعالم لا يخلو عن الحوادث فهو اصل آخر فيلزم منهما صحة  
 دعواانا وهو ان العالم حادث وهو المطلوب فتأمل . هل يتصور ان يقر الخصم بالاصلين  
 ثم ينكحه انكار صحة الدعوى فتعلم قطعاً ان ذلك محال

(المنهج الثالث) — ان لا يتعرض لثبت دعواانا بل ندعى استحالة دعوى الخصم  
 بان نبين انه مفض الى الحال وما ينفي الى الحال فهو محال لا محالة مثاله : قولنا ان صح  
 قول الخصم ان دورات الفلك لا نهاية لها لازم منه صحة قول القائل ان ما لا نهاية له  
 قد انقضى وفرغ منه وعلم ان هذا اللازم محال فيعلم منه لا محالة ان المفضي اليه محال  
 وهو مذهب الخصم فهو هنا اصلاح (احدهما) قولنا ان كانت دورات الفلك لا نهاية لها  
 فقد انقضى ما لا نهاية له فان الحكم بلزوم انقضاء ما لا نهاية له على القول ينفي النهاية عن  
 دورات الفلك علم ندعيه ونجعل به ولكن يتصور فيه من الخصم اقرار وانكار بان يقول  
 لا اسلم انه يلزم ذلك . (والثاني) قولنا ان هذا اللازم محال فانه ايضاً اصل يتصور فيه  
 انكار بان يقول سلت الاصل الاول ولكن لا اسلم هذا الثاني وهو استحالة انقضاء ما لا  
 نهاية له ولكن لو اقر بالاصلين كان الاقرار بالعلم الثالث اللازم منهما واجباً بالضرورة  
 وهو الاقرار باستحالة مذهب المفضي الى هذا المحال . فهذه ثلاثة مناهج في الاستدلال  
 جلية لا يتصور انكار حصول العلم منها والعلم الحاصل هو المطلوب والمدلول وازدواج  
 الاصلين الملتزمين لهذا العلم هو الدليل  $\oplus$  العلم بوجهه لزوم هذا المطلوب من ازدواج الاصلين  
 علم بوجه دلالة الدليل وفكك الذي هو عبارة عن احضارك الاصلين في الذهن وطلبك  
 التفطن لوجه لزوم العلم الثالث من العلين الاصلين هو النظر فاذن عليك في درك العلم  
 المطلوب وظيفتان احداهما احضار الاصلين في الذهن وهذا يسمى فكراً والآخر تشوقك  
 الى التفطن لوجه لزوم المطلوب من ازدواج الاصلين وهذا يسمى طلباً فلذلك قال من  
 جرّد النفاثة الى الوظيفة الاولى حيث اراد حد النظر انه الفكر . وقال من جرّد النفاثة  
 الى الوظيفة الثانية في حد النظر انه طلب علم او غبة ظن . وقال من التفت الى الامرین  
 جميعاً انه الفكر الذي يطلب به من قام به علماً او غبة ظن فهم كذلك ينفي ان لهم الدليل  
 والمدلول ووجه الدلالة وحقيقة النظر ودعوك ما سوت به اوراق كثيرة من تطاويلات  
 وترديمه عبارات لا تشفى غليل طالب ولا تسكن شمعة معطفش ولن يعرف فلدر هذه

الاستثناءات الوجيزة الا من انصرف خائباً عن مقصدته بعد مطالعة تصانيف كثيرة فان رجعت الآن في طلب التبيّع الى ما قيل في حد النظر دل ذلك على انك تخوض من هذا الكلام بطائل وان ترجم منه الى حاصل فانك اذا عرفت انه ليس هنا الا علوم ثلاثة علانها اصول يترتبان ترتباً مخصوصاً وعلم ثالث يلزم منها وليس عليك فيه الا وظيفةتان احداهما احضار العلين في ذهنك والثانى التقطعن لوجه العلم الثالث منها والأخيرة بعد ذلك اليك في اطلاق انتظ النظر في ان تعبّر به عن الفكر الذي هو احضار العلين او عن التشوّف الذي هو طلب التقطعن لوجه لزوم العلم الثالث او عن الامرين جميعاً فان العبارات مباحة والاصطلاحات لامشارة فيها

فان قلت غرضي ان اعرف اصطلاح المتكلمين وانهم عبروا بالنظر عما ذكره فاعلم انك اذا سمعت واحداً يحمد النظر بالفکر . وآخر بالطلب وآخر بالفکر الذي هو بطلب به . لم تستأرب في اختلاف اصطلاحاتهم على ثلاثة اوجه والتعجب من لا يقتنع لهذا ويفرض الكلام في حد النظر

﴿وَمَسْأَلَهُ خَلْقَهُ﴾ ويسندل بصحة واحد من المحدود وليس يدرى ان حظ المعنى المقصود من هذه الامور لا يختلف فيه وان الاصطلاح لمعنى الخلاف فيه واذا انت امعنت النظر واهتدت السبيل عرفت قطعاً ان اكثير الاغاليط نشأت من خلل من طلب المعنى من اللفاظ ولقد كان من حقه ان يقدر المعاني اولاً ثم ينظر في اللفاظ ثانياً وبعلم انها اصطلاحات لا تتغير بها المعقولات ولكن من حرم التوفيق استدبر الطريق . وanskil عن التحقيق

فان قلت اني لا استريب في لزوم صحة الدعوى من هذين الاصفين اذا اقر اخضم بهما على هذا الوجه ولكن من اين يجب على الخصم الاقرار بهما ومن اين تقضي هذه الاحوال المسألة الواجبة التسلیم ؟ فاعلم ان لها مدارك شتى ولكن الذي استعمله في هذا الكتاب يجيئه ان لا يهدى ستة

( الاول ) - منها الحسيات اعني المدرك بالمشاهدة الظاهرة والباطنة مثاله انا اذا فلنا مثلاً كل حادث فيه سبب وفي العالم حوادث فلا بد لها من سبب فقولنا في العالم حوادث اصل واحد يجب الاقرار به فانه يدرك بالمشاهدة الظاهرة حدوث اشخاص الحيوانات والنباتات والفيوم والامطار ومن الاعراض الا صوات والابواب وان تخيل انها منتقلة فالانتقال حادث ونحن لم ندع الا حادثاً ولم نعي ان ذلك الحادث جوهر او عرض

او انتقال او غيره وكذاك يعلم بالمشاهدة الباطنة حدوث الالام والافراح والغموم في قلبه فلا يمكنه انكاره

(الثاني) -- العقل المحس فانا اذا فلما العالم اما فديم مؤخر واما حادث مقدم وليس وراء القسمين قسم ثالث وجب الاعتراف به على كل عاقل مثاله ان تقول كل مالا يسبق الحوادث فهو حادث والعالم لا يسبق الحوادث فهو حادث فاحد الاصدرين فولنا ان مالا يسبق الحوادث فهو حادث

ويجب على الخصم الافوار به لان مالا يسبق الحادث اما ان يكون مع الحادث او بعده ولا يمكن قسم ثالث فان ادعى قسما ثالثا كان منكراما هو بدليهي في العقل وان انكر ان ما هو مع الحادث او بعده ليس بحادث فهو ايضا منكر للبدليه

(الثالث التوانز) مثاله انا نقول محمد صلوات الله وسلامه عليه صادق لان كل من من جاء بالمعجزة فهو صادق وقد جاء هو بالمعجزة فهو اذا صادق

فان قيل انا لا اسلم انه جاء بالمعجزة فنقول . قد جاءنا بالقرآن والقرآن معجزة فاذَا قد جاء بالمعجزة . فان سلم الخصم احد الاصدرين وهو ان القرآن معجزة اما بالطوع او بالدليل واراد انكار الاصل الثاني وهو انه قد جاء بالقرآن وقال لا اسلم ان القرآن بما جاء به محمد صل الله عليه وسلم تسلينا لم يكنه ذلك لان التوانز يحصل المعلم به كما حصل لنا العلم بوجوده وبدعوه النبوة وبوجود مكة وجود موسى وعيسى وسائر الانبياء صلوات الله عليهم اجمعين

(الرابع) -- ان يكون الاصل مثبتا بقياس اخر يستند بدرجات واحدة او درجات كثيرة اما الى الحسيات او العقليات او المتوatzات فان ما هو فرع الاصدرين يمكن ان يجعل اصلا في قياس اخر مثاله اذا بعد ان تفرغ من الدليل على حدوث العالم يمكنه ان يجعل حدوث العالم اصلا في نظم قياس مثلا ان تقول كل حادث فله سبب والعالم حادث فاذَا له سبب فلا يمكنهم انكار كون العالم حادثا بعد ان ثبتنا بالدليل حدوثه

(الخامس) -- السعيات مثاله انا ندعى مثلا ان المعاصي بتشيئة الله تعالى ونقول كل كائن فهو بتشيئة الله تعالى والمعاصي كائنة فهي اذا بتشيئة الله تعالى فاما فولنا هي كائنة فهلوم وجودها بالحس وكونها معصية بالشرع واما فولنا كل كائن بتشيئة الله تعالى فاذَا انكر الخصم ذلك منعه الشرع منها كان مقرا بالشرع او كان قد ثبت عليه بالدليل فانا ثبتت هذا الاصل باجماع الامة علي صدق قول القائل ماشاء الله كان وما لم يشاء لم

بكن فيكون السمع مانعاً من الانكار

(ال السادس ) -- ان يكون الاصل مأخوذاً من معتقدات اخوه ومسناته فانه وان لم يقى لها عليه دليل او لم يكن حسياً ولا عقلياً التفتنا بالخواص اباه اصلاً في فیاسنا وامتنع عليه الانكار المأذم بشهادة ما تكثر فلا حاجة الى تعيينه . فان قالت فهل من فرق بين هذه المدارك في الانتفاع بها في المقاييس النظرية فاعلم انها متفاوتة في عموم الفائدة فان المدارك العقلية والحسية عامة مع كافة الخلق الا من لا عقل له ولا حس له وكان الاصل معلوماً فالحس الذي فقدمه كالاصل المعلوم بمحاسنة البصر اذا استعمل مع الا كمه فانه لا ينفع والا كمه اذا كان هو الناظر لم يكن ان يأخذ ذلك اصلاً وكذلك المسنوع في حق الاصم وما المتواتر فانه نافع ولكن في حق من تواتر اليه فاما من لم يتواتر اليه من وصل اليها في الحال من مكان بعيد لم تبلغه الدعوة فاردنا ان نبدين له بالتواتر ان نبيينا وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم تسلينا وعلى الله وصحبه تحمد بالقرآن لم يقدر عليه ما لم يره مدة من يتواتر عنده ورب شيء يتواتر عند قوم دون قوم فقول الشافعي رحمة الله تعالى في مسألة قتل المسلم بالذمي متواتر عند الفقهاء من اصحابه دون العوام من المقلدين وكم من مذاهب له في احاديث المسائل لم يتواتر عند اكثرا الفقهاء واما الاصل المستفاد من فیاس آخر فلا ينفع الامر من فدر معه ذلك القياس واما مسلمات المذاهب فلا تنفع الناظر واما تنفع المذاهب مع من يعتقد ذلك المذهب واما السمعيات فلا تنفع الامر من يثبت السمع عنه وهذه مدارك علوم هذه الاصول المفيدة بتأريخها ونظمها العلم بالامور المجهولة المطلوبة وقد فرغنا من التمهيدات فالشikel بالاطياب التي هي مقاصد الكتاب

( القطب الاول ) -- في النظر في ذات الله تعالى وفيه عشر دعاوي ( الدعوى الاولى ) -- وجوده تعالى نقدس برهانه انا اقول كل حادث محدث وله سبب والعالم حادث فيلزم منه ان له مسبباً ونهي بالعالم كل موجود سوى الله تعالى ونهي بكل موجود سوى الله تعالى الاجسام كلها واعراضها وشرح ذلك بالتفصيل انا لانشك في اصل الوجود ثم نعلم ان كل موجود اما متجيزاً او غير متجيز وان كل متجيز ان لم يكن فيه ائلاف ففسحه جواهراً فرداً وان ائلاف الى غيره سميناه جسماً وان غير المتجيز اما ان يستدعي وجوده جسماً يقوم به ونسميه الاعراض او لا يستدعيه وهو الله سبحانه وتعالى فاما ثبوت الاجسام واعراضها فعلام المشاهدة ولا يلتفت الى من ينزع في الاعراض

وان طال فيها صياغه واخذ ياتقى منك دليلاً عليه فان شغبته وزراعه والثاسه وصياغه ان لم يكن موجوداً فكيف تشغلى بالجواب عنه والاصفاء اليه وان كان موجوداً فهو لا محالة غير جسم المذازع اذ كان جسماً موجوداً من قبل ولم يكن التنازع موجوداً فقد عرفت ان الجسم والعرض مدركان بالمشاهدة فاما موجود ليس بجسم ولا جوهر متجيز ولا عرض فيه فلا بد لك بالحس ونحن ندعى وجوده وندعى ان العالم موجود به وبقدرته وهذا يدرك بالدليل لا بالحس والدليل ما ذكرناه فلترجع الى تحقيقه فقد جمعنا فيه اصولين فاعل الخصم ينكرها فنقول له في اي الاصولين تنازع . فان قال انا انازع في قوله ان كل حادث فيه سبب فمن اين عرفت هذا فنقول : ان هذا الاصل يحب الافرار به فانه اولى ضروري في العقل ومن يتوقف فيه فانيا يتوقف لانه ربما لا ينكشف له ما نز به بل فقط الحادث ولفظ السبب اذا فيه صدق عقله بالضرورة بان لكل حادث سبباً فانا نعني بالحادث ما كان معدها ثم صار موجوداً فنقول وجوده قبل ان وجد كان الحالاً او ممكناً و باطل ان يكون الحالاً لأن الحال لا يوجد فقط وان كان ممكناً فلسنا نعني بالمعنى الا ما يجوز ان يوجد ويجوز ان لا يوجد ولكن لم يكن موجوداً لانه ليس يحب وجوده لذاته اذ لو وجد وجوده لذاته لكن واجبها لا ممكنتها بل قد افتقر وجوده الى مرجع لوجوده على العدم حتى يتبدل العدم بالوجود فاذا كان استمرار عدمه من حيث انه لا مرجع لوجوده على العدم فن لم يوجد المرجع لا يوجد الوجود ونحن لا نزيد بالسبب الا المرجع : والحاصل ان المدوم المستمر العدم لا يتبدل عليه بالوجود ما لم يتم تحقق امر من الامور يرجع جانب الوجود على استمرار العدم وهذا اذا حصل في الدهن معنى لفظه كان العقل مضطراً الى التصديق به فهذا بيان اثبات هذا الاصل وهو على التحقيق  
شرح للفظ الحادث والسبب لاقامة دليل عليه

فان قيل لم تفكرون على من ينazu في الاصل الثاني وهو قولكم ان العالم حادث فنقول ان هذا الاصل ليس باولى في العقل بل ثباته ببرهان منظوم من اصولين آخرين هو انا نقول اذ قلنا ان العالم حادث اردنا بالعالم الان الاجسام والجواهر فقط فنقول كل جسم فلا يخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث فيلزم مثداً كل جسم فهو حادث في اي الاصولين المذازع

فان قيل لم قيل ان كل جسم او متجيز فلا يخلو عن الحوادث : قلنا لانه لا يخلو عن الحركة والسكن وها حادثان فان قيل ادعية وجودها ثم حدوثها فلا نسلم الوجود

ولا حدوث قلنا هذا سؤال قد طال الجواب عنه في تصانيف الكلام وليس يتحقق هذا التطويل فإنه لا يصدر فقط من مسترشد اذ لا يسترب عاقل فقط في ثبوت الاعراض في ذاته من الآلام والاسقام والجوع والعطش وسائر الاحوال ولا في حدوثها وذلک اذا نظرنا الى اجسام العالم لم نسترب في تبدل الاحوال عليهما وان تلك التبدلات حادثة وان صدر من خصم معاند فلامعنى الاشتغال به وان فرض فيه خصم معتقدا نقوله فهو فرض محال ان كان الخصم عاقلا بل الخصم في حدوث العالم الفلسفية وهم مصرحون بأن اجسام العالم تنقسم الى السهوات وهي متحركة على الدوام وآحاد حر كائنات حادثة ولكنها دائمة متألقة على الاتصال ازلاً وابداً والى العناصر الاربعة التي يحيوها مقرر فلك القمر وهي مشاركة في مادة حاملة اصورها واعراضها وتلك المادة قديمة والصور والاعراض حادثة متعاقبة عليها ازلاً وابداً وان الماء ينقلب بالحرارة هو، والهواء يستهيل بالحرارة ناراً وهكذا بقية العناصر وانها تمزج امتدادات حادثة فتتكون منها المعادن والنبات والحيوان فلا تفك العناصر عن هذه الصور الحادثة ابداً ولا تفك السهوات عن الحركات الحادثة ابداً وانما ينزعون في قولنا ان ما لا يخلو عن المواتد فهو حادث فلا معنى للباطل في هذا الاصل ولكننا لاقامة الرسم نقول

الجوهر بالضرورة لا يخلو عن الحركة والسكنون وها حادثان اما الحركة فخدوثها محسوس وان فرض جوهر ساكن كالارض ففرض حركة ليس بمحال بل نعلم بجوازه بالضرورة واذا وقع ذلك الجائز كان حادثاً وكان معدماً للسكنون فيكون السكون ايضاً قوله حادثاً لان القديم لا ينعدم كاسند ذكره في اقامة الدليل على بقاء الله تعالى وان اردنا سياق دليل على وجود الحركة زائدة على الجسم فلنا انا اذا قلنا هذا الجوهر متحرك اثبتنا شيئاً سوى الجوهر بدليل انا اذا قلنا هذا الجوهر ليس بمحرك صدق قولنا وان كان الجوهر بافيما ساكننا فلو كان المفهوم من الحركة عين الجوهر لكان نفيها نفي عين الجوهر وهكذا يطرد الدليل في اثبات السكون ونفيه وعلى الجملة فتكلف الدليل على الواضحات يزدها غموضاً ولا يفيدها وضوحاً

فان قيل فيهم عرفتم انهما حادثة فلعلها كانت كافية ظهرت فلنا لو كينا نشتعل في هذا الكتاب بالغضول الخارج عن المقصود لا بطلنا القول بالكون والظاهر في الاعراض رأساً ولكن ما لا يبطل مقصودنا فلا نشتعل به بل نقول الجوهر لا يخلو عن كون الحركة فيه او خلورها وهذا حادثان فقد ثبتت انه لا يخلو عن الحادث

فان قيل فلعلها انتقالات اليه من موضع آخر فيم يعرف بطلان القول بانتقال الاعراض فلما قد ذكر في ابطال ذلك ادلة ضعيفة لا نطول الكتاب بنقلها ونقضها ولكن الصحيح في الكشف عن بطلانه ان نبين ان تجويز ذلك لا يسع له عقل من لم يزهل عن فهم حقيقة العرض وحقيقة الانتقال ومن فهم حقيقة العرض تتحقق استحالة الانتقال فيه وبيانه ان الانتقال عبارة اخذت من انتقال الجوهر من حيز الى حيز وذلك يثبت في العقل بان فهم الجوهر وفهم الحيز وفهم اختصاص الجوهر بالحيز زائد على ذات الجوهر ثم علم ان العرض لا بد له من محل كما لا بد للجوهر من حيز فستقبل انت اضافة العرض الى المحل كاضافة الجوهر الى الحيز فيسبق منه الى الوهم امكان الانتقال عنه كافي الجوهر ولو كانت هذه المقابلة صحيحة لكان اختصاص العرض بال محل كوناً زائداً على ذات العرض والمحل كما كان اختصاص الجوهر بالحيز كوناً زائداً على ذات الجوهر والحيز ولصار يقوم بالعرض عرض ثم يفتقر قيام العرض بالعرض الى اختصاص آخر يزيد على القائم والمقوم به وهكذا ينسلل وبؤدي الى ان لا يوجد عرض واحد ما لم توجد اعراض لا نهاية لها فلنبحث عن السبب الذي لا جله فرق بين اختصاص العرض بال محل وبين اختصاص الجوهر بالحيز في كون احد الاختصاصين زائداً على ذات المخصوص دون الآخر فمهما يتبع الفلط في توهm الانتقال والمر فيه ان المحل وان كان لازماً للعرض كما ان الحيز لازم للجوهر ولكن بين اللازمين فرق اذ رب لازم ذاتي لشيء ورب لازم ليس بذاتي لشيء واعني بذلك ما يجب بطلانه بطلان الشيء، فان بطل في الوجود بطل به وجود الشيء وان بطل في العقل بطل وجود العلم به في العقل والحيز ليس ذاتياً للجوهر فانا علم الجسم والجوهر اولاً ثم ننظر بعد ذلك في الحيز اهو امر ثابت ام هو امر موهوم ونتوصل الى تحقق ذلك بدلائل وندرك الجسم بالحس في المشاهدة من غير دليل فلذلك لم يكن الحيز المعني مثلاً بجسم زيد ذاتياً لزيد ولم يلزم من فقد ذلك الحيز وبدلاته بطلان جسم زيد وليس كذلك طول زيد مثلاً لانه عرض في زيد لا نقله في نفسه دون زيد بان نعقل زيد ا الطول بدل فطول زيد يعلم تابعاً لوجود زيد ويلزم من اقدير عدم زيد بطلان طول زيد فليس اطوال زيد قوام في الوجود وفي العقل دون زيد فاختصاصه بزيد ذاتي له اي هو لذاته لا يعني زائد عليه هو اختصاص فان بطل ذلك الاختصاص بطل ذاته والانتقال بعمل الاختصاص فتبطل ذاته اذ ليس اختصاصه بزيد زائداً على ذاته اعني ذات العرض بخلاف اختصاص الجوهر بالحيز فانه زائد عليه فليس في بطلانه بالانتقال ما

يبطل ذاته ورجع الكلام إلى أن الانتقال يبطل الاختصاص بالفعل فان كان الاختصاص زائداً على الذات لم يبطل به الذات وإن لم يكن معنى زائداً بطلت بطلانه الذات فقد انكشف هذا وأآل النظر إلى أن اختصاص العرض بجملة لم يكن زائداً على ذات العرض كاختصاص الجوهر بجزءه وذلك لما ذكرناه من أن الجوهر عقل وحده وعقل الحيز به لا الجوهر عقل الحيز وأما العرض فإنه عقل بالجوهر لا بنفسه فذات العرض وكونه للجوهر المعين وليس له ذات سواء فإذا فدرنا مفارقة ذلك الجوهر المعين فقد فدرنا عدم ذاته وإنما فرضنا الكلام في الطول لفهم المقصود فإنه وإن لم يكن عرضاً ولكن عبارة عن كثرة الأجسام في جهة واحدة ولكن نقرب لفرضنا إلى الفهم فإذا فهم فذلك البيان إلى الأعراض وهذا التوفيق والتحقيق وإن لم يكن لأنها بهذا الإيجاز ولكن افتقر إليه لأن ما ذكر فيه غير مقنع ولا شاف فقد فرغنا من اثبات أحد الأصلين وهو أن العالم لا يخلو عن الحوادث فإنه لا يخلو عن الحركة والسكنون وهذا حادثان وليسما بهما ثالثان مع ان الاطناب ليس في مقابلة خصم معتقد إذ أجمع الفلاسفة على ان أجسام العالم لا يخلو عن الحوادث وهم المذكورون محدثون العالم . وإن قيل فقد بقى الأصل الثاني وهو قولكم ان ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث فما الدليل عليه . فهذا لأن العالم لو كان قد يمأ ماهلا لا يخلو عن الحوادث ثبتت حوادث لا اول لها ولازم ان تكون دورات الفلك غير متناهية الاعداد وذلك محال لأن كل ما يفهي الى الحال فهو محال ومحن نبين بازم عليه ثلاثة محالات

الاول ان ذلك لو ثبت لكان قد اتفق ما لا نهاية له ورفع الفرع منه وانتهى ولا فرق بين قوله اتفق ولا بين قوله انتهى ولا بين قوله تناهى فهذا يلزم ان يقال قد تناهى ما لا ينتهي ومن الحال البين ان ينتهي ما لا ينتهي وإن ينتهي وينتهي ما لا ينتهي الثاني ان دورات الفلك ان لم تكن متناهية فهي اما شفع واما وتر واما لا شفع ولا وتر واما شفع ووتر فان الشفع هو الذي ينقسم الى منتساوين كالمساحة ثلاثة والوتر هو احد الذي لا ينقسم الى منتساوين كالمساحة وكل عدد مركب من احاد اما ان ينقسم بمنتساوين اولاً ينقسم بمنتساوين واما ان ينصف بالانقسام وعدم الانقسام او ينقسم عنهم جميعاً فهو محال وباطل ان يكون شفعاً لأن الشفع اما لا يكون وزراً لازمه واحده

فإذا انقضى إليه واحد صار وترًا فكيف أعز الذي لا ينتهي واحد ومعال ان يكون وترًا لأن الوتر يصير شفاعةً بواحد فيبني وترًا لانه يعزه ذلك الواحد فكيف أعز الذي لا ينتهي واحد

الثالث انه يلزم عليه ان يكون عدداً كل واحد منها لا ينتهي ثم ان احدهما اقل من الآخر ومعال ان يكون مالا ينتهي اقل مما لا ينتهي لأن الاقل هو الذي يعز شيء لو اضيف إليه اصارة متساويةً وما لا ينتهي كيف يعز شيء وبيانه انت زحل عندما يدور في كل ثلاثين سنة دورة واحدة والشمس في كل سنة دورة واحدة فيكون عدد دورات زحل مثل ثلث عشر دورات الشمس اذ الشمس تدور في ثلاثين سنة ثلاثة زحل دورات زحل دورة واحدة والواحد من الثلاثين ثلث عشر ثم دورات زحل لا نهاية لها وهي اقل من دورات الشمس اذ يعلم ضرورة ان ثلث عشر الشيء اقل من الشيء والقمر يدور في السنة اثنين عشرة مرة فيكون عدد دورات الشمس مثلاً نصف سدس دورات القمر وكل واحد لامبابة له وبعده اقل من بعض ذلك من الحال البين . فان قيل مقدورات الباري تعالى عندكم لا نهاية لها وكذا معلوماته والمعلومات اكثار من المقدورات اذ ذات القديم تعالى وصفاته معلومة له وكذا الموجود المستمر الوجود . وليس شيء من ذلك مقدورا . فلما نحن اذا فلما لا نهاية مقدوراته لم نرد به ما يريد بقولنا لا نهاية لمعلوماته بل نريد به ان الله تعالى صفة بغير عنده بالقدرة يتأنى بها الإيجاد وهذا الثاني لا ينعدم قط وليس تحت قولنا هذا الثاني لا ينعدم اثبات اشياء فضلاً من ان توصف بأنها متناهية او غير متناهية واما يقع هذا الفاظ لمن ينظر في المعاني من الانماط فيري توازن لفظ المعلومات والمقدورات من حيث التصريف في اللغة فيظن ان المراد بهما واحد هيئات لامتناهية يليهمها الية ثم تحت قولنا المعلومات لامتناهية لها ايضاً سريعاً فالسابق منه الى الفهم اذ السابق منه الى الفهم اثبات اشياء تسمى معلومات لامتناهية لها وهو معال بل الاشياء هي الموجودات وهي متناهية ولكن بيان ذلك يستدعي تطويلاً

وقد اندفع الاشكال بالكشف عن معنى تقيي النهاية عن المقدورات فالنظر في الطرف الثاني وهو المعلومات مستفيضة عنه في دفع الالزام فقد بانت صحة هذا الاصل بالمنهج الثالث من مناهج الادلة المذكورة في التهديد الرابع من الكتاب

وعند هذا يعلم وجود الصانع اذ بان القياس الذي ذكرناه وهو قولنا ان العالم حادث وكل حادث فعل سبب فالعالم له سبب

فقد ثبتت هذه الدعوى بهذا المنهج ولكن بعد لم يظهر لنا الا موجود السبب فاما كونه حادثاً او قدماً وسماً له فلم يظهر بعد فالنشسل به

(الدعوى الثانية) - ندعى ان السبب الذي اثبتناه لوجود العالم قديم فانه لو كان حادثاً لا ينقر الى سبب آخر وكذلك السبب الآخر ويساصل اما الى غير نهاية وهو الحال واما ان ينتهي الى قديم لامحالة يقف عنده وهو الذي نطلب ونبيه صانع العالم ولا بد من الاعتراف به بالضرورة ولا يعني بقولنا قديم الا ان وجوده غير مسبوق بعدم فليس يخت لفظ القديم الا اثبات موجود ونفي عدم سابق

فلا تظن ان القدم معنى زائد على ذات القديم فيلزمك ان تقول ذلك المعنى ايضاً قد يلزم زائد عليه و يتسلسل القول الى غير نهاية

(الدعوى الثالثة) - ندعى ان صانع العالم مع كونه موجوداً لم يزل فهو باق لا يزال لأن ما ثبت قدمه استحال عدمه

وانما قلنا ذلك لأنه لو العدم لا ينقر عدمه الى سبب فانه طارٍ بعد استمرار الوجود في القدم

وقد ذكرنا ان كل طارٍ فلا بد له من سبب من حيث انه طارٍ لا من حيث انه موجود

وكما انتصر تبدل العدم بالوجود الى مرجع للوجود على العدم فكذلك ينقر تبدل الوجود بالعدم الى مرجع للعدم على الوجود

وذلك المرجع اما فاعل بعدم القدرة او ضد او انقطاع شرط من شروط الوجود وبحال ان يحال على القدرة اذ لوجود شيء ثابت يجوز ان يصدر عن القدرة فيكون القادر باستعماله فعل شيئاً والعدم ليس بشيء فيستحصل ان يكون فعلاً واما باثر القدرة فانا نقول فاعل العدم هل فعل شيئاً فان قيل نعم كان حالاً لان النفي ليس بشيء

وان قال المعتزلي ان المعدوم شيء وذات ليس ذلك الذات من اثر القدرة فلا يتصف ان يقول الفعل الواقع بالقدرة فعل ذلك الذات فانها ازية وانا فعله نفي وجود الذات ونفي وجود الذات ليس شيئاً فاذ ما فعل شيئاً

واذا صدق قولنا ما فعل شيئاً صدق قولنا انه لم يستعمل القدرة في اثر البتة فبقي كما كان ولم يفعل شيئاً

وباطل ان يقال انه بعدمه ضده لان الضد ان فرض حادثاً اندفع وجوده بضادة

القديم وكان ذلك اولى من ان ينقطع به وجود القديم  
ويمحال ان يكون له ضد قديم كان موجوداً معه في القدم ولم يعد معه وقد اعد معه  
الان وباطل ان يقال انعدام شرط وجوده فان الشرط ان كان حادثاً استحال  
ان يكون وجود القديم مشروطاً بحدث وان كان فديها فالكلام في استحالة عدم الشرط  
كان الكلام في استحالة عدم المشروط فلا يتصور عدمه  
فإن قيل فيما اذا تفتي عنكم الجواهر والاعراض . فلنا اما الاعراض فبأنفسها ونعني  
بقولنا بأنفسها ان ذاتها لا يتصور لها بقاء

وبفهم المذهب فيه بيان يفرض في الحركة فان الاكوان المتعاقبة في احياناً متواصلة  
لا توصف بانها حركات الا بتلاحمها على سبيل دوام التجدد ودوام الانعدام  
فانها ان فرض بقاوها كانت سكوناً لا حرارة ولا تعقل ذات الحركة ما لم يعقل معها  
العدم عقلاً للوجود . وهذا يفهم في الحركة بغير برهان  
اما اللواتي وسائل الاعراض فانما تفهم بما ذكرناه من انه لو بقي لاستحال عدمه  
بالقدرة وبالضد كما سبق في القديم ومثل هذا العدم يحال في حق الله تعالى  
فاما بذاتها فديمه اولاً واستمرار وجوده فيما لم يزل فلم يكن من خبرورة وجوده حقيقة  
فتباوه عقليّة كما كان من خبرورة وجود الحركة حقيقة اى تفتي عقلاً للوجود واما  
الجواهر فانعدامها بان لا تتحقق فيها الحركة والسكن فينقطع شرط وجودها فلا يعقل بقاوها  
( الدعوى الرابعة ) — ندعى ان صانع العالم ليس بجهير متحيز لانه قد ثبت فديمه  
ولو كان متحيزاً لكان لا يخلو عن الحركة في سعيه او السكون فيه وما لا يخلو عن الحوادث  
 فهو حادث كما سبق

فإن قيل بما انكرون على من يسميه جوهرًا ولا يعتقد متحيزاً . فلنا العقل عندها لا  
يوجب الامتناع من اطلاق اللفاظ وإنما يمنع عنه اما لحق اللغة واما لحق الشرع . اما  
حق اللغة فذلك اذا ادعى انه موافق لوضع اللسان فيبحث عنه فان ادعى واضعه له انه  
اسمه على الحقيقة اي واضح اللغة وضعه له فهو كاذب على اللسان وان زعم انه استعاره نظرًا  
إلى المعنى الذي به شارك المستعار منه فان صلح الاستعارة لم ينكر عليه بحق اللغة وان لم  
يصلح قيل له اخطأت على اللغة ولا يستطعم ذلك الا بقدر استعظام صنيع من يبعد في  
الاستعارة والنظر في ذلك لا يلقي بباحث العقول

اما حق الشرع وجواز ذلك ومحررته فهو بحث فقهى يجب طلبها على الفقهاء اذ لا

فرق بين الجھت عن جواز اطلاق الالفاظ من غير ارادة معنی فاسد وبين الجھت عن جواز الاعمال وفيه رأیان

احدھما ان يقال لا يطلق امم في حق الله تعالى الا بالاذن وهذا لم يرد فيه اذن فیحتم . واما ان يقال لا يحرم الا بالنهی وهذا لم يرد فيه نهي فینظر فان كان يوم خطاء فیھب الاحتراز منه لأن ایهام الخطاء في صفات الله تعالى حرام . وان لم يوم خطاء فیھم تحریک فکلا الطریقین متحتمل ثم الایهام مختلف باللغات وعادات الامتعال فرب لفظ يوم عمد فوم ولا يوم عند غيرهم

(الدعوى الخامسة) — ندعی ان صانع العالم ليس بجسم لأن كل جسم فهو من اف من جوهرین مخیزین واذا استحال ان يكون جوهرًا استحال ان يكون جسماً ونحو لا تعنی بالجسم الا هذا

فإن سماه جسماً ولم يرد هذا المعنی كانت المضایقة معه بحق اللغة او بحق الشرع لا بحق العقل فان العقل لا يحكم في اطلاق الالفاظ ونظم الحروف والاصوات التي هي اصطلاحات ولا انه لو كان جسماً لكان مقدراً بقدر مخصوص ويجوز ان يكون اصغر منه او اكبر ولا يرجع احد الجائزین عن الآخر الا بخصوص ومرجع كا سبق فيفتقر الى مخصوص يتصف فيه فيقدر بقدر مخصوص فيكون مصنوطاً لا صانعاً ومخلوقاً لا خالقاً (الدعوى السادسة) — ندعی ان صانع العالم ليس بعرض لانا يعني بالعرض ما يسمى بجوده ذاتاً لقوم به وذلك الذات جسم او جوهر ومهما كان الجسم واجب المحدث كان الحال فيه ايضاً حادثاً لامحالة اذ يبطل انتقال الاعراض وقد يلنا ان صانع العالم قديم فلا يمكن ان يكون عرضاً وان فهم من العرض ما هو صفة اشيء من غير ان يكون ذلك الشيء مخیزاً فنحو لا نكر وجود هذا فانا استدل على صفات الله تعالى نعم يرجع النزاع الى اطلاق اسم الصانع والفاعل فان اطلاقه على الذات الموضوفة بالصفات اولى من اطلاقه على الصفات

فإذا قلنا الصانع ليس بصفة عيننا به ان الصنع مضار الى الذات التي تقوم بها الصفات لا الى الصفات كما انا اذا قلنا التجار ليس بعرض ولا صفة عيننا به ان صنعة التجارة غير مضارفة الى الصفات بل الى الذات الواجب وصفها بجملة من الصفات حتى يكون صانعاً فكذا القول في صانع العالم وان اراد المزارع بالعرض امرًا غير الحال في الجسم وغير الصفة القائمة بالذات كان الحق في منه للغة او الشرع لا لعقل

الدعوى السابعة) - ندعى انه ليس في جهة مخصوصة من الجهات الست ومن عرف معنى لفظ الجهة ومعنى لفظ الاختصاص فهم قطعاً استثناء الجهات على غير الجواهر والاعراض اذ الخير معقول وهو الذي يختص الجوهر به ولكن الخير انما يصدر جهة اذا اضيف الى شيء آخر مثبز

فالجهات ست فوق واسفل وقادم وخلف ويدين وشمال . فمعنى كون الشيء فوقنا هو انه في حيز بلي جانب الرأس . ومعنى كونه تحتنا انه في حيز بلي جانب الرجل . وكذا سائر الجهات وكل ما قيل فيه انه في جهة فقد قيل انه في حيز مع زيادة اضافة وقولنا الشيء في حيز بعقول بوجهين احداهما انه يختص به بحيث يمنع مثله من ان يوجد بحيث هو وهذا هو الجوهر والآخر ان يكون حالاً في الجوهر فانه قد يقال انه بحيث ولكن بطرق التبعية للجوهر وليس كون العرض في جهة ككون الجوهر بل الجهة للجوهر اولى وللعرض بطرق التبعية للجوهر فهذا وجهان معقولان في الاختصاص بالجهة فان اراد الخصم احدها دل على بطلانه ما دل على بطلان كونه جوهرًا او عرضاً وان اراد امراً غير هذا فهو غير مفهوم فيكون الحق في اطلاق لفظه لم ينفك عن معنى غير مفهوم للغة والشرع لا العقل فان . قال الخصم انما اريد بكونه بحيث معنى سوى هذا فلم تذكره . ونقول له اما لفظك فاما تذكره من حيث انه يوم المفهوم الظاهر منه وهو ما يعقل الجوهر والعرض وذلك كذب على الله تعالى واما مرادك منه فلست انكره فان ما لا افهمه كيف انكره وعساك تزريده به علمه وقدرته وانا لا انكره كونه بحيث على معنى انه عالم وقدر فانك اذا فتحت هذا الباب وهو ان تزريده باللفظ غير ما وضع اللفظ له ويدل عليه في التفاهم لم يكن لما تزريده به حصر فلا انكره ما لم تعرف عن مرادك بما افهمه من امر يدل على الحدوث فان كان ما يدل على الحدوث فهو في ذاته محال ويدل ايضاً على بطلان القول بالجهة لأن ذلك يطرق الجواز اليه ويحوجه الى شخص من يختصه باحد وجوه الجواز وذلك من وجهين احداهما ان الجهة التي تختص به لا تختص به لذاته فان سائر الجهات متساوية بالإضافة الى المقابل للجهة فالخصاص بعض الجهات المعنونة ليس بواجب لذاته بل هو جائز فيحتاج الى شخص من يختص به ويكون الاختصاص فيه معنى زائداً على ذاته وما يتطرق الجواز اليه استحال قدره بل القديم عبارة عابراً واجب الوجود من جميع الجهات . فان قيل اختص بجهة فوق لانه اشرف الجهات فلما اي انما صارت الجهة جهة فوق بخلقه العالم في هذا الخير الذي خلقه فيه فقبل خلق

العالم لم يكن فوق ولا تحت اصلاً اذا ها مشتقان من الرأس والرجل ولم يكن اذا ذلك حيوان فتسمى الجهة التي تلي رأسه فوق والمقابل له تحت والوجه الثاني انه لو كان بجهة لكان محازياً لجسم العالم وكل محازٍ فاما اصغر منه واما اكبر واما مساو وكل ذلك يوجب التقدير بقدار وذلك المقدار يجوز في العقل ان يفرض اصغر منه او اكبر فيحتاج الى مقدر ومحض

فان قيل لو كان الاختصاص بالجهة يوجب التقدير لكان العرض مقدراً فلما العرض ليس في جهة بنفسه بل بمعينته للجواهر فلا جرم هو ابداً مقدر بالجمعية فانا نعلم انه لا توجد عشرة اعراض الا في عشرة جواهير ولا يتصور ان يكون في عشرين تقدير الاعراض عشرة لازم بطرق التبعية لتقدير الجواهير كما لزم كونه بجهة بطرق التبعية فان قيل فان لم يكن مخصوصاً بجهة فوق فما بال الوجوه والا بدئي ترفع الى السماء في الادعية شرعاً وطبعاً وما باله صلى الله عليه وسلم قال للعجارة التي فسد اعتناها فاراد ان يستيقن ايمانها اين الله فاشارت الى السماء فقال لها مؤمنة فالجواب عن الاول ان هذا يضاهي قول القائل ان لم يكن الله تعالى في الكعبة وهو يبيه فما بالنا نحيجه وزوره وما بالنا نستقبله في الصلاة وان لم يكن في الارض فما بالنا نذلل بوضع وجوهنا على الارض في السجود وهذا هذبان بل يقال فسد الشرع من تبعد الخلق بالكعبة في الصلاة ملزمة الثبوت في جهة واحدة فان ذلك لامحالة اقرب الى الخشوع وحضور القلب من التردد على الجهات ثم لما كانت الجهات متساوية من حيث امكان الاستقبال خصص الله بقعة مخصوصة بالتشريف والتعظيم وشرفها بالإضافة الى نفسه واستعمال القلوب اليها بشريفة ليثبت على استقبالها فكذلك السماء قبلة الدعاء كما ان البيت قبلة الصلاة والمعبود بالصلاه والمقصود بالدعاء منه عن الحلو في البيت والسماء ثم في الاشارة بالدعاء الى السماء سرطان يعز من يتبنته لامثاله

وهو ان نجاة العبد وفوزه في الآخرة بتواضع الله تعالى ويعتقد التعظيم لربه والتواضع والتفهم عم القلب وآلة العقل والجوارح اما استعملت لتطهير القلب وتزكيته فان القلب خلق بتاثير المواظبة على اعمال الجوارح كما خافت الجوارح متأثرة بعائدات القلوب وما كان المقصود ان يتواضع في نفسه بعقله وقلبه فان يعرف ندرة يعرف بمحنة رتبته في الوجود بلال الله تعالى وعلوه وكان من اعظم الادلة على خصمه الموجبة لتواضعه انه مخلوق من تراب كلف ان يضع على الزراب الذي هو ادنى

الأشياء ووجهه الذي هو أعز الأعضاء لاستشعر قلبه التواضع بفعل الجبارة في حماستها لارض  
فيكون البدن مثواضعاً في جسمه وشخصه وصورته بالوجه الممكّن فيه وهو معانقة التراب  
والوضع الخسيس ويكون العقل متواضعاً لربّة بما يليق به وهو معرفة الضعف وسقوطه الرثبة  
وخسدة المنزلة عند الاتفات الى ما خلق منه

فذلك العظيم لله تعالى وضيوعه على القاب فيها نجاته وذلك ايضاً ينبغي ان تشتغل  
فيه الجنواح وبالقدر الذي يمكنه ان تحمل الجنواح . وتعظيم القلب بالاشارة الى علو  
الرتبة على طريق المعرفة والاعتقاد . وتعظيم الجنواح بالاشارة الى جهة العلو الذي هو اعلى  
الجهات وارفعها في الاعتقادات فان غابة تعظيم الجنواح استعملها في الجهات حتى ان من  
المعتقد المفهوم المحاورات ان ينفعن الانسان عن علو رتبته غيره وعظيم ولايته فيقول امره  
في الساء السابعة وهو انا ينبيه على علو الرتبة ولكن يستعير له علو المكان وقد يشير براءه  
إلى النساء في تعظيم من يريد تعظيم امره اي امره في النساء اي في العلو وتكون النساء  
عبارة عن العلو فانظر كيف تلطىء الشرع بقلوب الملائكة وجوارحهم في سيافهم الى تعظيم  
الله ( وكيف ) جهل من قلت بصيرته ولم يائنت الا الى ظواهر الجنواح والاجسام  
وغفل عن اسرار القلوب واسئلتها في التعظيم عن تقدير الجهات وظن ان الاصل ما يشار  
 اليه بالجنواح ولم يعرف ان المفهنة الاولى لتعظيم القلب وان تعظيمه باعه قاد علو الرتبة لا  
باعه قاد علو المكان وان الجنواح في ذلك خدم وتابع يخدمون القلب على الموافقة في  
التعظيم بقدر الممكّن فيها ولا يمكن في الجنواح الا الاشارة الى الجهات ( وهذا هو السر )  
في رفع الوجه الى النساء عبد قصد التعظيم ويضاف اليه عند الدعاء امر آخر وهو ان  
الدعا لا ينفك عن سؤال نعمة من نعم الله تعالى وخزائن نعمه السموات وخزان ارزاقه  
الملائكة ومقرهم ملكوت السموات وهم الموكلون بالارزاق وقد قال الله تعالى ( وفي النساء  
رزقكم وما توعدون ) والطبع بتقاضي الاقبال بالوجه على الخزانة التي هي مقر الرزق  
المطلوب فطلبوا الارزاق من الملك اذا اخبروا بتغرفة الارزاق على باب الخزانة مالت  
وجوههم وفولوهم الى جهة الخزانة وان لم يعتقدوا ان الملايك في الخزانة فهذا هو محرك وجوده  
ارباب الدين الى جهة النساء طبعاً وشرعاً

فاما العوام فقد يعتقدون ان معبدهم في النساء فيكون ذلك احد اسباب اشاراتهم  
تعالي رب الارباب عما اعتقد الزائفون علوها كبيراً

واما حكمه صلوات الله عليه بالاعان للجبارية لما اشارت الى النساء فقد انكشف به

اًيضاً اذ ظهر ان لا سبيل الاخرس الى تفهم ع او المرتبة الا بالاشارة الى جهة العلو فقد كانت خرساء كما حكي . وفـد كان يظن بها انها من عبادة الاوثان ومن يعتقد الله في بيت الاصنام فاستنطقت عن معتقدـها فعرفـت بالاشارة الى السماء ان معبودـها ليس في بـيوـت الـاصـنـام كـما يـعتقدـوه او اـنـك

فـانـ قـيلـ فـيـ الجـهـةـ يـوـديـ الىـ المـحـالـ وـهـ اـثـيـاتـ مـوجـودـ خـلـوـ عـنـ الجـهـاتـ السـتـ وـيـكـونـ لـاـ دـاخـلـ الـعـالـمـ وـلـاـ خـارـجـهـ وـلـاـ مـتـصـلـاـ بـهـ وـلـاـ مـنـصـلـاـ عـنـهـ وـذـلـكـ مـحـالـ فـلـنـاسـلـمـ اـنـ كـلـ مـوـجـودـ يـقـبـلـ الـاتـصـالـ فـوـجـودـهـ لـاـ مـنـصـلـاـ وـلـاـ مـنـصـلـاـ بـهـ وـانـ كـانـ مـوـجـودـ يـقـبـلـ الـاـخـتـصـاـصـ بـالـجـهـةـ فـوـجـودـهـ مـعـ خـلـوـ الجـهـاتـ السـتـ عـنـهـ مـحـالـ فـاـمـاـ مـوـجـودـ لـاـ يـقـبـلـ الـاتـصـالـ وـلـاـ الـاـخـتـصـاـصـ بـالـجـهـةـ خـلـوـ عـنـ طـرـيـقـ غـيـرـ مـحـالـ وـهـ كـقـوـلـ القـائـلـ يـسـتـخـيـلـ مـوـجـودـ لـاـ يـكـونـ عـاجـزاـ وـلـاـ فـادـراـ وـلـاـ عـالـمـاـوـلـ جـاهـلاـ فـانـ اـحـدـ الـمـتـضـادـيـنـ لـاـ يـخـلـوـ الشـيـءـ عـنـهـ فـيـقـالـ لـهـ اـنـ ذـلـكـ الشـيـءـ فـابـلـاـ لـمـتـضـادـيـنـ يـسـتـخـيـلـ خـلـوـ عـنـهـاـ وـاـمـاـ الـجـهـادـ الـذـيـ لـاـ يـقـبـلـ وـاـحـدـاـ مـنـهـ لـانـهـ فـقـدـ شـرـطـهـ وـهـ الـحـيـاةـ خـلـوـ عـنـهـاـ لـيـسـ بـمـحـالـ . فـكـذـلـكـ شـرـطـ الـاتـصـالـ وـالـاـخـتـصـاـصـ بـالـجـهـاتـ التـحـيزـ وـالـقـيـامـ بـالـتـحـيزـ فـاـذـ فـقـدـ هـذـاـ لـمـ يـسـتـخـيـلـ الـخـلـقـ عـنـ مـتـضـادـتـهـ فـرـجـعـ النـظـرـ اـذـاـ اـلـىـ اـنـ مـوـجـودـاـ لـيـسـ بـتـحـيزـ وـلـاـ هـوـ فـيـ تـحـيزـ بـلـ هـوـ فـاـقـدـ شـرـطـ الـاتـصـالـ وـالـاـخـتـصـاـصـ هـلـ هـوـ مـحـالـ اـمـ لـاـ

فـانـ زـعـمـ الخـصـمـ اـنـ ذـلـكـ مـحـالـ وـجـودـهـ فـقـدـ دـلـلـنـاـ عـلـيـهـ باـنـ مـعـهاـ باـنـ اـنـ كـلـ مـتـحـيزـ حـادـثـ وـانـ كـلـ حـادـثـ يـفـقـرـ اـلـىـ فـاعـلـ لـيـسـ بـجـادـثـ فـقـدـ لـزـمـ بـالـفـسـرـوـرـ مـنـ هـاتـيـنـ الـمـقـدـمـيـنـ ثـبـوتـ مـوـجـودـ لـيـسـ بـتـحـيزـ اـمـاـ الـاـصـلـاـنـ فـقـدـ اـثـبـتـنـاـهـاـ وـاـمـاـ الـدـعـوـيـ الـاـلـازـمـةـ مـنـهـاـ فـلـاـ يـبـلـىـلـ اـلـىـ جـمـدـهـاـ مـعـ الـاـقـرـارـ بـالـاـصـلـيـنـ

فـانـ قـالـ الخـصـمـ اـنـ مـشـلـ هـذـاـ الـمـوـجـودـ الـذـيـ سـاقـ دـلـلـكـمـ اـلـىـ اـثـبـاتـهـ غـيـرـ مـفـهـومـ فـيـقـالـ لـهـ ماـ الـذـيـ اـرـدـتـ بـقـولـكـ غـيـرـ مـفـهـومـ فـانـ اـرـدـتـ بـهـ اـنـهـ غـيـرـ مـتـحـيزـ وـلـاـ مـتـصـورـ وـلـاـ دـاخـلـ فـيـ الـوـهـ فـقـدـ صـدـقـتـ فـاـنـهـ لـاـ بـدـخـلـ فـيـ الـوـهـ وـالـتـصـورـ وـالـتـحـيزـ اـلـاـ جـسـمـ لـهـ لـوـنـ وـقـدرـ فـاـلـنـفـكـ عـنـ الـلـوـنـ وـالـقـدـرـ لـاـ يـتـصـورـ اـلـخـيـالـ فـانـ اـلـخـيـالـ فـقـدـ اـنـسـ بـالـمـبـصـراتـ فـلـاـ يـتـوـهـ الشـيـءـ ،ـ اـلـاـ عـلـىـ وـفـقـ مـرـآـهـ وـلـاـ يـسـتـطـيـعـ اـنـ يـتـوـهـ مـاـ لـاـ يـوـافـقـهـ

وـانـ اـرـادـ الخـصـمـ اـنـ لـيـسـ بـعـقـولـ ايـ لـيـسـ بـعـلـومـ بـدـلـلـيـلـ الـعـقـلـ فـهـوـ مـحـالـ اـذـ قـدـمـنـاـ الـدـلـلـ عـلـىـ ثـبـوـتـهـ وـلـاـ مـعـنـيـ لـمـعـقـولـ اـلـاـ مـاـ اـضـطـرـ الـعـقـلـ اـلـىـ الـاـذـعـانـ الـتـصـدـيقـ بـهـ بـتـوـجـبـ

الدليل الذي لا يمكن مخالفته وقد تحقق هذا فان قال الخصم فما لا يتصور في الخيال لا وجود له فلنجعل بان الخيال لا وجود له في نفسه فان الخيال نفسه لا يدخل في الخيال والروية لا تدخل في الخيال وكذلك العلم والقدرة وكذلك الصوت والرائحة ولو كاف الوهم ان يتحقق ذاتاً للصوت اقدر له لوناً ومقداراً ونchorه كذلك

ويمكننا جميعاً حوال النفس من الجهل والوجل والفقير والغضب والفرح والحزن والشجاع فلن يدرك بالضرورة هذه الاحوال من نفسه ويسمى خياله ان يتحقق ذات هذه الاحوال فيعود يقصر عن الا تقدير خطاء ثم ينكر بعد ذلك وجود موجود لا يدخل في خياله فهذا سبيل كشف الغطاء عن المسألة . وقد جازى بذلك الاختصار ولكن المعتقدات المخضرة في هذا الفن اراها مشتملة على الاطنان في الواضحات والشروع في الزبادات الخارجت عن المهاطل مع التساهل في مضائق الاشكالات فرأيت نقل الاطنان من مكان الوضوح الى موقع القموض اهم واولى

(الدعوى الثامنة) ندعى ان الله تعالى مازه عن ان يوصف بالاية قرار على العرش فان كل متمكن على جسم ومستقر عليه مقدر لا عوالة فانه اما ان يكون اكبر منه او اصغر او مساواً او كل ذلك لا يخلو عن التقدير وانه لو جاز ان يواسه جسم من هذه الجهة بجاز ان يواسه من سائر الجهات فيصير محيطاً به والخصم لا يعتقد ذلك بحال وهو لازم على مذهبها بالضرورة وعلى الجملة لا يستقر على الجسم الا جسم ولا يجعل فيه الا عرض وقد بيان انه تعالى ليس بجسم ولا عرض فلا يحتاج الى افران هذه الدعوى باقامة البرهان فان قيل فما معنى قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وما معنى قوله عليه السلام ينزل الله كل ايلة الى سوء الدنيا . فللت الكلام على الطواهر المواردة في هذا الباب طويلاً ولكن ذكر منهاجاً في هذه النظائر بين يرشد الى ما عداه وهو انا نقول الناس في هذا فريقيان عوام وعلماء والذي نراه اللائق بعوام الخلق ان لا يخاض بهم في هذه التأويلات بل تنزع عن عقائدهم كل ما يوجب التشبيه ويدل على الحدوث وتحقق عندهم انه موجود ليس كمثله شيء وهو السميع البصير . و اذا سأله عن معانٍ هذه الآيات زجر واعتبرها وفيه ليس هذا بعثكم فادرجو فلكل علم رجال

وبحاجة بما احاج به مالك ابن انس رضى الله عنه بعض السلف حيث سئل عن الاستواء فقال الاستواء معلوم والكيفية مجهولة والسؤال عنده بدعة والبيان به واجب وهذا الان عقول العوام لا تستوعب المقولات ولا احاطتهم باللغات ولا تستوعب

لهم توسيعات العرب في الاستعارات

واما العلامة فاللائق بهم تعریف ذلك ونفهمه واست اقول ان ذلك فرض عین اذا لم يرد به تکاليف بل التکاليف التزمه عن كل ما نشئه بغيره فاما معانی القرآن فلم يکلف الاعيان فهم جویها اصلا ولكن لسنا نرتضی قول من يقول ان ذلك من المتشابهات سکریوف اوائل السور فان حروف اوائل السور ليست موضعه باصطلاح سابق للعرب للدلالة على المعانی ومن نطق بمحروف وهن کیا نم ياصطفع علیها فواجب ان يكون معناه مجهولاً الا ان يعرف ما اردته فإذا ذكره صارت تلك الحروف كاللغة المخترعة من جهة نهی واما قوله صلی الله علیه وسلم ينزل الله تعالى الى السماء الدنيا فلهذه مفہوم ذكر للتفسیر وعلم انه يسبق الى الافهام منه المعنی الذي وضع له او المعنی الذي يستعار فكيف يقال انه متشابه بل هو مخيّل معنی خطأ عند الجاهل ومفهوم معنی صحیحاً عند العالم وهو كقوله تعالى ﴿وَهُوَ مَعْكُمْ إِذَا كُنْتُمْ﴾ فانه مخيّل عند الجاهل اجتناماً مذاقاً اکونه على العرش وعند العالم يفهم انه مع الكل بالاحاطة والعلم وكقوله صلی الله علیه وسلم قلب المؤمن بين اصابع الرحمن فانه عند الجاهل مخيّل عضوين مرکبین من اللحم والعظم والغضب مشتملين على الانامل والاظفار زابدين من الکف وعند العالم يدل على المعنی المستعار له دون الموضوع له وهو ما كان الاصبع له وكان سر الاصبع وروحه وحقيقة له وهو القدرة على التقلیب كما يشاء كما دلت المعنی عليه في قوله وهو معکم على ما تردد المعنی له وهو العلم والاحاطة ولكن من شائع عبارات العرب العبارۃ بالسبب عن المسبب واستعارة السبب لمستعار منه وکقوله تعالى (١) (من تقرَّبَ إِلَيَّ شَرِيكَ قَرَبَ إِلَيْهِ ذَرَاعَأَ وَمَنْ أَتَنِي بِمَشِيَّ أَتَيْتَهُ بِهِرْوَلَةً) فان المرولة عند الجاهل تدل على نقل الاقدام وشدة العدو وكذا الآتيان يدل على القرب في المسافة

وعند العاقل يدل على المعنی المطلوب من فرب المسافة بين الناس وهو قرب الکرامۃ والانعام وان معناه ان رحمة ونعمت اشد انصباباً الى عبادی من طاعتہم اليه وهو كما قال (٢) (لقد ظال شوق الابرار الى اقانی وانا الى لقائهم لأشد شوقاً) تعالى الله عما ينکر من معنی لفظ الشوق بالوضع الذي هو نوع الم وحاجة الى استراحة وهو عین النقص ولكن الشوق سبب لقبول المشتاق اليه والاقبال عليه وافاضة النعمۃ لديه فعبر به عن المسبب وكذا عبر بالغضب والرضا عن ارادۃ الثواب والعقاب الذين هما ثمرة الغضب والرضا ومسبياه في

العادة وكذا المقال في الحجر الاسود انه يمتن الله في الارض بطن الجامع انه اراد به اليدين المقابلتين التي هي عفو ورकب من حلم ودم وعظم من قسم بخمسة اصانع ثم انه ان فتح بصيرته علم انه كان على العرش ولا يكون يمينه في الكعبة ثم لا يكون حجر الاسود في درك باذن في مسكة انه استعير للاصاغة فانه يوم مر باسلام الحجر ونقبيه كما يوم بتقبيل يمين الملائكة فاستعير اللفظ لذلک والتكامل العقل البصیر لا تعظم عنده هذه الامور بل يفهم معانیها على البذرية فما رجع الى معنی الاستواء والازول اما الاستواء فهو نسبة للعرش لايحالة ولا يمكن ان يكون للعرش اليه نسبة الا يكونه معلوما او مرادا او مقدورا عليه او محلاً مثل محل العرض او مكاناً مثل مستقر الجسم ولكن بعض هذه النسبة تسخیل عقولاً وبعضها لا يصلح اللفظ الاستعاره به له فان كان في جملة هذه النسبة مع انه لا نسبة سواها نسبة لا يحيطها العقل ولا ينبو عنها اللفظ فليعلم انها المراد اما كونه مكانا او محلاً كما كان للجوهر والعرض اذا اللفظ يصلح له ولكن العقل يحيطه كاسبق واما كونه معلوماً ومراداً فالعقل لا يحيطه ولكن اللفظ لا يصلح له واما كونه مقدوراً عليه ووافها في قبضة القدرة ومحينا له مع انه اعظم المقدورات ويصلح الاستیلا عليه لان يتدرج به وينتهي به على غيره الذي هو دونه في العظم فهذا ما لا يحيطه العقل ويصلح له اللفظ فاخلق بان يكون هو المراد قطعاً اما صلاح اللفظ له فظاهر عند الخبر بسان العرب واما ينبو عن فهم مثل هذا افهم المتفقين على لغة العرب الناظرين اليها من بعد المائتين اليها اللغات العرب الى لسان الترك حيث لم يتبعوا منها الا اواتها فمن المستحسن في اللغة ان يقال استوى الامير على ملكته حتى قال الشاعر

\* قد استوى بشير على العراق \* من غير سيف ودم مهراق \*

ولذلك قال بعض السلف رضي الله عنهم يفهم من قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) ما فهم من قوله تعالى ثم استوى الى السماء وهي دخان \* واما قوله صلى الله عليه وسلم ينزل الله الى السماء الدنيا فلاتأو يبل فيه مجال من وجهين

احدهما في اضافة المزول اليه وانه مجاز وبالحقيقة هو مضاف الى ملك من الملائكة كما قال تعالى (واسئل القرية) ولما سئل بالحقيقة اهل القرية وهذا ايضاً من المندبول في الانسنة اعني اضافة احوال التابع الى المتبع في قال ترك الملك على باب البلد ويراد عسكره فان الخبر بنزول الملك على باب البلد قد يقال له هلاً خرجت لزيارةه فيقول لا لانه عرج في طريقة على الصيد ولم ينزل بعد فلا يقال له فلم نزل الملك والآن

نقول لم ينزل بعد فيكون المفهوم من نزول الملك نزول العسكن وهذا جلي واضح  
والثاني ان لفظ النزول قد يستعمل للتلطف والتواضع في حق الخلق كما يستعمل  
الارتفاع للتكبر بقال فلان رفع رأسه الى عنان السماء اي تكبر و بقال ارتفع الى اعلى  
عليين اي تعظم وان علا امره بقال امره في السماء السابعة وفي معارضته اذا سقطت  
رتبته بقال قد هوى به الى اسفل المسافلين واذا تواضع وتلطف له تطامن الى الارض  
ونزل الى ادنى الدرجات فاذا فهم هذا وعلم ان النزول عن الرتبة يتركها او سقوطها وفي  
النزول عن الرتبة بطريق التلطف وترك العقل الذي يقتضيه علو الرتبة وكل الاستغفار  
فالانظر الى هذه المعاني الثلاثة التي يتعدد اللفظ بينها ما الذي يجوزه العقل

اما النزول بطريق الانتقال فقد احاله العقل كما سبق فان ذلك لا يمكن الا في  
نهيز واما سقوط الرتبة فهو محال لازمه سبحانه قد يرمي بصفاته وجلاله ولا يمكن زوال علوه  
واما النزول بمعنى اللطف والرحمة وترك الفعل الالائق بالاستغفار وعدم المبالغة فهو يمكن  
فيه بين النزول عليه وفيه انه لما نزل قوله تعالى ﴿رَفِيعُ الْدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾ استشعر  
الصحاباة رضوان الله عليهم من همابة عظيمة واستبعدوا الانبساط في السؤال والدعاء  
مع ذلك الجلال فاخذوا ان الله سبحانه وتعالى مع عظمة جلاله وعلو شأنه متلطف  
بعباده رحيم بهم مستجيب لهم مع الاستغفار عنهم اذا دعوه وكانت استغفارة الدعوة نزولاً  
بالاضافة الى ما يقتضيه ذلك الجلال من الاستغفار وعدم المبالغة فعبر عن ذلك  
بالنزول تشجيعاً لقلوب العباد على المباساطة بالادعية هل على الركوع والسبود فان من  
يستشعر بقدر طاقة مبادي جلال الله تعالى استبعد سجوده وركوعه فان تقرب العباد  
كلهم بالاضافة الى جلال الله سبحانه احسن من تحرير يك العبد اصبعاً من اصابعه على  
قصد التقرب الى ملائكة من ملوك الارض ولو عظم به ملكاً من الملوك لاسخف به التوجيه  
هل من عادة الملوك زجر الارزال عن الخدمة والسبود بين ابدائهم والتقبيل لعنة دورهم  
استحقاقاً لهم عن استخدام ونهاضاً عن استخدام غير الامراء والا كبار كما جرت به  
عادة بعض الخلفاء فاولاً النزول عن مقتضى الجلال باللطف والرحمة والاستغفار لافتقاري  
ذلك الجلال ان بهت القلوب عن الفكر ويخرس الاسنة عن الذكر ويمحمد الجوارح  
عن الحركة فمن لاحظ ذلك الجلال وهذا اللطف استبان له علي القطع ان عبارة  
النزول مطابقة للجلال ومطابقة في موضوعها لا على ما فهمه الجمال فان قيل فلما خصص  
السماء الدنيا . فلئنما هو عبارة عن الدرجة الاخيره التي لا درجة بعدها كما بقال سقط

إلى الباري وارتفع إلى الباري على نقاشير ان التوبوا على الكواكب والباري استغل الموضع  
فإن قيل فلم يخصص بالبيالي فقال ينزل كل ليلة «فإنما لأن الخلوات مقدمة الدعوات  
والبيالي أعدت لذلك حيث يسكن الخلقي وبمحض عن القلوب ذكرهم ويصغوا له كون الله  
تعالى قلب الداعي فمثل هذا الدعاء هو المرجو الاستجابة لا ما يصدر عن غفلة المثواب  
عند تراجم الاشتغال

(الدعاوة الثالثة) ندعى أن الله سبحانه وتعالى مؤتي خلاصاً لمعاذ الله وإنما أوردنا بهذه  
المسئلة في القطب الموسوم بالنظر في ذات الله سبحانه وتعالى لأمررين أحدهما إن نفي  
الروائية عما يلزم على نفي الجهة فاردنا أن نبين كيف يجمع بين نفي الجهة واثبات الروائية  
والثاني أنه سبحانه وتعالى عندنا مؤتي لوجوده وجود ذاته فليس بذلك إلا لذاته  
فإنه ليس لفعله ولا لصفة من الصفات بل كل موجود ذات فواجب أن يكون مرئياً  
كما أنه واجب أن يكون معلوماً ولست أعني به انه واجب أن يكون معلوماً ومريئاً بالفعل  
بل بالقول اي هو من حيث ذاته مستعد لأن يتعلق الروائية به وأنه لا مانع ولا عيب  
في ذاته له فإن امتنع وجود الروائية فلأمر آخر خارج عن ذاته كما نقول الماء الذي في  
النهر مري والمطر الذي في الدن مسكون كذلك لانه يمسك ويروي عند الشرب  
ولكن معناه أن ذاته مستعدة لذلك فإذا فهم المراد منه فالنظر في طرفيه  
أحداهما في الجواز العقلي والثانية في الوفوع الذي لا سبيل الي دركه الا بالشرع  
ومهما دل الشرع على وقوعه فقد دل أيضاً لا محالة على جوازه ولكننا ندل بسلكين  
واثنتين عقليين على جوازه

الاول هو أنا نقول ان الباري سبحانه موجود ذات وله ثبوت وحقيقة وإنما يختلف  
سائر الموجودات في استحالة كونه حادثاً او موصوفاً بما يدل على المحدث او موصوفاً  
بصفة تناقض صفات الالهية من العلم والقدرة وغيرها فكل ما يصح لوجود فهو يصح في  
حقة تعالي ان لم يدل على المحدث ولم ينافق صفة من صفاته والدليل عليه تعلق العلم  
به فإنه لما لم يؤد الى تغير في ذاته ولا الى مناقضة صفاته ولا الى الدلالة على المحدث  
سوى ينته ويبيان الاجسام والاعراض في جواز تعلق العلم بذاته وصفاته والروائية نوع  
علم لا يوجب تعلقه بالمرئي تغير صفة ولا يدل على حدوث فوجوب الحكم به على كل موجود  
فإن قيل فكونه مؤتي يوجب كونه بمحضه وكونه بمحضه يوجب كونه عرضأ او جوهراً او هؤنحال  
ونظم القياس انه ان كان مؤطياً فهو بمحضه من الرأي وهذا اللازم محال فالمقصى الى الروائية محال

فإنما أحد الأصلين من هذا القياس مسلم لكم وهو أن هذا اللازم محال ولكن الأصل الأول وهو ادعاء هذا اللازم على اعتقاد الرواية متوجع فنقول لم قلتم أنه ان كان مرئيا فهو بجهة من الرأي أعلم ذلك بضرورة ام بمنظور ولا سبيل إلى دعوى الضرورة وأما المنظر فلا بد في بيانه ومن ثم لهم لم يروا إلى الان شيئا الا و كان بجهة من الرأي مخصوصة فيقال وما لم ير فلا يحكم باستحالتة ولو جاز هذا جاز للجسم ان يقول انه تعالى جسم لانه فاعل فانا لم نر الى الان فاعلا الا جسما او يقول ان كان فاعلاً موجودا فهو اما داخل العالم واما خارجه واما متصل واما منفصل ولا تخلو عنده الجهات التسعة فانه لم يعلم موجود الا وهو كذلك فلا فضل بينكم وبين هؤلاء وحاصله يرجع إلى الحكم بأن ما شوهد وعلم ينبغي ان لا يعلم غيره الا على واقعه وهو كون يعلم الجسم ويشكر العرض ويقول لو كان موجوداً لكان يجتمع الجميع وينعم غيره من الوجود ب بحيث هو كاجسم ومتناه هذا احالة موجودات اختلاف الموجودات في حقائق الخواص مع الاشتراك في أمور عامة وذلك بحيث لا اصل له على ان هؤلاء لا يغفل عن معارضتهم بأن الله يرى نفسه ويرى العالم وهو ليس بجهة من نفسه ولا من العالم فإذا جاز ذلك فقد بطل هذا الخيال وهذا مما يعترض به أكثر المحتزلة ولا يخرج عنه لأن اعترض به ومن انكر منهم فلا يقدر على انكار رواية الانسان نفسه في المرأة ومعلوم انه ليس في مقابلة نفسه فان زعموا انه لا يرى نفسه وإنما يرى صورة مما كيده لصورته منطبعة في المرأة انطباع النفس في الحال

فيقال ان هذا ظاهر الاستحالة فان من تباعد عن المرأة منصوبه في حائط يقدر ذراعين يرى صورته بعيدة عن جرم المرأة بذراعين وان تباعد بثلاثة اذرع فكذلك فالبعيد عن المرأة بذراعين كيف يكون منطبعة في المرأة وسمك المرأة ربما لا يزد على سنت شعبيرة فان كانت الصورة في شيء وراء المرأة فهو معال اذا ليس وراء المرأة الا جدار او هوا او شخص آخر هو محجوب عنه وهو لا يراه وكذا عن يمين المرأة ويسارها وفوقها وتختفها وجهات المرأة التسعة وهو يرى صورة بعيدة عن المرأة بذراعين فان طلب هذه الصورة من جوانب المرأة بحيث وجدت فهو المرئي ولا وجود لمايل هذه الصورة المرئية في الاجسام المحيطة بالمرأة الا في جسم الناظر فهو المرئي اذا بالضرورة وقد تطلب المقابلة والجهة ولا ينبغي ان تستحضر هذا اللازم فإنه لا يخرج للمحتزلة عنه ونحن نعلم بالضرورة ان الانسان لو لم يصر نفسه فقط ولا يعرف امرأة وقيل له ان يمكن ان تصر نفسك في

مرآة حكم بأنه محال وقال لا يخلواما ان ارى نفسي وانا في المرأة فهو محال او ارى مثل صورتي في جرم المرأة وهو محال او في جرم وراء المرأة وهو محال او المرأة في نفسها صورة للاجسام المحيطة بها جسم صور ولا تجتمع صورتان في جسم واحد اذ محال ان يكون في جسم واحد صورة انسان وحديده وحائط وان رأيت نفسى حيث انا فهو محال اذ لست في مقابلة نفسى فكيف ارى نفسى ولا بد بين المقابلة بين الراي والمرئي وهذا التقسيم صحيح عند المعتزلي ويعتزم انه باطل وبطلانه عندنا لقوله انني لست في مقابلة نفسى خلا ارهاها والا فدائر اقسام كلامه صحيحة فبمذا يستعين ضيق حوصلة هؤلاء عن التصديق بمال بالغوه ولم تأنس به حواسهم

المسلك الثاني وهو الكشف البالغ ان ثقول انما انكر الخصم الرواية لانه لم يفهم ما تريده بالرواية ولم يحصل معناها على التحقيق وظن انا نريد بها حالة تساوي الحالة التي يدركها الراي عند النظر الى الاجسام والالوان وهنئات فنحن نعترض باسخالة ذلك في حق الله سبحانه وابن ينفي ان يحصل معنى هذا الملفظ في الموضع المتفق ونسبة ثم نحذف منه ما يستحب في حق الله سبحانه وتعالى فان نفي من معانيه معنى لم يستحب في حق الله سبحانه وتعالى وامكن ان يسمى ذلك المعنى رواية حقيقة اثباتنا في حق الله سبحانه وفضينا بأنه مرئي حقيقة وان لم يكن اطلاق اسم الرواية عليه الا بالمجاز اطلاقنا الملفظ عليه باذن الشرع واعتقدنا المعنى كما دل عليه العقل وتحصيله ان الرواية تدل على معنى له عول وهو العين وله متعلق وهو اللون والقدر والجسم وسائر المرئيات فلننظر الى حقيقة معناه ومحله والى متعلقه ولنتأمل ان الركين من جملتها في اطلاق هذا الاسم ما هو

فنتقول اما المحول فليس بركن في صحة هذه التسمية فان الحالة التي تدركها بالعين من المرئي لو ادركتها بالقلب او بالجهة مثلاً لكننا ثقولة قد رأينا الشيء وبصرناه وصدق كلامنا فان العين مفعول والله لا تزداد لعيتها بل تحصل فيه هذه الحالة فحيث حلت الحالة ثبت الحقيقة وصح الاسم

ولما ان ثقول عيناً بقلباً او بدماغنا ان ادركنا الشيء بالقلب او بالدماغ ان ادركنا الشيء بالدماغ وكذلك ان ابصرنا بالقلب او بالجهة او بالعين

واما المتعلق بعيده فليس ركناً في اطلاق هذا الاسم وثبتت هذه الحقيقة فان الرواية لو كانت رواية لتهافتها بالسوء !! كان المتعلق بالبياض رواية ولو كان اتهافتها

باللون لما كان المتعلق بالحركة رؤية ولو كان لنهاقها بالعرض لما كان المتعلق بالجسم رؤية فدل ان خصوص صفات المتعلق ليس ركناً لوجود هذه الحقيقة واطلاق هذا الاسم بالركن فيه من حيث انه صفة متعلقة ان يكون لها متعلق موجود اي موجود كان واي ذات كان فإذا الركن الذي الامر مطلق عليه هو الامر الثالث وهو حقيقة المعنى من غير النفات الى محله ومنعقه فانه عن الحقيقة ما هي ولا حقيقة لما الا انها نوع ادراك هو كمال وزيد كشف بالإضافة الى التخييل فانا نرى الصديق مثلاً ثم انغمض العين فتكون صورة الصديق حاضرة في دماغنا على سبيل التخييل والتصور ولكننا لو فتحنا البصر ادركنا انفقيه ولا نرجع تلك الانفقة الى ادراك صورة اخرى مخالفة لما كانت في الخيال بل الصورة المبصرة مطابقة للتخيلة من غير فرق وليس بينها افتراق الا ان هذه الحالة الثانية كالاستكمال حالة التخييل وكما كشف لها فحدث فيها صورة الصديق عند فتح البصر حدوثاً اوضح واتم وامثل من الصورة الجارية في الخيال والحادية في البصر بعينها تطابق بيان الصورة الحادىة في الخيال فإذا التخييل نوع ادراك على تبة ووراءه رتبة اخرى هي اتم منه في الوضوح والكشف بل هي كالشكيل له قسمان هذا الاستكمال بالإضافة الى الخيال رؤية وابصاراً وكذلك من الاشياء ما نعلمه ولا تخيله وهو ذات الله سبحانه وتعالى وصفاته وكل ما لا صورة له اي لalon له ولا قدر مثل القدرة والعلم والمشق والابصار والخيال فأن هذه امور نعلمها ولا تخيلها والعلم بهما نوع ادراك فان نظر هل يحيط العقل ان يكون لهذا الادراك مزيد استكمال نسبة اليه نسبة الابصار الى التخييل فان كان ذلك هكذا سمي بما ذلك الكشف والاستكمال بالإضافة الى العلم رؤية كما سمي بما بالإضافة الى التخييل رؤية ومعلوم ان لقدر هذا الاستكمال في الاستيفاح والاستكشاف غير محال في الموجودات المعلومة التي ليست متخيلة كاعلم والقدرة وغيرها وكذا في ذات الله سبحانه وصفاته بل تقاد تدرك ضرورة من الطبيع انه يتقدا في طلب مزيد استيفاح في ذات الله وصفاته وفي ذات هذه المعرفة المعلومة كما فنحن نقول ان ذلك غير محال فانه لا يحيل له بل العقل دليل على امكانه بل على استدعاءه الطبيع له الا ان هذا الكمال في الكشف غير مبذول في هذا العالم والنفس في شغل البدن وكثرة صفات له هو مجهوب عنه وكما لا يبعد ان يكون الجفن او الاهوا سبب

ما في العين سبباً يحكم اطراد العادة لامتناع الابصار <sup>المحظيات</sup> فلا يبعد ان تكون كدوره  
النفس وتراءكم حجب الاشغال بحكم اطراد العادة <sup>مانعاً</sup> من ابصار المعلومات فإذا بعثت  
ما في القبور وحصل ما في الصدور وذكرت القلوب بالشراب الطهور وصنحت <sup>بانواع</sup>  
التصفية والحقيقة لم يتمتعن <sup>ان</sup> تشغيل بسببيها لغيرها استكمال واستيقاض في ذات الله سبحانه  
او في سائر المعلومات يكون ارتفاع درجته عن العلم المعهود كارتفاع درجة الابصار عن  
المخيل فبعبر عن ذلك باتفاق الله تعالى ومشاهدته او رؤيته او ابصاره او ما شئت من  
العبارات فلا مشاجحة فيها بعد ايضاح المعاني واذا كان ذلك <sup>يمكناً</sup> بان خلقت هذه  
الحالة في العين كان اسم الرواية يحكم وضع اللغة عليه اصدق وخلافه في العين غير  
مستحيل كما ان خلقها في القلب غير مستحيل فاذا فهم المراد بما اطلقه اهل الحق من  
الرواية علم ان العقل لا يجعله <sup>بل</sup> يوجبه وان الشرع قد شهد له فلا يتحقق المخازنة وجد  
الاعلى سبيل العناد او المشاجحة في اطلاق عبارة الرواية او القصور عن ذكر هذه المعاني  
الدقائق التي ذكرناها ولتفصير في هذا الموجز على هذا القدر

الطرف الثاني في وقوعه شرعاً وقد دل الشرع على وقوعه ومداركه كثيرة ولكن كثرت  
يكون دعوى الاجماع على الاولين في اتهمهم الى الله سبحانه في طلب لذة النظر الى  
وجيه الكريم وتعلم قطعاً من عقائدهم انهم كانوا يتظرون ذلك وانهم كانوا قد فهموا  
جوائز انتظار ذلك وسؤاله من الله سبحانه بقرائن احوال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وجملة من القاذفه الصربيحة التي لا تدخل في الحصر بالاجماع الذي يدل على خروج  
المدارك عن الحصر ومن اقوى ما يدل عليه سؤال موسى على الله عليه وسلم ( ارني  
نظرك ) فانه يستحيل ان يخلق عن النبي من ابيه الله تعالى اتفه منصبه <sup>إلى ان</sup>  
يتكله الله سبحانه شذتها ان يجعل من صفات ذاته تعالى ما عرفه العزلة وهذا معلوم  
علىضرورة فان الجهل <sup>أكوانه</sup> مخضع الرواية عند الخصم يوجب التشكير او التفصيل وهو  
جهل بصفة ذاته لأن استحقاقها عندهم لذاته ولا انه ليس بجهة فكيف لم يعرف موسى  
عليه افضل الصلة انه ليس بجهة او كيف عرف انه ليس بجهة ولم يعرف ان رواية ما  
ليس بجهة محال فليست شعرى ما اذا اخمر المطعم ويفقدره من ذهول موسى صلى الله عليه  
وسلم ايفقدره معقدره <sup>أنه</sup> جسم في جهة ذهون واتهام الابياء حلوات الله سبحانه وتعالى  
 عليهم وسلامه كفر صراح فالله نكابر لاني صلي الله عليه وسلم <sup>فان</sup> المقال <sup>بأن</sup> الله سبحانه  
جسم وعابده الوثن والشمن واحد او يقول علم استحاله كونه بجهة واكتبه لم يعلم ان

ما ليس بجهة فلا يرى وهذا تجھیل للنبي عليه افضل السلام لان الخصم يعتقد ان ذلك من الجلیات لا من النظریات فانت الان ايها المسترشد مخیر من ان تقول الى تجھیل النبي صلی الله علیه وسلم تسليماً او الى تجھیل المعاذلی فاختر لنفسك ما هو الیق بلث والسلام

فإن قيل إن دلّ هذا لكم فقد دلّ عليكم سوأ الله الرؤبة في الدنيا ودلّ عليكم قوله تعالى (لن تراني) ودلّ قوله سبحانه (لا تدركه الأ بصار)

قلنا اما سوأ الله الرؤبة في الدنيا فهو دليل على عدم معرفته بوقوع وقت ما هو جائز في نفسه والآباء، كلامهم عليهم افضل السلام لا يعنون من الغيب الا ما عُرِفوا وهو القليل فمن این يبعد ان يدعو النبي عليه افضل السلام كشف غمة وازالة بلية وهو يرجي الاجابة في وقت لم تسبق في علم الله تعالى الاجابة فيه وهذا من ذلك الفن

اما قوله سبحانه (لن تراني) فهو دفع لما التسه واما التمس في الآخرة فهو قال اوفي انظر اليك في الآخرة فقال ان تراني لكن ذلك دليلاً على نفي الرؤبة ولكن في حق موسى صلوات الله سبحانه عليه على المخصوص لا على العموم وما كان ايضاً دليلاً على الاستحالة فكيف وهو جواب عن السؤال في الحال

اما قوله (لا تدركه الأ بصار) اي لا تحيط به ولا تكتنفه من جوانبه كما تحيط بالرؤبة بالاجسام وذلك حق او هو عام فاريد به في الدنيا وذلك ايضاً حق وهو ما اراده بقوله سبحانه (لن تراني) في الدنيا ولنقصر على هذا القدر في مسألة الرؤبة ولننظر المتصف كيف افترض الفرق وتحزن بت الى مفرط ومفرط

اما الحشویة فانهم لم ينكروا من فهم موجود لا في جهة فاثبتوها بجهة حق لزمه لهم بالضرورة الجسمية والتقدير والاختصاص بصفات الحدوث

اما المعاذلة فانهم نفوا الجهة ولم ينكروا من اثبات الرؤبة دونها وحالها به فواضع الشروع وظنوا ان في اثباتها اثبات الجهة فهو الاد نفأهوا في النازع محاذرين من التشبيه فافرطوا والخشوية اثبتو الجهة احترازاً من التعطيل فشبهوا فوق الله سبحانه اهل السنة للقيام بالحق فنقطوا للسائلقصد وعرفوا ان الجهة مبنية لامها الجسمية ثابتة ولئنة وان الرؤبة ثابتة لامها رديف العلم وبرقة وهي تكلمة له فاثبتوها الجسمية اوجب انتفاء الجهة التي من لوازمهما وثبتوا العلم اوجب ثبوت الرؤبة التي هي من رواده وتكلاته ومشاركة له في خاصيته وهي منها لا توجيه تغييرًا في ذات المرئي بل تتعارق به على ما

هو عليه كالعلم ولا ينافي عن عاقل ان هذا هو الاقتصاد في الاعتقاد  
 (الدھوی العاشرة) ندعی انه سبحانه واحد فان كونه واحداً يرجع الى ثبوت  
 ذاته ونفي غيره فليس هو نظر في صفة زائدة على الذات فوجوب ذكره في هذا القطب  
 فنقول الواحد قد يطلب ويراد به انه لا يقبل القسمة اي لا كمية له ولا جزء  
 ولا مقدار والباري تعالى واحد يعني سلب الكمية المصححة لقسمة عنه فانه غير قابل  
 للانقسام اذ الانقسام لما له كمية والتقطيم تصرف في كمية بالتفريق والتضيير وما لا كمية  
 له لا يتصور انقسامه وقد يطلق ويراد انه لا نظير له في رتبته كما نقول الشميم واحد  
 والباري تعالى ايضاً بهذا المعنى واحد فانه لا ند له فاما انه لا خصى له فظاهر اذ  
 المفهوم من الصد هو الذي يتعاقب مع الشيء على محل واحد ولا تجتمع وما لا محل له  
 فلا ضد له والباري سبحانه لا محل له فلا ضد له

واما قولنا لا ند له نعني به ان ما سواه هو خالقه لا غير ويرد انه لو فدر له شريك  
 ليكان مثله في كل الوجوه او ارفع منه او كان دونه وكل ذلك محال فالمفهوى اليه يمحى  
 ووجه استحالة كونه مثله من كل وجه ان كل اثنين هما متفايران فان لم يكن تفاير لم  
 تكن الاثنينية معقوله فانا لا انقل سوادين الى في محلين او في محل واحد في وقدين  
 ليكون احدها مفارقاً الآخر وبهائلاً له ومفارقاً اما في المحل واما في الوقت والشباء  
 تارة بتغاير الحدة والحقيقة كتغایر الحركة واللون فانهما وان اجتمعا في محل واحد  
 في وقت واحد فيها اثنان اذ احدها مفارقاً الآخر بحقيقةه فان استوى اثنان في الحقيقة  
 والحمد كاسوادين فيكون الفرق بينها اما في المحل او في الزمان فان فرض سوادان  
 مثلاً في جوهر واحد في حالة واحدة كان محالاً اذ لم تعرف الاثنينية ولو جاز ان يقال  
 هما اثنان ولا مفارقة جل ان يشار الى انسان واحد ويقال انه انسانان بل عشرة وكلها  
 متساوية متسائلة في الصفة والمكان وجميع الموارض واللازم من غير فرقان وذلك محال  
 بالضرورة فان كان ند الله سبحانه متساوياً له في الحقيقة والصفات استحال وجوده اذ  
 ليس مفارقاً بالمكان اذ لا مكان ولا زمان فانهما فديان فاذ لا فوقان واذا ارتفع كل  
 فوق ارتفع العدد بالضرورة ولزمت الوحدة و الحال ان يقال بمخالفه بكونه ارفع منه فان  
 الارفع هو الاله والاله عبارة عن اجل الموجودات وارفعها والاخر المقدر نافض ليس  
 بالاله ونحو افما نمنع العدد في الاله والاله هو الذي يقال فيه بالقول المطلق انه ارفع  
 الموجودات واجملها وان كان ادنى منه كان محالاً لانه نافض ونحو اعتبر بالاله عن اجل

الموجودات فلا يكون الاجل الا واحداً وهو الاله ولا يتصور اثنان متساو بان في صفات الجلال اذ يرتفع عند ذلك الافتراق ويبيطل العدد كما سبق

فإن قيل هم لا ينكرون على من لا ينافيكم في ايجاد من يطلق عليه اسم الاله، هنا كان الاله عبارة عن اجل الموجودات ولكنها يقول العالم كلها بجملته ليس بخليق خالق واحد بل هو مخلوق خالقين احدها مثلاً خالق السماه والآخر خالق الارض او احدها خالق الجنادات والآخر خالق الحيوانات وخلق النبات فما المحيل لهذا

فإن لم يكن على استحالة هذا دليل فمن اين ينافيكم فولكم ان ام الاله لا يطلق على هؤلاء فان هذا القائل يعبر بالاله عن الخالق او يقول احدها خالق الخير والآخر خالق الشر او احدها خالق الجواهر والآخر خالق الاعراض فلا بد من دليل على استحالة ذلك

فنتقول يدل على استحالة ذلك ان هذه التوزيعات لامخلوقات على الخالقين في تقدير هذا السائل لا تهدو قسمين اما ان تقسيمي لقسم الجواهر والاعراض جميعاً حتى خلقي احدها بعض الاجسام والاعراض دون البعض او يقال كل الاجسام من واحد وكل الاعراض من واحد وباطل ان يقال انت بعض الاجسام بخلافها واحد كالسماء مثلاً دون الارض

فانا نقول خالق السماء هل هو قادر على خلق الارض ام لا فان كان قادرًا كقدرته لم يتميز احدها في القدرة عن الآخر فلا تميز في المقدور عن الآخر فيكون المقدور بين قادرین ولا تكون نسبة الى احدها باولى من الآخر وترجع الاستحالة الى ما ذكرناه من تقدير تزاحم متماثلين من غير فرق وهو معوال وان لم يكن قادرًا عليه فهو معوال لأن الجواهر متماثلة وأشكالها التي هي اختصاصات بالاحياء متماثلة والقادرة على الشيء قادر على مثلها اذ كانت قدرته قدرية بحيث يجوز ان يتصل بقدرته بين وقدرة كل واحد منها تتعلق بعده من الاجسام والجواهر فلم تقييد بقدر واحد واذا جاز المقدور الواحد على خلاف القدرة الحادثة لم يكن بعض الاعداد باول من بعض بل يجب الحكم بنفي المعاية عن مقدوراته ويدخل كل جوهر يمكن وجوده في قدرته

والقسم الثاني ان يقال احدها يقدر على الجوهر والآخر على الاعراض وما مختلفان فلا تحيط من القدرة على احدها القدرة على الآخر وهذا معوال لأن العرض لا يستوي في عن الجوهر والجوهر لا يستوي عن العرض فيكون فعل كل واحد منها موقوفاً على

الآخر فكيف يتحققه وربما لا يساعدك خالق الجوهر على خلق الجوهر عند ارادته خلق  
العرض فيتحقق عاجزاً مغيراً والعجز لا يكون قادراً وكذلك خالق الجوهر ان اراد خلق  
الجوهر ربها خالقه خالق العرض فيتحقق على الآخر خلق الجوهر فيؤدي ذلك الى الشائع  
فإن قيل منها اراد واحد منها خالق جوهر ساعده الآخر على العرض وكذا بالعكس  
فإنها هذه المساعدة هل هي واجبة لا يتصور في العقل خلافها \* فإن أوجبتوها فهو تحكم  
بل هو أيضاً بطل للقدرة فان خالق الجوهر من واحد كاته بضرر الآخر الى خلق  
العرض وكذا بالعكس فلا تكون له قدرة على الترک ولا تتحقق القدرة مع هذا وعلي  
الجملة فترك المساعدة ان كان يمكنها فقد تذر العقل وبطل معنى القدرة والمساعدة ان  
كانت واجبة صار الذي لا بد له من مساعدة مضطراً لا قدرة له

فإن قيل فيكون احدها خالق الشر والآخر خالق الخير

فإنها هذا هوس لأن الشر ليس شرًا لذاته بل هو من حيث ذاته مساوٍ للخير ومتاثل  
له والقدرة على الشيء قدرة على مثيله فان احراق بدن المسلم بالنار شر وأحراق بدن  
الكافر خير ودفع شر والشخص الواحد اذا تكلم بكلمة الاسلام اقلب الاحراق في  
حقه شرًا فال قادر على احراق نفسه بالنار عند سكته عن كبة الاعياد لا بد ان يقدر على  
احراقه عند النطق بها لأن اطقاء بها صوت ينفع لا يغير ذات اللحم ولا ذات النار  
ولا ذات الاحتراق ولا يغلب جنساً فتكون الاختلافات متماثلة فيجب تعلق القدرة  
بالكلل ويقتضى ذلك تمامًا وزناجمًا وعلى الجملة كيما فرض الامر تولد منه اضطراب  
وفساد وهو الذي اراد الله سبحانه بقوله (لو كان فيهم ما الا الله افسدنا) فلا مزید  
على بيان القرآن وتلقي هذا القطب بالدعوى العاشرة فلم يبق مما يلقي بهذه الفتن الا بيان  
استحالة كونه سبحانه مولاً للحوادث وبيانه في اثناء الكلام في الصفات ردًا  
على من قال بحدود العلم والأراده وغيرهما

القطب الثاني في الصفات وفيه سبعة دعائی اذ ندعی انه سبحانه قادر عالم حي  
من بدئه بصير متكلم فيه سبعة صفات ويشعب عنها نظر في امرین احداهما ما به تتحقق  
احد الصفات والثاني ما تشترك فيه جميع الصفات فلننفع البداية بالقسم الاول وهو  
اثبات اصل الصفات وشرح خصوص احكامها

الصفة الاولى القدرة ندعی ان محدث العالم قادر لأن العالم اهل حكم عز وجل  
منظوم مستقيم على انواع من العجائب والآيات وذلك يدل على القدرة وترتب القياس

فقول كل فعل محكم فهو قادر من فاعل قادر والعالم فعل محكم فهو اذًا قادر من فاعل قادر في اي الاصلين النزاع

فان قيل فلم فلتم ان العالم فعل محكم \* فلما عيننا بكونه محكمًا توبه ونظمه وناسبه فلن نظر في اعضاء نفسه الظاهرة والباطنة ظهر له من عجائب الانقان ما يطول حصره فهذا اصل تدركه معرفته بالحس والمشاهدة فلا بسم جمده \* فان قيل فهم عرفتم الاصل الآخر وهو ان كل فعل محكم ففاعله قادر \* فلما هذا مدركه ضرورة العقل فالعقل يصدق به بغير دليل ولا يقدر العاقل على جمده ولكننا مع هذا نجد دائمًا يقطع دابر الجحود والعناد # فقول يعني بكونه قادرًا ان الفعل الصادر منه لا يخلو اما ان مصدر عزه لذاته او لزيانه عليه و باطل ان بقال مصدر عزه لذاته اذ لو كان كذلك تكون قد ياما مع الذات فدل انه صدر لزيانه على ذاته والصفة لزيانه التي بها تهبا الفعل الموجود لسميتها قدرة اذ القدرة في وضع الانسان عبارة عن الصفة التي يتميز بها الفعل للفاعل و بها يقع الفعل \* فان قيل ينقلب عليكم هذا في القدرة فانها قديمة والفعل ليس بقديم

فلناسيا تي جوا به في احكام الارادة فيها يقع الفعل به وهذا الوصف تما دل عليه التقى ثم القاطع الذي ذكرناه واسننا يعني بالقدرة الا هذه الصفة وقد اثبتناها فلنذكر احكامها ومن حكمها انها متعلقة بجميع المقدورات واعني بالمقدورات الممكنات كلها التي لا نهاية لها ولا يتحقق ان الممكنات لا نهاية لها فلا نهاية اذ المقدورات يعني بقولنا لا نهاية للمسكنات ان خلق الحوادث بعد الحوادث لا ينتهي الى حد يستحيل في العقل حدوث حادث بعده فالمكان مستمر ابدًا والقدرة واسعة تجمع ذلك وبرهان هذه الدعوى وهي عموم تعلق القدرة انه قد ظهر ان صانع كل العالم واحد فاما ان يكون له بازا كل مقدر قدرة والمقدورات لا نهاية لها فتشتت قدرة متعددة لا نهاية لها وهو مغال كلها سبق في اطوال دورات لا نهاية لها واما ان تكون القدرة واحدة فيكون تعلقها مع اتحادها بما يتعلق به من الجواهر والاعراض مع اختلافها لامر تدرك فيه ولا يدرك في امر سوى الامكان فيلزم منه ان كل ممكنا فهو مقدر لا محالة وواقع بالقدرة وبالجملة اذا صدرت منه الجواهر والاعراض استحال ان لا يصدر منه امثاها فان القدرة على الشيء قدرة على مثله اذ لم يتمتع التعدد في المقدر لسببه الى الحركات كلها او الالوان كلها على وذرة واحدة فانها لامع ظل حر كة بعد حر كة على الدوام وكل الون بعد لون وجوهه بحسب جوهر وهكذا وعو الذي عينناه يقولنا ان قدرته تعالى متعلقة بكل

يمكن فان الامكان لا ينحصر في عدد ونسبة ذات القدرة لا تتحقق بعدد دون عدولا يمكن ان يشار الى حركة فيقال انها خارجة عن امكان تعلق القدرة بها مع انها تعلقت بذلك اذا بالضرورة تعلم ان ما وجب لشيء وجب له ويشعر عن هذا ثلاثة فروع الاول ان قال فائل هل تقولون ان خلاف المعلوم مقدور

فلا هذا مما اختلف فيه ولا يتصور الخلاف فيه اذا حقق وازيل تعقيد الالغاز وبيانه انه قد ثبت ان كل يمكن مقدور وان الحال ليس بقدور فانظر ان خلاف المعلوم الحال او يمكن ولا تعرف ذلك الا اذا عرفت معنى الحال والممكن وحصلت حقيقةتها والا فان تساؤلت في النظرر بما صدق على خلاف المعلوم انه الحال وانه يمكن وانه ليس الحال نادراً صدق انه الحال وانه ليس الحال والقياس لا يصدقان معـا

فاعلم ان تحت المفهوم اجمالاً واما بيكشف لك ذلك بما ا قوله وهو ان العالم مثلاً يصدق عليه انه واجب وانه الحال او ما كونه واجباً فمن حيث انه اذا فرضت اراده القديم موجودة وجوداً واجباً كان المراد ايضاً واجباً بالضرورة لا جائز اذ يستحب عدم المراد مع تحقيق الارادة القديمة واما كونه الحال فهو انه لو قدر عدم تعلق الارادة بالتجاده فيكون لا الحال حدوث الحال اذا بوادي الى حدوث حادث بلا سبب وقد عرف انه الحال

واما كونه يمكن فهو ان تنظر الى ذاته فقط ولا تعتبر معه لا وجود الارادة ولا عدمها فيكون له وصف الامكان فاذما الاعتبارات ثلاثة الاول ان يشرط فيه وجود الارادة وتعاقبها فهو بهذه الاعتبار واجب الثاني ان يعتبر فقد الارادة فهو بهذه الاعتبار الحال

الثالث ان تقطع الالغاز عن الارادة والسبب فلا اعتبار وجوده ولا عدمه ونجده النظر الى ذات العالم فيتحقق له بهذه الاعتبار الامر الثالث وهو الامكان ويعني به انه يمكن لذاته اي اذا لم يشترط غير ذاته كون يمكننا ظاهر منه انه يجوز ان يكون الشيء الواحد يمكن الحالاً ولكن يمكن بما يختار ذاته الحالاً باعتبار غيره ولا يجوز ان يكون يمكن لذاته الحالاً لذاته منها مثلاً فترجع الى خلاف المعلوم فتقول اذا سبقني علم الله تعالى امامته زيد صبيحة يوم السبت مثلاً فتفوّل خلق الحياة لزيد صبيحة يوم السبت يمكن ام ليس يمكن فالحق فيه انه يمكن و الحال اي هو يمكن باعتبار ذاته ان تقطع الالغاز الى غيره و الحال لغيره لا لذاته وذلك اذا اعتبر محمد الالغاز الى تعلق

ذاتها وهو ذات العلم اذ ينقلب جهلاً ومحال ان ينقلب جهلاً فبأن انه يمكن لذاته محال للزوم استحالة في غيره فإذا قلنا حياة زيد في هذا الوقت مقدورة لم تزد به الا ان الحياة من حيث أنها حياة ليس بمحال كالتجمع بين السواد والبياض وقدرة الله تعالى من حيث أنها قدرة لا تنبع عن التعلق بخلق الحياة ولا تتفاصل عنه لفتور ولا ضعف ولا سبب في ذات القدرة وهذا امر ان يستحيل انكارها اعني نفي القصور عن ذات القدرة وثبتت الامكان لذات الحياة من حيث أنها حياة فقط من غير النفات الى غيرها والخلاص اذا قال غير مقدور على معنى ان وجوده يؤدي الى استحالة فهو صادق في هذا المعنى فانا لست اذكره ويبقى النظر في اللفظ هل هو صواب من حيث اللغة اطلاق هذا الاسم عليه او صلبه ولا يتحقق ان الصواب اطلاق اللفظ فان الناس يقولون فلان قادر على الحركة والسكن ان شاء تحرك وان شاء سكن ويقولون ان له في كل وقت قدرة على الضدرين ويعلمون ان الجاري في علم الله تعالى وفروع احدهما فالاطلاقات شاهدة لما ذكرناه وحظ المعنى فيه ضروري لا سبيل الى جعله

الفرع الثاني ان قال فائل اذا ادعتم عموم القدرة في تعاقبها بالمحكبات فما قولكم في مقدورات الحيوان وسائر الاحياء من المخلوقات اهي مقدورة الله تعالى ام لا \* فان قلتم ليست مقدورة فقد نقضتم قولكم ان تعلق القدرة عاماً وان قلتم أنها مقدورة له لزمعكم اثبات مقدور بين قادر ومحال وانكار كون الانسان وسائر الحيوان قادراً فهو هنا كثرة للضرورة ومجاحدة لمطالبات الشريعة اذ تشحيل المطالبة بما لا قدرة عليه وليستحيل ان يقول الله تعبده يعني ان تتعاطى ما هو مقدوري وانا مستأثر بالقدرة عليه ولا قدرة لي على

فنقول في الانفصال قد تخرب الناس في هذا احزاناً فذهبت المجبرة الى انكار قدرة العبد فلزمها انكار ضرورة التفرقة بين حركة الرعدة والحركة الاختيارية ولزمها ايضاً استحالة تكاليف الشرع وذهبت المعتزلة الى انكار تعلق قدرة الله تعالى بافعال العباد من الحيوانات والملائكة والجن والانس والشياطين وزعمت ان جمجم ما يصدر منها من خلق العباد واختراعهم لا قدرة الله تعالى عليها بني ولا ايجاد فلزمتها شناعتان عظيمتان

احداهما انكار ما اطبق عليه السلف رضي الله عنهم من انه لا خالق الا الله ولا مخروع سواه والثانية نسبة الاختراع والخلق الى قدرة من لا يعلم ما خلقه من الحركات فان الحركات

التي تصدر من الانسان وسائل الحيوان لوسائل عن عددها وتفاصيلها ومقاديرها لم يكن عذله خبر منها بل الصبي كما يتفصل من المهد بدب الى الثدي باختياره ويكتفى والمرأة كما ولدت ندب الى ثدي امها وهي مفحة عينها والعنكبوت فتسجع من البيوت اشكالاً غريبة يختار المهندس في استدارتها ونوازى اضلاعها وتناسب ترتيبها وبالضرورة تعلم انماطاً كما عن العالم بما تجدر المهندسون عن معرفته والخل تشكل يومها على شكل المسدس فلا يكون فيها مربع ولا مدور ولا مربع ولا شكل اخر وذلك لتميز شكل المسدس بخاصة دلت عليها الابراهيم الهندسية لا توجد في غيرها وهو مبني على اصول احادتها ان احوى الاشكال واوسعها الشكل المستدير المفك عن الزوابيا اخارجية عن الاستقامة والثاني ان الاشكال المستديرة اذا وضعت متراصة بقيت بينها فرج معطلة لامحالة والثالث ان اقرب الاشكال القليلة الا ضلوع الى المستديرة في الاحتواء هو

### شكل المسدس

والرابع ان كل الاشكال القريبة من المستديرة كالمربع والمتمن والمخمس اذا وضعت جملة متراصة متباورة بقيت بينها فرج معطلة ولم تكن متلاصقة\*\* واما المربعة فانها متلاصقة ولكنها بعيدة عن احتواء الدوائر لتباعد زواياها عن اوساطها ولما كان التخل محتاجاً الى شكل قريب من الدوائر ليكون حاوياً للشخصه فإنه قريب من الاستدارة وكان محتاجاً لضيق مكانه وكثرة عدده الى ان لا يضيع موضعها بفرج تخل بين البيوت ولا تنسع لاشخاصها ولم يكن في الاشكال مع خروجها عن النهاية شكل يقرب من الاستدارة وله هذه الخاصية وهو التراص والخلو عن بقاء الفرج بين اعدادها الا المسدس، فسخرها الله تعالى لاختيار الشكل المسدس في صناعة ييتها فليست شعرى اعرف التخل هذه الدقائق التي يقصر عن دركها أكثر عقولاً، الانس ام سخره لنيل ما هو مضطرو اليه الخالق المنفرد بالتجاروت وهو في الوسط تجري فتقدير الله تعالى يجري عليه وفيه وهو لا يدركه ولا قدرة له على الامتناع منه وان في صناعات الحيوانات من هذا الجنس عجائب لو اوردت منها طرفاً لامتنال الصدور من عظمة الله تعالى وجلاله فتعسّاً لازائفين عن سبيل الله المغاربين بقدرتهم القاصرة ومكانتهم الضعيفة الطائرين انهم مساهمون الله تعالى في الخلق والاخذاع وابداع مثل هذه العجائب والابيات هبات هبات ذلت المخلوقات ونفرد بالملك والملائكة جبار الارض والسموات، فهذه انواع الصناعات الالازمة على مذهب المعزلة فانظر الان الى اهل السنة كف وفتو للسداد ورشعوا الاعتقاد في الاعتقاد فقاوا

القول بالجبر محال باطل والقول بالاختراع اقحاح هائل وانما الحق اثبات القدرتين على فعل واحد والقول بقدر متسوب الى قادر بين فلا يبقى الا استبعاد توازد القدرتين على فعل واحد وهذا اىاماً يبعد اذا كان تعلق القدرة بين على وجه واحد فان اختلاف القدرة ان واختلاف وجه تعلقها فتواتر المتعلقين على شيء واحد غير محال كما صنفته

فان قيل فما الذي حملكم على اثبات مقدور بين قادر بين

قلنا البرهان القاطع على ان الحركة الاختيارية مفارقة للرعدة وان فرضت الرعدة مرادة لمرتعده ومطلوبة له ايضاً ولا مفارقة الا بالقدرة ثم البرهان القاطع على ان كل ممكّن تعلق به قدرة الله تعالى وكل حادث ممكّن وفعل العبد حادث فهو اذاً ممكّن فان لم تتعلق به قدرة الله تعالى فهو محال فانا نقول الحركة الاختيارية من حيث انها حركة حادثة ممكّنة متأتية لحركة الرعدة فيستحبيل ان تتعلق قدرة الله تعالى باحداثها وتقتصر عن الاخرى وهي مثلها بل يلزم عليه محال آخر وهو ان الله تعالى لو اراد تسكين عبد العبد اذا اراد العبد تحريكها فلا يخلو ابداً من توجّد الحركة والسكنون جمِيعاً او كلاماً لا يوجد فيودي الى اجتماع الحركة والسكن او الى الخلو عندهما والخلو عندهما معاً من التناقض يوجب بطلان القدرة بين اذاً القدرة ما يحصل بها المقدور عند تحقق الارادة وقبول المطل فان خلق المُنْهَى مقدور الله تعالى يتراجع لان قدرته اقوى فهو محال لان تعلق القدرة بحركة واحدة لا تفضل تعلق القدرة الاخرى بها اذاً كانت فائدة القدرتين الاختراع وانما قوله باقتداره على غيره واقتداره على غيره غير مرجح في الحركة التي فيها الكلام اذا حظ الحركة من كل واحدة من القدرتين ان تصير مفارقة لها والاختراع يتساوی فليس فيه اشد ولا اضعف حتى يكون فيه ترجيح فاذَا الدليل القاطع على اثبات القدرة بين ساقنا الى اثبات مقدور بين قادر بين

فان قيل الدليل لا يسوق الى محال لا يفهم وما ذكرته غير مفهوم  
قلنا علينا تفهيم وهو انا نقول اختراع الله سبحانه للحركة في يد العبد معقول دون ان تكون الحركة مقدورة للعبد فلها خلق الحركة وخلق معها قدرة عليها اكان هو المستبد بالاختراع للقدرة والمقدور جميعاً خروج منه انه منفرد بالاختراع وان الحركة موجودة وان المُخْرِك عليها قادر وبسبب كونه قادر افارق حال الحال المرتعد فان دفعت الاشكالات كلها وحاصله ان القادر الواسع القدرة هو قادر على الاختراع للقدرة والمقدور معها وان كان اسم الخالق والمحترع مطلقاً على من اوجد الشيء بقدرته وكانت القدرة والمقدور

جميعاً بقدرة الله تعالى سمي خالقاً ومخترعاً ولم يكن المقدور مخترعاً بقدرة العبد وان كان معه فلم يسم خالقاً ولا مخترعاً ووجب ان يطلب لهذا النط من النسبة اسم آخر مخالف فطلب له اسم الكسب بينما يكتب الله تعالى فاته وجد اطلاق ذلك على اعمال العباد في القرآن واما اسم الفعل فردد في اطلاقه ولا مشاحة في الاسامي بعد فهאם المعنى

فان قيل الشأن في فهم المعنى وما ذكر فهو غير مفهوم \* فان القدرة المخولة الحادثة ان لم يكن لها تعلق بالمقدور لم تفهم اذ قدرة لا مقدور لها محال كعلم لا معلوم له وان تعلقت به فلا يعقل تعلق القدرة بالمقدور الامن حيث النـاثـير والـاـيمـاد وحصول المقدور به فالنسبة بين المقدور والقدرة نسبة المسبب الى السبب وهو كونه به فاذ لم يكن به لم تكن علامة فلم تكن قدرة اذ كل ما الا تعلق له فليس بقدرة اذ القدرة من الصفات المتعلقة فـذا هي متعلقة وقولكم ان التعلق مقصور على الواقع به يبطل بتعلق الارادة والعلم \* وان قلتم ان تعلق القدرة مقصور على الواقع بها فقط فهو ايضاً باطل فان القدرة عندكم تبقى اذا فرضت قبل الفعل فهل هي متعلقة ام لا \* فان قلتم لا فهو محال وان قلتم نعم فليس المعنى بها وقوع المقدور بها اذ المقدور بعد لم يقع فلا بد من اثبات نوع آخر من التعلق سوى الواقع بها اذ التعلق عند الحدوث يعبر عنه بالواقع به والتتعلق قبل ذلك مخالف له فهو نوع آخر من التعلق وقولكم ان تعلق القدرة به نـطـ واحـدـ خـطـاءـ وـكـذـكـ القـادـرـيـةـ الـقـدـيـعـةـ عندـهـ فـاـنـهـ مـعـلـقـةـ بـالـعـلـمـ فـيـ الـاـزـلـ وـقـبـلـ خـلـقـ الـعـالـمـ فـوـلـنـاـ اـنـهـ مـعـلـقـةـ صـادـقـ وـقـوـلـنـاـ انـ الـعـالـمـ وـافـعـ بـهـ كـاذـبـ لـانـهـ لمـ يـقـعـ بـعـدـ فـلـوـ كـانـ عـبـارـتـيـنـ عـنـ معـنـىـ وـاحـدـ اـصـدـقـ اـحـدـهـ حيث يصدق الآخر

فان قيل معنى تعلق القدرة قبل وقوع المقدور ان المقدور اذا وقع بها  
قلنا فليس هذا تعلقاً في الحال بل هو انتظار تعلق فينبغي ان يقال القدرة موجودة وهي صفة لا تعلق لها ولكن ينتظار لها تعلق اذا وقع وقوع المقدور بها وكذا القادرية ويلزم عليه محال وهو ان الصفة التي لم تكن من المتعلقات صارت من المتعلقات وهو محال  
فان قيل معناه انها متيبة لوقوع المقدور بها

قلنا ولا معنى للتهي الا انتظار الواقع بها وذلك لا يوجب تعلقاً في الحال فـكـاـ عـقـلـ عندـكـ قـدـرـةـ مـوـجـوـدـةـ مـعـلـقـةـ بـالـمـقـدـورـ وـالـمـقـدـورـ غـيـرـ وـاقـعـ بـهـ عـقـلـ اـيـضاـ قـدـرـةـ كـذـكـ  
والـمـقـدـورـ غـيـرـ وـاقـعـ بـهـ وـلـكـهـ وـاقـعـ بـقـدـرـةـ اللهـ تـعـالـيـ فـلـمـ يـخـالـفـ مـذـهـبـناـ هـنـاـ مـذـهـبـكـ الاـ  
فيـ قـوـلـنـاـ اـنـهـ وـقـعـتـ بـقـدـرـةـ اللهـ تـعـالـيـ فـاـذـ اـمـ يـكـنـ مـنـ ضـرـورـةـ وـجـودـ الـقـدـرـةـ وـلاـ تـعـلـقـهـاـ بـالـمـقـدـورـ

وجود المقدور بها فمن اين يستدعي عدم وفوعها بقدرة الله تعالى وجوده بقدرة الله تعالى لا افضل له على عدمه من حيث انقطاع النسبة عن القدرة الحادثة اذا النسبة اذا لم تتحقق بعدم المقدور فكيف تتحقق بوجود المقدور وكيف ما فرض المقدور موجوداً او معدوماً فلا بد من قدرة متعلقة لا مقدور لها في الحال

فإن قيل فقدرة لا يقع بها مقدور والعجز بثابة واحدة

قلنا ان عنيت به ان الحالة التي يدركها الانسان عند وجودها مثل ما يدركها عند العجز في الوعدة فهو مثلك للفروءة وان عنيت ابها بثابة العجز في ان المقدور لم يقع بها فهو حدق ولكن نسميتها عجزاً خطأه \* وان كان من حيث القصور اذا نسبت الى قدرة الله تعالى ظن انه مثل العجز وهذا كما انه لو قيل القدرة قبل الفعل على اصلهم مساوٍ به العجز من حيث ان المقدور غير واقع بها لكن المفظ منكرٌ من حيث ابها حالة مدركه بفارق ادراكها في النفس ادراك العجز فكذلك هذا ولا فرق وعلى الجملة فلا بد من اثبات قدرتين متفاوتتين احداهما اعلى والاخرى بالعجز اشيه مهم اضيفت الى الاعلى وانت بالطبع بين ان ثبتت للعبد قدرة توهم نسبة العجز لامتد من وجه وبين ان ثبتت لله سبحانه ذلك تعالى الله عما يقول الزائرون ولا تسترب ان كنت منصفاً في ان نسبة القصور والعجز بالخلافات اولى بل لا يقال اولى لا سخاله ذلك في حق الله تعالى فهذا غابة ما يختتمه هذا المختصر من هذه المسئلة

الفرع الثالث فان قال قائل كيف تدعون عموم تعلق القدرة بجملة الحالات واكثر ما في العالم من الحركات وغيرها متولدات يتولد بعضها من بعض بالضرورة فان حركة اليد مثلاً بالضرورة تولد حركة الخاتم وحركة اليد في الماء تولد حركة الماء وهو مشاهد والعقل ايضاً يدل عليه اذ لو كانت حركة الماء والخاتم يخلق الله تعالى جاز ان يخلق حركة اليد دون الخاتم وحركة اليد دون الماء وهو محال وكذا في المتولدات مع اتشعابها فقول ما لا يفهم لا يمكن التصرف فيه بالرد والقبول فان كون المذهب مردوداً او مقيولاً بعد كونه معقولاً والمعلوم عندنا من عبارة التولد ان يخرج جسم من جوف جسم كما يخرج الجنين من بطن الام والنبات من بطن الارض وهذا محال في الاعراض اذ ليس لحركة اليد جوف حتى تخرج منه حركة الخاتم ولا هو شيء حاوٍ لأشياء حتى يرشع منه بعض ما فيه خبر حركة الخاتم اذا لم تكون كامنة في ذات حركة اليد فما معنى تولدها منها فلابد من تفعيله واذا لم يكن هذا مفهوماً فقولكم انه مشاهد حماقة اذ

كونها حادثة مهما مشاهد لا غير \* فاما كونها متولدة منها فغير مشاهد وقولكم انه لو كان بخلق الله تعالى لقدر على ان يخلق حركة اليد دون الخاتم وحركة اليدين الماء فهذا هو سياقى قول القائل ولم يكن العلم متولدة من الارادة لقدر على ان يخلق الارادة دون العلم او العلم دون الحياة ولكن نقول الحال غير مقدور وجود المشروط دون الشرط غير معقول والارادة شرطها العلم والعلم شرطه الحياة وكذلك شرط شغل الجواهر لحيز فراغ ذلك الحيز فاذا حرك الله تعالى اليدي فلا بد ان بشغل بها حيزا في جوار الحيز الذي كانت فيه فما لم يفرغه كيف بشغل به ففراغه شرط اشتغاله باليد اذ لو تحركت ولم يفرغ الحيز من الماء بعدم الماء او حركته لا جتمع جسمان في حيز واحد وهو محال فكان خلو احدها شرطا الاخر فقلما نظن ان احدها متولدة من الآخر وهو خطأ فاما الازمات التي ليست شرطا فعندنا يجوز ان تنفك عن الاقتران بما هو لازم لها بل لزومه بحكم طرد العادة كاحتراق القطن عند مجاورة النار وحصول البرودة في اليدين عند معاشرة الثلج فان كل ذلك مستمر بحسبان سنة الله تعالى والا فالقدرة من حيث ذاقت غير قاصرة عن خلق البرودة في الثلج والمماسة في اليدين مع خلق الحرارة في اليدين بدلا عن البرودة فاذا ما يراه الشخص متولدة قسمان

احدهما شرط فلا يتصور فيه الا الاقتران \* والثاني ليس بشرط فيتصور فيه غير الاقتران اذ خرقت العادات

فإن قال قائل لم تدلوا على بطلان التولد ولكن انكرتم فهمه وهو مفهوم فانا لا نزيد به ترشح الحركة من الحركة بخروجها من جوفها ولا تولد برودة من برودة الثلج بخروج البرودة من الثلج وانقلتها او بخروجها من ذات البرودة بل نعني به وجود موجود عقيب موجود وكونه موجودا وحادثا به فالحادث نسميه متولدآ والذى به الحدوث نسميه مولدا وهذه التسمية مفهومة فما الذي يدل على بطلانه

فلتذا اذا اقررت بذلك دل على بطلانه ما دل على بطلان كون القدرة الحادثة موجودة فانا اذا احنا ان نقول حصل مقدور بقدرة حادثة فكيف لا ينفي الحصول بما ليس بقدرة واستحالته راجعة الى عموم تعلق القدرة وان خروجه عن القدرة مبطل لعموم تعلقها وهو الحال ثم هو موجب للجزء والقائم كما سبق

نعم وعلى المعتزلة القائلين بالتولد مناقضات في تفصيل التولد لا تتحقق كقولهم ان النظر يولد العلم وتذكره لا يولد الى غير ذلك مما لا نطوي بذلك فلا معنى للإطناب

فيها هو مستنقى عنده وقد عرفت من جملة هذا ان الحادثات كلها جواهرها واعراضها الحادثة منها في ذات الاحياء والجمادات واقعة بقدرة الله تعالى وهو المستبد باختراعها وليس لقمع بعض المخلوقات ببعض بل الكل يقع بالقدرة وذلك ما اوردنا ان نبين من اثبات صفة القدرة لله تعالى وعموم حكمها وما اتصل بها من الفروع والالوان

الصفة الثانية العلم فدعني ان الله تعالى عالم بجميع المعلومات الموجودات والمعدومات فان الموجودات منقسمة الى قديم وحدث والقديم ذاته وصفاته ومن علم غيره فهو بذاته وصفاته اعلم فيجب ضرورة ان يكون بذاته عالماً وصفاته ان ثبت انه عالم بغيره ومعلوم انه عالم بغيره لان ما ينطليق عليه اسم الفير فهو صنه المتن وفعله المعمك المرتب وذلك يدل على قدرته على ما سبق فان من رأى خطوطاً منظومة تصدر على الاتساق من كاتب ثم استدراي في كونه عالماً بصنعة الكتابة كان سفيهاً في استدرايته فاذَا قد ثبت انه عالم بذاته وبغيره

فان قيل فهل معلوماته نهاية ؟ قلنا لا فان الموجودات في الحال وان كانت متداهية فالممكنتات في الاستقبال غير متداهية ونعلم ان الممكنتات التي ليست موجودة انه موجودها ام لا يوجد لها فيعلم اذا ما لا نهاية له بل لو اردنا ان نكتار على شيء واحد وجوهًا من النسب والقدرات خرج عن النهاية والله تعالى عالم بجميعها

فانا نقول مثلاً ضعف الاثنين اربعة وضعف الاربعة ثانية وضعف الثانية ستة عشر وهكذا نضعف ضعف الاثنين وضعف ضعف الضعف ولا يتناهى والانسان لا يعلم من مراتبها الا ما يقدرها بذاته وينقطع عمره ويبيق من التضعيفات ما لا يتناهى فاذَا معرفة اضعاف اضعاف الاثنين وهو عدد واحد يخرج عن الحصر وكذلك كل عدد فكيف غير ذلك من النسب والقدرات وهذا العلم مع تعلقه بعلوم لا نهاية لها واحد كما سياطي بيانه من بعد مع سائر الصفات

الصفة الثالثة الحياة ندعى انه تعالى حي وهو معلوم بالضرورة ولم ينكره احد من اعترف بكونه تعالى عالماً قادرًا فان كون العالم القادر حيًا ضروري اذ لا يعني بالحي الا ما يشعر بنفسه وتعلم ذاته وغيره والعالم بجميع المعلومات وال قادر على جميع المقدورات كيف لا يكون حيًا وهذا واضح والنظر في صفة الحياة لا يطول

الصفة الرابعة الارادة ندعى ان الله تعالى مربد لافعاله وبرهانه ان النقل الصادر منه مختص بضرور من الجواز لا يتميز بعضها من البعض الا برجح ولا تكفي ذمه للذرج

لأن نسبة الذات إلى الضدين واحدة فما الذي خصص أحد الضدين بالوقوع في حال دون حال وكذلك القدرة لا تكفي فيه إذ نسبة القدرة إلى الضدين واحدة وكذلك العقل لا يكتفى خلافاً للكعبى حيث أكتفى بالعلم عن الإرادة لأن العلم يتبع المعلوم ويتصلق به على ما هو عليه ولا يؤثر فيه ولا يغيره

فإن كان الشيء ممكناً في نفسه مساوياً لمعنى الآخر الذي في مقابلته فالعلم يتصلق به على ما هو عليه ولا يجهل أحد الممكنتين مرجحاً على الآخر بل نعقل الممكنتين ويعقل مساواهما والله سبحانه وتعالى يعلم أن وجود العالم في الوقت الذي وجد فيه كان ممكناً وإن وجوده بعد ذلك وقبل ذلك كان مساوياً له في الامكان لأن هذه الامكانيات متساوية فحق العلم أن يتصلق بها كما هو عليه فإن افتضت صفة الإرادة وقوعه في وقت معين تعلق العلم بتعيین وجوده في ذلك الوقت لملة تعلق الإدراة به فتكون الإرادة التعیین علة و يكون العلم متصلقاً به تابعاً له غير مؤثر فيه ولو جاز أن يكتفى بالعلم عن الإرادة لا يكتفى به عن القدرة بل كان ذلك يكتفى في وجود افعاناً حتى لا تحتاج إلى الإرادة إذ يرجع أحد الجانبيين بتعلق علم الله تعالى به وكل ذلك مجال

فإن قيل وهذا ينقلب عليكم في نفس الإرادة فإن القدرة كما لا تناسب أحد الضدين فالإرادة القدية أيضاً لا تناسب أحد الضدين فاختصاصها بأحد الضدين ينبغي أن يكون مخصوصاً ويتسارع ذلك إلى غير نهاية إذ يقال الذات لا تكفي للعدوthat اذاً لو حدث من الذات إمكان مع الذات غير متاخر فلا بد من القدرة والقدرة لا تكفي اذاً لو كان للقدرة لما اختصت بهذا الوقت وما قبله وما بعده في النسبة إلى جواز تعلق القدرة بها على وتيرة ما الذي خصص هذا الوقت فيحتاج إلى الإرادة

فيقال والإرادة لا تكفي فإن الإرادة القدية عامة التعلق كالمقدرة فنسبتها إلى الأدوات واحدة ونسبتها إلى الضدين واحدة فإن وقع الحركة مثلاً بدلاً عن السكون لأن الإرادة تعلقت بالحركة لا بالسكون

فيقال وهل كان يمكن أن يتصلق بالسكون

فإن قيل لا فهو تحال وإن قيل نعم فها متساوياً بين اعني الحركة والسكون في مناسبة الإرادة القدية فما الذي أوجب تخصيص الإرادة القدية بالحركة دون السكون فيحتاج إلى خصوص ثم يلزم السؤال في تخصيص المخصوص ويتسارع إلى غير نهاية

نلنا هذا سؤالاً غائباً معمقاً حيث عقول الفرق ولم يوفق للحق إلا أهل السنة

## فالماءس فيه اربع فرق

فائقيل يقول ان العالم وجد ذات الله سبحانه وتعالى وانه ليس للذات صفة زائدة  
البنتة ولا كانت الذات قديمة كان العالم قد يما وكانت نسبة العالم اليه كنسبة المعلول الى  
العملة ونسبة النور الى الشمس والظلل الى الشخص وهو لاءهم الفلاسفة  
وفائقيل يقول ان العالم حادث ولكن حدث في الوقت الذي حدث فيه لا قبله ولا  
بعده لارادة حادثة حدثت لهلا في محل فافتضلت حدوث العالم وهو لاءهم المعتزلة  
وفائقيل يقول حدث بارادة حادثة حدثت في ذاته وهو لاءهم القائلون بكونه مخللاً للحوادث  
وفائقيل يقول حدث العالم في الوقت الذي تعلقت الارادة القديمة بحدوثه في ذلك الوقت  
من غير حدوث ارادة ومن غير تغير صفة القديم فانظر الى الفرق وانسب مقام كل واحد  
إلى الآخر فإنه لا ينفك فربى عن اشكال لا يمكن حلها الا اشكال اهل السنة فانه  
سرير الاخلاق

اما الفلسفه فقد قالوا بقدم العالم وهو محال لأن الفعل يستحيل ان يكون قد يما  
اذا معنى كونه فعل انه لم يكن ثم كان فان كان موجوداً مع الله ابداً فكيف يكون  
فعلاً بل يتلزم من ذلك دورات لا نهاية لها على ما سبق وهو محال من وجوه ثم انهم مع  
انفهام هذا الاشكال لم يخلصوا من اصل السؤال وهو ان الارادة لم تعلق بالحدث  
في وقت مخه وص لا قبله ولا بعده مع تساوي نسب الاوذات الى الارادة فانهم ان  
تخلصوا عن خصوص الوقت لم يخلصوا عن خصوص الصفات اذ العالم مخصوص بقدر  
مخصوص ووضع مخصوص وكانت تقابضها ممكنة في العقل والذات؛ القديمة لانها  
بعض المكنونات دون بعض ومن اعظم ما يلزمهم فيه ولا عذر لهم عنه امران اوردنها  
في كتاب تهافت الفلسفه ولا يحيص لهم عنها البينة

احدهما ان حرکت الافلاك بعضها مشرقيه اي من المشرق الى المغرب وبعضها  
مغربيه اي من المغرب الى المشرق وكان عكس ذلك في الامكان مساواً به  
اذا الجواه في الحركات متساوية فكيف يتم من الذات القديمة او من دورات الافلاك  
وهي قديمة عذراً لهم ان تتعين جهة عن جهة اقابله او تساويها من كل وجه وهذا لا جواب عنه  
الثاني ان ذلك الاقصى الذي هو الفلك النائم عذراً لهم المحرك لجميع السماوات  
بطريق القمر في اليوم ولاليته مرة واحدة بحركة على خطبين شمالي وجنوبي والقطب عبارة

عن النقطتين المتقابلتين على الكرة الثابتتين عند حركة الكرة على نفسها والمنطقة عبارة عن دائرة عظيمة على وسط الكرة بعدها عن المقطعتين واحد

فقول جرم الفلك الأقصى متشابه وهو من نقطة الا ويتصور ان تكون قطباً فالذى اوجب تعين نقطتين من بين سائر النقط التي لا نهاية لها عندهم فلا بد من وصف زائد على الذات من شأنه تحصيص الشيء عن مثله وليس ذلك الا الارادة وقد استوفينا تحقيق الالتزامين في كتاب التمايز # وما المعنى له فقد افتحوا امر بين شنيعين باطلين احدهما كون الباري تعالى مرشدًا بارادة حادثة لا في محل واذا لم تكن الارادة قائمة به فقول القائل انه مرشدها هجر من الكلام كقوله انه مرشد بارادة قائمة بغوره والثاني ان الارادة لم حدثت في هذا الوقت على الخصوص فان كانت بارادة اخرى فالسؤال في الارادة الاخرى لازم ويتسلل الى غير نهاية وان كان لا بارادة فليحدث العالم في هذا الوقت على الخصوص لا بارادة فان افتقار الحادث الى الارادة جوازه لا لكونه جسماً او امراً او ارادة او عملاً والحوادث في هذا متساوية ثم لم يخلصوا من الاشكال اذ يقال لهم لم حدثت الارادة في هذا الوقت على الخصوص ولم حدثت ارادة الحركة دون ارادة السكون فان عندهم يحدث لكل حادث ارادة حادثة متعلقة بذلك الحادث فلم يحدث ارادة تتعلق بضده

واما الذين ذهبوا الى حدوث الارادة في ذاته تعالى لا متعلقة بذلك الحادث فقد دفعوا احد الاشكالين وهو كونه مرشدًا بارادة في غير ذاته ولكن زادوا اشكالاً آخر وهو كونه محلًا للحوادث وذلك يوجب حدوثه ثم قد بقيت عليهم بقية الاشكال ولم يخلصوا من المسؤال

واما اهل الحق ذانهم قالوا ان الحادثات تحدث بارادة قديمة تعلقت بها فيزيتها عن اصدادها المائية لها وقول القائل انه لم تعلقت بها واصدадها مثلها في الامكان هذا سؤال خطأه فان الارادة ليست الا عبارة عن صفة شأنها تمييز الشيء على مثله فقول القائل لمميز الارادة الشيء عن مثله كقول القائل لم اوجب العلم انكشاف المعلوم فيقال لا يعني للعلم الا ما اوجب انكشاف المعلوم فقول القائل لم اوجب الانكشاف كقوله لم كان العلم علماً ولم كان الممكن ممكناً والواجب واجباً وهذا محال لأن العلم علم لهذا وكذا الممكن والواجب وسائر الذوات فكذلك الارادة وحقيقة تمييز الشيء عن مثله فقول القائل لمميز الشيء عن مثله كقوله لم كانت الارادة ارادة وقدرة وهو

الحال وكل فريق مضططر إلى اثبات صفة شائنة تمييز الشيء، عن مثله وليس ذلك إلا الإرادة فكان أفهم الفرق قبلًا وأهداهم سبيلاً من اثبت هذه الصفة ولم يجعلها حادثة بل قال هي قديمة متعلقة بالأحداث في وقت مخصوص فكان الحدوث في ذلك الوقت لذلك وهذا مما لا ينتهي عنه فريق من الفرق وبه بنقطع النسل في لزوم هذا السؤال والآن فكما تمم القول في اصل الإرادة

فأعلم أنها متعلقة بجميع الحالات عندنا من حيث أنه ظهر أن كل حادث فخاخع بقدرته وكل تختار بالقدرة تحتاج إلى إرادة تصرف القدرة إلى المقدور وتخنه صها به فكل مقدور مراد وكل حادث مقدور فكل حادث عراد والشر والكفر والمحصية حوادث فهي إذا لا محالة مراده فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فهذا مذهب السلف الصالحين ومعتقد أهل السنة أجمعين وقد فامت عليه البراهين

واما المعتزلة فانهم يقولون ان المعاصي كلها والشروع حادثة بغير ارادته بل هو كاره لها ومعلوم ان اكثرا ما يجري في العالم المعاشي فإذا ما يكرره اكثرا ما يرتكبه فهو الى العجز والقصور اقرب بزعمهم تعالى رب العالمين عن قول الظالمين  
فإن قبل فكيف يأمر بما لا يريد وكيف يريد شيئاً وبنها عنه وكيف يريد الفجور والمعاصي والظلم والقبيح ومرىء القبيح سفيه

فإنما إذا كشفنا عن حقيقة الأمر وبيننا انه مبين للإرادة وكشفنا عن القبيح والحسن وبيننا ان ذلك يرجع إلى موافقة الأعراض ومخالفتها وهو سبحانه مازه عن الأعراض فاندفعت هذه الاشكالات وسيأتي ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى

(الصفة الخامسة والسادسة في السمع والبصر) ندعى ان صانع العالم سميع بصير ويدل عليه الشرع والعقل اما الشرع فيدل عليه آيات من القرآن كثيرة كقوله ( وهو الشئ البعير ) وكقول ابراهيم عليه السلام ( لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغنى عنك شيئاً ) ونعلم ان الدليل غير منقلب عليه في معبوده وانه كان بعد سمعه بصيراً ولا يشاركه في الالام

فإن قبل إنما اريد به العلم

فإنما إنما تصرف الفاظ الشارع عن موضوعاتها المفهومة السابقة إلى الانهام اذ كان يستحب نقد برها على الموضوع ولا استحالقه في كونه جميعاً بصيراً بل يجب ان يكون كذلك فلا معنى للنحوك بانكار ماقسمه اهل الاجماع من القرآن

فإن قيل وجه استحالة أنه إن كان <sup>يُعَلَّم</sup> وبصره حادثين كان محلاً للحوادث وهو محال وإن كانوا قد يدينون فكيف يسمع صوتاً معدوماً وكيف يرى العالم في الأزل والعالم معدوم والمعدوم لا يرى

فإنما هذا السؤال يصدر من معتزلي أو فلوفي أما المعتزلي فقد فمه هين فاته سلم انه  
يعلم الحادثات بنتقول يعلم الله الان ان العالم كان موجوداً قبل هذا فكيف علم في الازل  
انه يكون موجوداً وهو بعد لم يكن موجوداً فان جاز اثبات صفة تكون عند وجود العالم  
علياً با انه كاين وفعله با انه سيكون وبعده با انه كان وقبله با انه سيكون وهو لا يتغير عبر عنده  
بالعلم بالعالم والعلية جاز ذلك في السمع والسماعة والبصر والبصرية #وان صدر من فلوفي  
 فهو منكر لكونه عالماً بالحادثات المعينة الداخلة في الماضي والحال والمستقبل فسبيلنا ان ننقل  
الكلام الى العالم وثبتت عليه جواز علم قديم متعلق بالحادثات كما سند كره ثم اذا ثبت ذلك  
في العلم قسنا عليه السمع والبصر

واما المسلاك الاعقلي فهو ان اقول معلوم ان الخالق اكمل من المخلوق ومعلوم ان البصير اكمل من لا يبصر والسميع اكمل من لا يسمع فيستحبيل ان يثبت وصف الكمال للمخلوق ولا ثبته للخالق وهذا نصلان بوجبة الاقرار بصححة دعوانا ففي ايهمما النزاع فان قبيل النزاع في قولهما واجب ان يكون الخالق اكمل من المخلوق

فإنما يحجب الاعتراف به شرعاً وعقلاً والامة والعقال مجتمعون عليه فلا يصدر  
هذا السؤال من معتقد ومن انسع عقوله ليقول قادر يقدر على اختراع ما هو أعلى وأشرف  
منه فقد انخلع عن غرابة البشرية ونطق لسانه بما ينبو عن قبوله فلبه ان كان يفهم ما يقوله  
ولهذا لا نرى عاقلاً يعتقد هذا الاعتقاد

فإن قبيل النزاع في الأصل الثاني وهو قوله لكم إن البصیر أكمل وإن السمع والبصر كمال  
قلنا هذا أيضاً مدرک بـ بدیهیة العقل فـ ان العلم كمال والسمع والبصر كمال ثان للعلم  
فـانا يـدـنا انه استـكمـال للـعـلـم والـتـخـيـل وـمـن عـلـم شـبـئـاً وـلـم يـرـه ثـم رـاه استـغـاد مـزـبدـ کـشـفـ  
وـکـالـ فـکـيـف يـقـال ان ذـلـك حـاـصـل لـلـسـخـلـوقـ وـلـيـس بـحـاـصـل لـلـخـالـقـ اوـيـقـال ان ذـلـك لـيـسـ  
بـکـالـ فـان لم يـكـن کـالـا فـهـو نـقـصـ اوـلـا هـو نـقـصـ وـلـا هـو کـالـ وـجـمـيع هـذـه الـأـنـسـامـ معـالـ  
فـظـرـ انـالـحـقـ ماـذـکـرـناـ

فإن قيل هذا يلزمكم في الادراك الحاصل بالشم والذوق واللمس لأن فقد هاته حان ووجهها كمال في الادراك فليس ككل علم من علم الراجمة ككمال علم من ادرك بالشم <https://arabicdawatelsami.net>

وكذلك بالذوق فain العلم بالطعم من ادركها بالذوق  
والجواب ان المحققين من اهل الحق صرحو باثبات انواع الادراكات مع  
السمع والبصر والعلم الذي هو كمال في الادراك دوى الاسباب التي هي مقدمة لها في  
العادة من المعاشرة والمحاكاة فان ذلك محال على الله تعالى كما جوزوا ادراك البصر من  
غير مقابله بيده وبين البصر وفي طرد هذا القباس دفع هذا السؤال ولا مانع منه ولكن  
لما لم يرد الشرع الا بالفظ العلم والسمع والبصر فلم يمكن ان اطلاق غيره  
ولاما ما هو نقصان في الادراك فلا يجوز في حقه تعالى البتة  
فان قيل يغير هذا الى اثبات التلذذ والنالم بالخدر الذي لا يتألم بالضرب ناقص والعنيد  
الذي لا يتلذذ بالجماع ناقص وكذا فساد الشهوة نقصان فينابغي ان ثبت في حقه شهوة  
فاما هذه الامور تدل على الحدوث وهي في انفسها اذا بحث عنها نقصانات وهي محوجة  
إلى امور توجب الحدوث فالالم نقصان ثم هو مخوج إلى سبب هو ضرب والضرب معاشرة تجري  
بين الاجسام والذلة ترجم الى زوال الالم اذا حفقت او ترجم الى درك ما هو محتاج اليه  
ومشتاق اليه والشوق وال الحاجة نقصان فالموقوف على النقصان ناقص ومعنى الشهوة طلب  
الشيء الملازم ولا طلب الا عند فقد المطلوب ولا لذة الا عند نيل ما ليس به وجود  
وكل ما هو ممكن وجوده لله فهو موجود فليس بغيره شيء حتى يكون يطابه مشتميأ  
وي neckline ملتصقاً فلم يتصور هذه الامور في حقه تعالى اذا (قيل) ان فقد النالم والاحساس  
بالضرب نقصان في حق الخدر وان ادركه كمال وان سقوط الشهوة من معدته نقصان  
وبيوتها كمال اريد به انه كمال بالإضافة الى خذه الذي هو ملك في حقه فصار كمالاً  
بالاضافة الى اهلاكه لأن النقصان خير من اهلاكه فهو اذا ليس كذلك في ذاته بخلاف  
العلم وهذه الادراكات

الصفحة السابعة الكلام الذي اراد اثبات الكلام كاجماع العالم متتكلم كاجماع عليه المسلمون  
واعلم ان من اراد اثبات الكلام بان العقل يفرض جواز كون الخالق مرددين تحت  
الامر والنهي وكل صفة جائزة في المخالفات تستند الى صفة واجبة في الخالق فهو في  
شطط اذا يقال له ان اردت جواز كونهم ماءوريين من جهة الخالق الذين يتصور  
منهم الكلام فسلم وان اردت جوازه على العموم من الخالق والخالق فقد اخذت محل  
النزع مسالماً في نفس المسلمين وهو غير مسلم ومن اراد اثبات الكلام بالاجماع او يقول  
الرسول فقد سام نفسه خطأ خسف لان الاجماع يستند الى قول الرسول عليه السلام ومن انكر

كون الباري متكلماً بالضرورة ينكر تصور الرسول اذ معنى الرسول المبلغ لرسول المرسل # فان لم يكن للكلام متصور في حق من ادعى انه رسول كيف يتصور الرسول ومن قال انا رسول الارض او رسول الجبل اليكم فلا يصفني اليه لاعتقادنا استحالة الكلام والرسالة من الجبل والارض والله المثل الاعلى ولكن من يعتقد استحالة الكلام في حق الله تعالى استحال منه ان يصدق الرسول اذ المكذب بالكلام لا بد ان يكذب بتلبيغ الكلام ولو رسالة عبارة عن تلبيغ الكلام والرسول عبارة عن المبلغ فلم لا الاقوم منهج ثالث وهو الذي سأكونه في اثبات السمع والبصر في ان الكلام لحي اما ان يقال هو كمال او يقال هو نقص او يقال لا هو نقص ولا هو كمال وباطل ان يقال هو نقص او هو لا نقص ولا كمال فثبت بالضرورة انه كمال وكل كمال وجد للخلائق فهو واجب الوجود للخلاف بطرق الاولى كما سبق

فان قوله الكلام الذي جعلته منشأ نظركم هو كلام الخلق وذلك اما ان يريد به الاصوات والحرروف او يريد به القدرة على ايجاد الاصوات والحرروف في نفس القادر او يريد به معنى ثالث سواها # فان او يريد به الاصوات والحرروف فهي حوادث ومن الحوادث ما هي كلامات في حقنا ولكن لا يتصور فیا منها في ذات الله سبحانه وتعالى وان قام بغيره لم يكن هو متكلماً به بل كان المتكلم به محل الذي قام به وان اريد به القدرة على خلق الاصوات فهو كمال ولكن المتكلم ليس متكلماً باعتبار قدرته على خلق الاصوات فقط بل باعتبار خلقه للكلام في نفسه والله تعالى قادر على خلق الاصوات فله كمال القدرة ولكن لا يكون متكلماً به الا اذا خلق الصوت في نفسه وهو محال اذ يشير به مخاللاً للحوادث ذات الحال ان يكون متكلماً وان اريد بالكلام امر ثالث فليس به فهوم واثبات ما لا يفهم محال

فانا هذا التقسيم صحيح والسؤال في جميع اقسامه معترض به الا في انكار القسم الثالث فانا معترضون باستحالة قيام الاصوات بذاته و باستحالة كونه متكلماً بهذا الاعتبار ولكننا نقول الانسان يسمى متكلماً باعتبارين احداهما بالصوت والحرف والآخر بكلام النفس الذي ليس بصوت وحرف وذلك كمال وهو في حق الله تعالى غير محال ولا هو دال على الحدوث ونحن لا نثبت في حق الله تعالى الا كلام النفس وكلام النفس لا سبيل الى انكاره في حق الانسان زائداً على القدرة والصوت حتى يقول الانسان زورت البارحة في نفسي كلاماً ويقال في نفس فلان كلام وهو يريد ان ينطوي به ويقول الشاعر

لا يجبنك من اثير خطه حتى يكون مع الكلام اصيلا  
 ان الكلام لفي الفواد وانما جعل اللسان على الفواد دليلاً  
 وما ينطق به الشعرا بدلت على انه من الجليات التي يشترك كافة الخلق في دركها  
 فكيف ينكر

فإن قيل كلام النفس بهـذا التاويل معارف به ولكنـه ليس خارجاً عن العلوم  
 والادراكات وليس جنساً برأسه البتة ولكنـما يسميه الناس كلام النفس وحديث النفس  
 هو العلم بنظم الالفاظ والعبارات وتاليـف المعاني المعلومة على وجه مخصوص فليس في  
 القلب الا معانـي معلومـة وهي العـلوم والـفاظ مـسمـوـة هي مـعلومـة بالـسمـاع وـهو ايـضاً عـلم  
 مـعلومـالـلفـظ وـينـضـافـ إـلـيـهـ تـالـيـفـ الـمعـانـيـ وـالـالـفـاظـ عـلـىـ تـرـيـبـ وـذـلـكـ فـعـلـ يـسـمـيـ فـكـراـ  
 وـيـسـمـيـ الـقـدـرـةـ الـقـيـمـةـ عـنـهـاـ بـصـدـرـ الـفـعـلـ فـوـةـ مـفـكـرـةـ\*ـ فـانـ اـثـبـتـ فيـ النـفـسـ شـيـئـاـ سـوـىـ نـفـسـ  
 الـفـكـرـ الـذـيـ هوـ تـرـيـبـ الـالـفـاظـ وـالـمـعـانـيـ وـتـالـيـفـهـاـ وـسـوـىـ الـقـوـةـ الـمـفـكـرـةـ الـتـيـ هيـ قـدـرـةـ عـلـيـهاـ  
 وـسـوـىـ الـعـلـمـ بـالـمـعـانـيـ مـفـارـقـهـاـ وـجـمـوعـهـاـ وـسـوـىـ الـعـلـمـ بـالـالـفـاظـ الـمـرـتبـةـ مـنـ الـحـرـوفـ مـفـارـقـهـاـ وـجـمـوعـهـاـ  
 فـقـدـ اـثـبـتـ اـمـرـ اـمـنـكـرـاـ لـاـعـرـفـهـ وـايـضاـحـهـ انـ الـكـلـامـ اـمـاـ اـصـ اوـ نـهـيـ اوـ خـبـرـ اوـ اـسـتـخـبـارـ  
 اـمـاـ اـخـبـرـ فـلـفـظـ بـدـلـ عـلـيـ عـلـمـ فـنـ الـخـبـرـ فـنـ عـلـمـ الشـيـءـ وـعـلـمـ الـلـفـظـ الـمـوـضـعـ لـلـدـلـالـةـ  
 عـلـيـ ذـلـكـ الشـيـءـ كـالـضـرـبـ مـثـلاـ فـانـهـ مـعـنـيـ مـعـلـومـ بـدـرـكـ بـالـحـسـ وـلـفـظـ الضـرـبـ الـذـيـ هوـ  
 مـؤـلـفـ مـنـ الـضـادـ وـالـرـاءـ وـالـبـاءـ الـذـيـ وـضـعـنـهـ الـعـربـ لـلـدـلـالـةـ عـلـىـ الـمـعـنـيـ الـمـحـسـوسـ وـهـيـ  
 مـعـرـفـةـ اـخـرـىـ فـكـانـ لـهـ قـدـرـةـ عـلـىـ اـكـنـسـابـ هـذـهـ الـاـصـوـاتـ بـلـسانـهـ وـكـانـ لـهـ اـرـادـةـ لـلـدـلـالـةـ  
 وـاـرـادـةـ لـاـكـنـسـابـ الـلـفـظـ ثـمـ مـنـهـ قـوـلـهـ ضـرـبـ وـلـمـ يـنـقـرـ إـلـيـ اـمـرـ زـئـدـ عـلـىـ هـذـهـ الـاـمـوـرـ فـكـلـ  
 اـمـرـ قـدـرـتـهـ سـوـىـ هـذـاـ فـنـحـنـ نـقـدـرـ نـقـيـهـ وـبـنـمـعـ ذـلـكـ فـولـكـ ضـرـبـ وـيـكـونـ خـبـرـ اوـ كـلـامـاـ\*ـ  
 وـاـمـاـ اـسـتـخـبـارـ فـهـوـ دـلـالـةـ عـلـىـ اـنـ فـيـ النـفـسـ طـلـبـ مـعـرـفـةـ

وـاـمـاـ الـاـمـرـ فـهـوـ دـلـالـةـ عـلـىـ اـنـ فـيـ النـفـسـ طـلـبـ فـعـلـ المـأـورـ وـعـلـىـ هـذـاـ بـقـاسـ النـهـيـ  
 وـسـائـرـ الـاقـسـامـ مـنـ الـكـلـامـ وـلـاـ بـعـقـلـ اـمـرـ آـخـرـ خـارـجـ عـنـ هـذـاـ وـهـذـهـ الـجـمـلةـ بـعـضـهـ اـمـحالـ عـلـيـهـ  
 كـالـاـصـوـاتـ وـبعـضـهـ مـوـجـودـةـ لـلـهـ كـالـاـرـادـةـ وـالـعـلـمـ وـالـقـدـرـةـ\*ـ وـاـمـاـ ماـعـداـ هـذـاـ فـغـيرـ مـفـهـومـ وـمـوـمـ  
 وـالـجـوابـ اـنـ الـكـلـامـ الـذـيـ نـرـيدـهـ مـعـنـيـ زـاـيدـ عـلـىـ هـذـهـ الـجـمـلةـ وـلـنـذـكـرـهـ فـيـ فـسـمـ وـاحـدـ  
 مـنـ اـفـسـامـ الـكـلـامـ وـهـوـ الـاـمـرـ حـتـىـ لـاـ بـطـولـ الـكـلـامـ

فـنـقـولـ قـوـلـ السـيـدـ لـغـلـامـهـ قـلـفـظـ بـدـلـ عـلـيـ مـعـنـيـ وـالـمـعـنـيـ الـمـدـلـولـ عـلـيـهـ فـيـ نـفـسـهـ هـوـ كـلـامـ  
 وـلـيـسـ ذـلـكـ شـيـئـاـ مـاـ ذـكـرـتـهـ وـلـاـ حـاجـةـ إـلـيـ الـاطـنـابـ فـيـ النـقـيـبـاتـ وـانـماـ يـنـوـهـ رـدـهـ مـاـ اـرـادـ

إلى الامر أو إلى ارادة الدلالة ومحال ان يقال انه اراده الدلالة لأن الدلالة تستدعي مدلولاً والمدلول غير الدليل وغير ارادة الدلالة ومحال ان يقال انه اراده الامر لأنه قد يأمر وهو لا يريد الامتناع بل يكرهه كذلك يعذر عند السلطان الهام بقتله توبيخاً له على ضرب غلامه بأنه اخطأ في امره لعصيائه واينه انه يأمره بين يدي الملك فيعصيه فإذا اراد الاحتياج به وقال للغلام بين يدي الملك قم فاني عازم عليك باسم جزم لا عذر لك فيه ولا يريد ان تقوم فهو في هذا الوقت أمر بالقيام قطعاً وهو غير مرید للقيام قطعاً فالطلب الذي قام بنفسه الذي دللفظ الامر عليه هو الكلام وهو غير ارادة القيام وهذا واضح عند المصنف

فإن في هذه الشخص ليس بأمر على الحقيقة ولكن موهم انه امر فلما هذا باطل من وجهين احدهما انه لم يكن أمراً لما تمهد عذرها عند الملك ولقليل له انت في هذا الوقت لا يتصور ذلك الامر لأن الامر هو طلب الامتناع واستحيل ان تريده الان الامتناع وهو سبب هلاكك فكيف تطبع في ان تتحجج بعصيتك لامرك وانت عاجز عن امره اذ انت عاجز عن ارادة ما فيه هلاكك وفي امثاله هلاكك ولا شك في انه قادر على الاحتياج وان تحججه فائمة وتمهد عذرها وتحججه بعصيتك الامر فلو تصور الامر مع تحقق كراهته الامتناع لما تصور الاحتياج السيد بذلك البة وهذا فاطح في نفسه لمن نامله الثاني هو ان هذا الرجل لوحى الواقعه المفترض وحلف بالطلاق الثلاث اني امرت العبد بالقيام بين يدي الملك بعد جريان عتاب الملك فعصي لافني كل مسلم بان طلاقه غير واقع وليس المفترض ان يقول انا اعلم انه يستحيل ان تريده في مثل هذا الوقت امتناع الغلام وهو سبب هلاكك والامر هو ارادة الامتناع فإذا ما امرت هذا ولو قاله المفترض فهو باطل بالاتفاق فقد انكشف الغطاء ولاح وجود معنى هو مدلول اللفظ زايداً على ماعداته من المعاني ونحن نسخ ذلك كلاماً وهو جنس مخالف للعلوم والارادات والاعتقادات وذلك لا يستحيل ثبوته لله تعالى بل يحجب ثبوته فإنه نوع كلام فإذا هو المعنى بالكلام القديم \* وما الحروف فهي حادثة وهي دلالات على الكلام والدليل غير المدلول ولا يتصرف بصفة المدلول وإن كانت دلالته ذاتية كالمعنى حادث وبديل على صانع قديم فمن اين يبعد ان تدل حروف حادثة على صفة قديمة مع ان هذه دلالة بالاصطلاح وما كان كل كلام النفس دقيقاً زل عن ذهن أكثر الفئات فلم يثبتوا الا حروفها واصواتها ويتوجه لهم على هذا المذهب اسئلة واستبعادات تشير الى بعضها ليستدل بها على طريق الدفع في غيرها

(الاول) قول القائل كيف سمع موسى كلام الله تعالى اسمع صوتاً وحرفاً فان قلت ذلك فاذا لم يسمع كلام الله فان كلام الله ليس بحرف وان لم يسمع حرف ولا صوت فكيف بسمع ما ليس بحرف ولا صوت

فانا سمع كلام الله تعالى وهو صفة قدية فايده بذات الله تعالى ليس بحرف ولا صوت فقولكم كيف سمع كلام الله تعالى كلام من لا يفهم المطلوب من سؤال كيف وانه ماذا يتطلب به وبما ذا يمكن جوايه فلتفهم ذلك حتى تعرف استحالة السؤال فنقول السمع نوع ادراك فقول القائل كيف سمع كقول القائل كيف ادركت بمحاسة الذوق حلاوة السكر وهذا السؤال لا سبيل الى شفائه الا بوجهين احدهما ان نسلم سكر الى هذا السائل حق يذوقه ويدرك طعمه وحلاؤته فنقول ادركت انا كما ادركته انت الان وهذا هو الجواب الشافي والتعريف الثالث

(والثاني) ان يتذرر ذلك اما فقد السكر او لعدم الذوق في السائل للسكر فنقول ادركت طعمه كما ادركت انت حلاوة العسل فيكون هذا جواباً صواباً من وجه خطاء من وجه اما وجه كونه صواباً فانه تعريف بشيء يشبه المسؤول عنه من وجه وان كان لا يشبهه من كل الوجوه وهو اصل الحلاوة فان طعم العسل يختلف طعم السكر وان قاربه من بعض الوجوه وهو اصل الحلاوة وهذا غاية الممكن فان لم يكن السائل قد ذاق حلاوة شيء اصلاً تذرر جوايه وتفهم ما سأله عنه وكان كالعنين يسأل عن لذة الجماع وقطع ما ادركه فيتحقق تفسيمه الا ان تشبه له الحالة التي يدركها المجامع بلذة الاكل فيكون خطاء من وجه اذ لذة الجماع واللذة التي يدركها المجماع لا تساوي اللذة التي يدركها الاكل الا من حيث انة عروم اللذة قد شملها فان لم يكن قد التذر بشيء، فقط تذر اصل الجواب وكذلك من قال كيف سمع كلام الله تعالى فلا يمكن شفاؤه في السؤال الا بان سمعه كلام الله تعالى القديم وهو متذرر فان ذلك من خصائص الكلم عليه السلام فلن لا نقدر على اشهاده او تشبئه ذلك بشيء من مسموعاته وليس في مسموعاته ما يشبه كلام الله تعالى فان كل مسموعاته التي فيها اصوات والاصوات لا تشبه ما ليس باصوات ففيتذر تفسيمه بل الاistem لسؤال وقال كيف تسمعون اتم الاصوات وهو ما يسمع فقط صوتاً لم نقدر على جوايه فانا ان قلنا كما تدرك انت المبهمرات فهو ادراك في الاذن كادراك البصر في العين كان هذا اخطئاً فان ادراك الاصوات لا يشبه

بصار الا لوان فدل ان هذا السؤال محال بل لو قال القائل كيف يرى رب الارباب في الآخرة كأن جوابه محالاً لا محالة لانه يسأل عن كينية ما لا كينية له اذ معنى قول القائل كيف هو اي مثل اي شيء هو ما عرفناه ؟ فان كان ما يسأل عنه غير عائل شيء مما عرفه ؟ كان الجواب محالاً ولم يدل ذلك على عدم ذات الله تعالى فكذلك تمذر هذا لا يدل على عدم كلام الله تعالى بل يعني ان يعتقد ان كلامه سبحانه صفة قديمة ليس كمثلها شيء كأن ذاته ذات قديمة ليس كنها شيء وكما نرى ذاته رؤية تختلف رؤية الاجسام والاعراض ولا تشبهها فيسمع كلامه بمعناها بمخالف المزوف والاصوات ولا يشبهها

﴿ الاستبعاد الثاني ﴾ ان يقال كلام الله سبحانه حال في المصاحف ام لا فان كان حالاً فكيف حمل القديم في الحادث فان قلت لا فهو خلاف الاجماع اذ احترام المصحف جمع عليه حرم على المحدث منه وليس ذلك الا لأن فيه كلام الله تعالى فقول كلام الله تعالى مكتوب في المصاحف محفوظ في القلوب مقروء بالامانة واما الكاغد والخابر والكتاب والمحروف والاصوات كلها احداته لانها اجسام واعراض في اجسام فكل ذلك حادث ؟ وان قلنا انه مكتوب في المصحف اعني صفة تعالى القديم لم يلزم منه ان تكون ذات القديم في المصحف كما انا اذا قلنا ان المكتوبة في الكتاب لم يلزم منه ان تكون ذات النار حالة فيه اذ لو حلت فيه لاحترق المصحف ومن تكلم بالنار فلو كانت ذات النار بسانده لاحترق لسانه فالنار جسم حار وعليه دلالة هي الاصوات المقطعة لقطعياً يحصل منه التون والالف والمراء فالنار الحرق ذات المدلول عليه لا نفس الدلالة فكذلك الكلام القديم القائم بذات الله تعالى هو المدلول لا ذات الدليل والمحروف ادلة والادلة حرم اذا جعل الشرع لها حرمة فلذلك وجب احترام المصحف لأن فيه دلالة على صفة الله تعالى

﴿ الاستبعاد الثالث ﴾ ان القرآن كلام الله تعالى ام لا ؟ فان قلت لا فقد خرق الاجماع وان قلت نعم فما هو سوى المحروف والاصوات ومعلوم ان قراءة القاريء هي المحروف والاصوات فنقول لها هنا ثلاثة الفاظ فرآة ومقروء وقرآن اما المقروء فهو كلام الله تعالى اعني صفة القديمه القافية بذاته واما القراءة فهي في اللسان عبارة عن فعل القاريء الذي كان ابتدأه بعد ان كان ثاركاً له ولا معنى للحادث الا انه ابتدى بعد ان لم يكن فان كان الخصم لا يفهم هذا من الحادث فلنترك لفظ الحادث والمغلوق ولكن

نقول القراءة فعل ابتدأه القاريء بعد ان لم يكن يفعله وهو محسوس **(واما)** القرآن فقد يطلق ويراد به المفروض ان اريده به ذلك فهو قديم غير مخلوق وهو الذي اراده السلف رضوان الله عليهم بقولهم القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق اي المفروض بالالسنة وان اريده به القراءة التي هي فعل القاريء ففعل القاريء لا يسبق وجود القاريء وما لا يسبق وجود الحادث فهو حادث وعلى الجملة من يقول ما احدثه باختياري من الصوت وقطعيه وكنت ساكتاً عنه فله فهو قد يدعي فلا ينبغي ان يخاطب وبكلف بل ينبغي ان يعلم المسكين انه ليس يدرى ما يقوله ولا هو يفهم معنى الحرف ولا هو يعلم معنى الحادث ولو علمها لعلم انه في نفسه اذا كان مخالفاً كان ما يصدر عنه مخالفاً وعلم ان القديم لا ينفصل الى ذات حادثة تذكر المطوييل في الجلبات فان قوله القائل بسم الله ان لم تكن السين فيه بعد الياء لم يكن قرأتاً بن كان خطأ واداً كان بعد غيره ومتى خرأ عنه فكيف تكون قد ياماً ونحن نرى باليقين ما لا يشترى عن غيره اصلاً

**(الاستبعاد الرابع)** فولهم اجمعوا الامة على ان القرآن مججزة للرسول عليه السلام وانه كلام الله تعالى فانه سور وآيات وها مقاطع ومفاسع وكيف يكون القديم مقاطع ومفاسع وكيف يتقسم بالسور والآيات وكيف يكون القديم مججزة للرسول عليه السلام والمججزة هي فعل خارق للعادة وكل فعل فهو مخلوق فكيف يكون كلام الله تعالى قد ياماً فاما انتكرون ان لفظ القرآن مشترك بين القراءة والمقرؤام لا فان اعتذرت به فكل ما اورده المسلمون من وصف القرآن بما هو قد يدعي كقولهم القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق او ادوا به المفروض وكل ما وصفوه به عما لا يحتمله القديم ككونه سوراً وآيات وها مقاطع ومفاسع او ادوا به العبارات الدالة على الصفة القدية التي هي قراءة وادا صار الاسم مشتركاً امتنع التناقض فالاجماع منعقد على ان لا قديم الا الله تعالى والله تعالى يقول ( حتى عاد كالعرجون القديم ) ولكن نقول اسم القديم مشترك بين معنيين فادا ثبت من وجه لم يستخل فقيه من وجده اخر تذكر اسم القرآن وهو جواب عن كل ما يوردونه من الاطلاقات المغافلة فان انكروا كونه مشتركاً

نقول اما اطلاقه لارادة المفروض عليه كلام السلف رضي الله عنهم ان القرآن كلام الله سبحانه غير مخلوق مع علمهم بانعمهم واصواتهم وقراءاتهم وافعالهم مخلوقة **(واما)** اطلاقه لارادة القراءة فقد قال الشاعر

ضحوها شئت عنوان السجود به بقطع الليل أسبحها وقرأ أنا

يعني القراءة وفدي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اذن الله لشيء، كاذبه نبغي حسن الترجم بالقرآن والترجم يكون بالقراءة وقال كافة السلف القرآن كلام الله غير مخلوق وقالوا القرآن محيزة وهي فعل الله تعالى اذ علوا ان القديم لا يكون محيزاً فبان انه اعم مشترك ومن لم يفهم اشتراك اللفظ ظن ثافضاً في هذه الاطلاقات

(الاستبعاد الخامس) ان بقال معلوم انه لا مسموع الا آن الا صفات وكلام الله مسموع الان بالاجماع وبدليل قوله تعالى (وان احد من المشركين استخارك فاجره حتى يسمع كلام الله) فنقول ان كان الصوت المسموع للشريك عند الاجارة هو كلام الله تعالى القديم القائم بذلك فاي فضل لموسى عليه السلام في اختصاصه بكونه كلماً الله على المشركين وهو يستمعون بذلك وسماع المشرك اصوات دالة على تلك الصفة وتبين به على القطع الاشتراك اما في اسم الكلام وهو تسمية الدلالات باسم الدولات فان الكلام هو كلام النفس تتحقق بما ولكن الاافتاظ للدلائلها عليه ايضاً تسيي كلاماً كما تسمى عليه اذ يقال سمعت علم فلان واما سمع كلامه الدال على عليه واما في اسم المسموع فان المفهوم المعلوم بسماع غيره قد يسمى مسموعاً كما يقال سمعت كلام الامير على لسان رسوله ومعلوم ان كلام الامير لا يقوم بلسان رسوله بل المسموع كلام الوسول الدال على كلام الامير فهذا ما اردنا ان نذكره في اقسام مذهب اهل السنة في كلام النفس المحدود من الغواصي وبقية احكام الكلام نذكرها عند التعرض لاحكام الصفات

### ﴿القسم الثاني من هذا القطب﴾

في احكام الصفات عامة ما يشترك فيها او يفترق وفي اربعة احكام (الحكم الاول) ان الصفات السعة الـ دلائلها لست هي الذاتـ هي زائدة على الذات فصانع العالم تعالى عندنا عالم بعلم وحي بحياة قادر بقدرة هكذا في جميع الصفات وذهب المعتزلة والفلسفه الى انكار ذلك وقالوا القديم ذات واحدة فديه ولا يجوز اثبات ذات فديه متعددة وإنما الدليل يدل على كونه عالماً قادرًا حيًّا لا على العلم والقدرة والحياة ولتعين العلم من الصفات حتى لا تحتاج الى تكرير جميع الصفات وزعموا ان العلمية حال للذات وليس بصفة لكن المعنزة ناقضوا في صفتين اذ قالوا انه مرید بارادة زائدة على الذات ومتكلم بكلام هو زائد على الذات الا ان الارادة هنا تمثل في غير محل والكلام مختلفه في جسم حماد ويكون هو

المتكلم به والفلسفه طردوها فيا لهم في الارادة واما الكلام فلهم قالوا انه متكلم يعني انه يخلق في ذات النبي عليه السلام سباع اصوات منتظمه اما في اليوم واما في اليقظة ولا يكون لتلك الاصوات وجود من خارج البنية بل في سمع النبي كما يرى النائم اشخاصا لا وجود لها ولكن تحدث صورها في دماغه وكذلك يسمع اصواتا لا وجود لها حتى ان الحاضر عند النائم لا يسمع والنائم قد يسمع ويجهله الصوت الهائل ويزعجه وينبهه خائفا مذعورا وزعموا ان الذي اذا كان علي الرتبة في النبوة ينفعه صفاء نفسه الى ان يرى في اليقظة صورا عجيبة ويسمع منها اصواتا منتظمه فيحفظها ومن حواليه لا يرون ولا يسمون وهذا المعنى عندهم بروءة الملائكة وسباع القرآن منههم ومن ليس في الدرجة العالية في النبوة فلا يرى ذلك الا في المنام فهذا تفصيل مذهب الفلاسفة والغرض اثبات الصفات والبرهان القاطع هو ان من ساعد على انه تعالى عالم فقد ساعد على ان له علما فان المفهوم من قولنا عالم ومن له علم واحد فان العاقل يعقل ذاتا ويعقلها على حالة وصفة بعد ذلك فيكون قد اعقل صفة وموصوفا والصفة علم مثلا وله عبارتان

احدها ظويلة وهي ان تقول هذه الذات قد قام بها علم والآخرى وجبرة او جزء بالتصريف والاشتقاق وهي ان الذات عالم كما نشاهد الانسان شخصا ونشاهد نعلا ونشاهد دخول حجله في الفعل فله عبارة طويلة وهو ان تقول هذا الشخص رجله داخلة في نعلا او تقول هو من فعل ولا معنى لكونه من فعل الا انه ذو فعل وما يظن من ان قيام العلم بالذات يوجب الذات حالة تسمى عالمية هوس شخص بل العلم هي الحالة فلا معنى لكونه عالما الا كون الذات على صفة وحال تلك الصفة الحال وهي العلم فقط ولكن من يأخذ المعنى من الالفاظ فلا بد ان يغلط

فإذا تذكرت الالفاظ بالاشتقاقات فاشتهرت صفة العالم من لفظ العلم اورثت هذا المفهوم فلا ينفي ان يفتراه وبهذا يبطل جميع ما قبل وطول من العلة والمعلول وبطلان ذلك جلي باول العقل لمن لم يتذكر على سمعه تردد تلك الالفاظ ومن علق ذلك بفهمه فلا يمكن نزوعه منه الا بكلام طويل لا يحيط به هذا المختصر والحاصل هو انا تقول للفلسفه والمعزلة هل المفهوم من قولنا عالم عن المفهوم من قولنا موجودا وديمه اشاره الى وجود وزراشه فان قالوا لا فاذ ا كل من قال هو موجود عالم كأنه قال هو موجود وهذا ظاهر الاستخالة واذا كان في مفهومه زراشه فذلك الذي زراشه هل هي مخصوصة بذات الموجود ام لا فان قالوا لا فهو محال اذ يخرج به عن ان يكون وصفا له

وان كان تختضاً بذاته فنحن لا نعني بالعلم الا ذلك وهي الزيادة المفهومة بالذات الموجودة  
الزائدة على الوجود التي يحسن ان يتحقق لوجود بسببه منه اعم العالم فقد ساعدهم على  
معنى وعاء النزاع الى اللفظ وان اراده على الفلاسفة

قلت مفهوم قوله قادر مفهوم قوله عالم ام غيره فان كان هو ذلك بعينه فكأنما قاتا  
قادراً قادر فإنه تكرار بعض وان كان غيره فإذا هو المراد فقد اثبت مفهومين احدهما يعبر  
عنه بالقدرة والآخر بالعلم ورجع الانكار الى اللفظ

فان في قولكم امر مفهومه عين المفهوم من قولكم آمر وناه ومخبر او غيره # فان كان عينه  
 فهو تكرار بعض وان كان غيره فابن له كلام هو امر وآخر هونهي وآخر هو خبر ولتكن  
خطاب كل شيء مفارقاً خطاب غيره وكذلك مفهوم قوله انه عالم بالاعراض فهو عين  
مفهوم قوله انه عالم بالجواهر او غيره # فان كان عينه فليكن الانسان العالم بالجواهر عالماً بالفرض  
بعين ذلك العلم حتى يتعلق علم واحد بمقابلات مختلفة لا نهاية لها # وان كان غيره فليكن  
له حلوم مختلفة لا نهاية لها وكذلك الكلام والقدرة والارادة وكل صفة لا نهاية لمقابلاتها  
يبقى ان لا يكون لاعداد تلك الصفة نهاية وهذا الحال فان جاز ان تكون صفة واحدة  
تكون هي الامر وهي النهي وهي الخبر ونوب عن هذه المقابلات جاز ان تكون صفة واحدة  
تنوب عن العلم والقدرة والحياة وسائر الصفات ثم اذا جاز ذلك جاز ان تكون الذات  
ب نفسها كافية ويكون فيها معنى القدرة والعلم وسائر الصفات من غير زيادة وعند ذلك  
بلزم مذهب المعتزلة والفلاسفة

والجواب ان ثقول هذا السؤال يحرك قطعاً عظيماً من اشكالات الصفات ولا يليق  
حلها بالمحضات ولكن اذا سبق القلم الى ايراده فالترجم الى مبدأ الطربق في حلها وقد  
كان عنه أكثر المحصلين وحدوا الى التسلك بالكتاب والاجماع وقالوا هذه الصفات قد  
ورد الشرع بها اذ دل الشرع على العلم وفهم منه الواحد لا عالة والزائد على الواحد لم يبرد  
ذلك يعتقد وهذا لا يكاد يشفي فانه قدورد بالامر والنهي والظاهر والتوراة والانجيل والقرآن  
فا المانع من ان يقال الامر غير النهي والقرآن غير التوراة وقدورد بأنه تعالى يعلم السر والعلانية  
والظاهر والباطن والرطب واليابس وهلم جرا الى ما يشتمل القرآن عليه

للعلم الجواب ماشير الى مطلع تحقيقه وهو ان كل فريق من العقلاة مضطروالى ان يعرف بان  
الدليل قد دل على اصر زائد على وجود ذات الصانع سبحانه وهو الذي يعبر عنه بأنه عالم وقدر  
وغيره والاحتلالات فيه ثلاثة طرفان وواسطة والاقتصاد اقرب الى السداد اما الطرفان

فاحدهما في التفريظ وهو الافتراض على ذات واحدة توادي جميع هذه المعايير وتتواءع عنها كما قالت الفلسفه او الثاني طرف الافراط وهو اثبات صفة لانها لا تتواءع لا تتواءعها من العلوم والكلام والقدرة وذلك بحسب عدديه لمقابلات هذه الصفات وهذا اسراف لاصاير اليه البعض المعنزة و بعض الكراميه

والرأي الثالث هو القصد والوسط وهو ان يقال المخالفات لا تختلفها درجات في المقارب والبعاد فرب شبيهين مختلفين بذاتهما كاختلاف الحركة والسكن واختلاف القدرة والعلم والجوهر والعرض ورب شبيهين يدخلان تحت حد وحقيقة واحدة ولا يختلفان لذاتهما وإنما يكون الاختلاف فيها من جهة تغاير التعلق فليس الاختلاف بين القدرة والعلم كالاختلاف بين العلم بسواه والعلم بسواه اخر او بسايس اخر وذلك اذ حددت العلم تحدد دخل فيه العلم بالمعالم كلها

فقول الافتراض في الاعتقادان يقال كل اختلاف يرجع الى تباين الدوائر بأنفسها فلا يمكن ان يكفي الواحد منها و يتوب عن المخالفات فوجب ان يكون العلم غير القدرة وكذلك الحياة وكذلك الصفات السبعة وان تكون الصفات غير الدلت من حيث ان المباينة بين الدارات الموصوفة وبين الصفة اشد من المباينة بين الصفتين

واما العلم بالشيء فلا يخالف العلم بغيره الا من جهة تعلقه بالمعنى فلا يبعد ان تحيز الصفة القديمة بهذه الخاصية وهو ان لا يوجب تباين المتعلقات فيها تبايناً وزعجاً فان قيل فليس في هذا قطع دابر الاشكال لأنك اذا اعترفت باختلاف ما بسبب اختلاف المتعلق فالاشكال قائم فما لك وللنظر في سبب الاختلاف بعد وجود الاختلاف فاقول غابة الناصر للذهب معين ان يظهر على القطع ترجيح اعتقاده على اعتقاد غيره وقد حصل هذا على القطع اذا لا طر يق الا واحد من هذه الثلاث او اختراع رابع لا يعقل وهذا الواحد اذا قوي بتعريفه المقابلين له على القطع وجاهه واذ لم يكن بد من اعتقاد ولا معتقد الا هذه الثلاث وهذا اقرب الثالث فيجب اعتقاده وان يق ما يحيط في القدر من اشكال يلزم على هذا واللازم على غيره اعظم منه وتحليل الاشكال يمكن اما قطعه بالكلية والمنظور فيه هي الصفات القديمة المتعالية عن افهم الطلق فهو امر يمتنع الا بتطويل لا يحتمله الكتاب هذا هو الكلام العام

واما المعنزة فانا نحصهم بالاستغرار بين القدرة والارادة

ونقول لو حازان يكون قادر اغير قدرة حاز ان يكون من بد اغير اراده ولا لرقان ينفعها

فإن قيل هو قادر لنفسه فلذلك كان قادرًا على جميع المقدورات ولو كان مردًا لنفسه لكن مردًا جملة المرادات وهو الحال لأن المضادات يمكن ارادتها على البديل وعلى الجميع وأما القدرة فيجوز أن تتعلق بالضدين

والجواب أن أقول قولوا انه مرد لنفسه ثم يختص بعض الحالات المرادات كما قاتم قادر لنفسه ولا تتعلق قدرته الا بعض الحالات فان جملة افعال الحيوانات والمتولات خارجة عن قدرته وارادته جديعاً عندكم فاذا جاز ذلك في القدرة جاز في الارادة ايضاً وأما الفلاسفة فانهم ناقضوا في الكلام وهو باطل من وجهين \* احدهما قوله ان الله تعالى متكلم مع انهم لا ينتون كلام النفس ولا ينتون الا صوات في الوجود وانما ينتون صفات الصوت بالخلق في اذن الذي من غير صوت من خارج ولو جاز ان يكون ذلك بما يحدث في دماغ غيره موصوفاً بأنه متكلم يجاز ان يكون موصوفاً بأنه صوت ومحرك لوجود الصوت والحركة في غيره وذلك محال \* والثاني ان ما ذكره رد للشرع كله فان ما يدركه النائم خيال لا حقيقة له فاذا ردت معرفة النبي لكلام الله تعالى الى التخييل الذي يشبه اضطراب احلام فلا يتحقق به النبي ولا يكون ذلك عملاً وبجملة هو لاء لا يعتقدون الدين والاسلام وأما يتحملون باطلاق عبارات احتراز امن السيف والكلام معهم في اصل الفعل وحدث العالم والقدرة فلا تشغله معمم بهذه التفصيات

فإن قيل افتقولون ان صفات الله تعالى غير الله تعالى

فانا هنا خطأ فانا اذا فلنا الله تعالى فقد للنبا على الذات مع الصفات لا على الذات يحربها اذا اسم الله تعالى لا يصدق على ذات فـ اخلوها عن صفات الالادية كما لا يقال الفقه غير الفقيه وبد زيد غير زيد وبد التجار غير التجار لأن بعض الداخلي في الاسم لا يكون عين الداخلي في الاسم فيد زيدليس هو زيدولا هو غير زيد إلـ كلـ الفظـيين محـالـ وهـكـذاـ كـلـ بـعـضـ فـلـيـسـ غـيرـ الـكـلـ وـلـاـ هـوـ بـعـيـهـ الـكـلـ فـلـوـ قـيـلـ الفـقـهـ غـيرـ الـأـنـسـانـ فـهـوـ يـجـوزـ وـلـاـ يـجـوزـ أـنـ يـقـالـ غـيرـ الفـقـيـهـ فـاـنـ الـأـنـسـانـ لـاـ يـدـلـ عـلـىـ صـفـةـ الـفـقـهـ فـلـاـ جـرـمـ يـجـوزـ أـنـ يـقـالـ الصـفـةـ غـيرـ الذـاتـ الـتـيـ تـقـومـ بـهـ الصـفـةـ كـاـ يـقـالـ الـعـرـضـ الـقـائـمـ بـالـجـوـهـرـ هـوـ غـيرـ الـجـوـهـرـ عـلـىـ مـعـنـيـ أـنـ مـفـهـومـ اـسـمـ غـيرـ مـفـهـومـ اـسـمـ الـآـخـرـ وـهـذـاـ حـصـرـ جـاـيزـ بـشـرـطـيـنـ

احدهما ان لا يمنع الشرع من اطلاقه وهذا يختص بالله تعالى (والثاني ان لا) يعني من الغير ما يجوز وجوده دون الذي هو غيره بالإضافة اليه فإنه ان فهم ذلك لم يمكن ان يقول جواز زيد غير زيد لانه لا يوجد دون زيد فاذا فـدـ اـنـ كـثـفـ بـهـذـاـ مـاـ هـوـ حـظـ

المعنى وما هو حظ اللفظ فلا معنى للتطويل في الجلبابات  
 الحكم الثاني في الصفات ندعى ان هذه الصفات كلها فانية بذاته لا يجوز ان يقوم شيء منها بغير ذاته سواء كان في محل او لم يكن في محل واما المعتزلة فانهم حكموا بان الارادة لا تقوم بذاته تعالى فاما حادثة وليس هو محلا للحوادث ولا يقوم محل آخر لانه يودي الى ان يكون ذلك المحل هو المريد به فهي توجد لا في محل وزعموا ان الكلام لا يقوم بذاته لانه حادث ولكن يقوم بجسم هو جماد حتى لا يكون هو المتكلم به بل المتكلم به هو الله سبحانه \* اما البرهان على ان الصفات ينبعي ان تقوم بالذات فهو عند من فهم ما قدمته ومستغنى عنه فان الدليل مادل على وجود الصانع سبحانه دل بعده على ان الصانع تعالى بصفة كذا ولا نعني بانه تعالى على صفة كذا الا انه تعالى على تلك الصفة ولا فرق بين كونه على تلك الصفة وبين قيام الصفة بذاته وقد يبين ان مفهوم قولنا ام واحد وذاته تعالى علم واحد كمفهوم قوله امر يد وفامت بذاته تعالى ارادة واحدة ومفهوم قوله لم تقم بذاته ارادة وليس بمريد واحد فتسمية الذات مریدة بارادة لم تقم به كتسميتها متحركا بحركة لم تقم به واذا لم تقم الارادة به فسواء كانت موجودة او معدومة فقول القائل انه مريد لفظ خطأ لا معنى له وهذا الكلام فانه متكلم باعتبار كونه محلا للكلام اذ لا فرق بين قوله هو متكلم وبين قوله قام الكلام به ولا فرق بين قوله ليس بمتكلم وقولنا لم تقم بذاته كلام كما في كونه مصوتاً ومحركا \* فان صدق على الله تعالى قوله لم تقم بذاته كلام صدق قوله ليس بمتكلم لأنها عبارتان عن معنى واحد والعجب من قوله ان الارادة توجد لا في محل فان جاز وجود صفة من الصفات لا في محل فليجيز وجود العلم والقدرة والسوداد والحركة بل الكلام فلم قالوا بخلق الا صفات في محل فليخلق في غير محل وان لم يعقل الصوت الا في محل لانه عرض وصنة فكذا الارادة ولو عكس هذا اقيل انه خلق كلاما لا في محل وخلق ارادة في محل لكن العكس كالطرد ولكن لما كان اول المخلوقات يحتاج الى الارادة والمحل مخلوق لم يمكنهم تقدير محل الارادة موجودا قبل الارادة فانه لا محل قبل الارادة الا ذات الله تعالى ولم يجعلوه محل للحوادث ومن جعله محلا للحوادث اقرب حال منهم فان استحالة وجود ارادة في غير محل واستحالة كونه مريدا بارادة لا تقوم به واستحالة حدوث ارادة حادثة به بلا ارادة تدرك ببيبة العقل او نظره الجلي فهذه ثلاثة استحالات جليلة واما استحالة كونه محلا للحوادث فلا يدرك الا بنظر دقيق كما سند ذكره

الحكم الثالث ان الصفات كلها قديمة فانها ان كانت حادثة كان القديم سببها مولاً للحوادث وهو معال او كان يتصرف بصفة لا انقوم به وذلك اظهر استحالة كاسبيق ولم يذهب احد الى حدوث الحياة والقدرة وإنما اعتقادوا ذلك في العلم بالحوادث وفي الارادة وفي الكلام ولكن نستدل على استحالة كونه مولاً للحوادث من ثلاثة اوجه

الدليل الاول ان كل حادث فهو جائز الوجود والقديم الازلي واجب الوجود ولو نطرق الجواز الى صفاتة لكان ذلك مناقضاً لوجوب وجوده فان الجواز والوجوب بتناقضان فكل ما هو واجب الذات فلن اخوان ان يكون جائز الصفات وهذا واضح بنفسه

الثاني وهو الاقوى انه لو قدر حلول حادث بذاته لكان لا ينحلو اما ان يرثي الوهم الى حادث يستحيل قبله حادث اولاً يرثي اليه بل كان حادث فيجوز ان يكون قبله حادث فان لم يرثي الوهم اليه لزم جواز اتصافه بالحوادث ابداً ولزم منه حوادث لا اول لها وقد قام الدليل على استحالة وهذا القسم ما ذهب اليه احد من العقلاة وان ارثي الوهم الى حادث استحال قبله حدوث حادث فذلك الاستحالة لقبول الحادث في ذاته لا تخالف اما ان تكون لذاته او لزيادة عليه وباطل ان يكون لزيادة عليه فان كل زايد بفرض يمكن ان يقدر عدده فلزم منه تواصل الحوادث ابداً وهو معال فلم يبق الا ان استحالة من حيث ان واجب الوجود يكون على صفة يستحيل معها قبول الحوادث لذاته فاذا كانت ذلك مستحيلاً في ذاته اولاً استحال ان ينقلب الحال جائزاً وينزل ذلك منزلاً استحالة اقبول اللون اولاً فان ذلك يبقى فيما لا يزال لذاته لا يقبل اللون باتفاق العقلاة ولم يجز ان تغير تلك الاستحالة الى الجواز فكذلك سائر الحوادث # فان قيل هذا ببطل بحمدت العالم فانه كان يمكننا قبل حدوثه ولم يكن الوهم يرثي الى وقت يستحيل حدوثه قبله ومع ذلك يستحيل حدوثه اولاً ولم يستحيل على الجملة حدوثه

فهذا الالام فاسد فانا لم اتحيل اثبات ذات تبرؤ عن قبول حادث لكونها واجبة الوجود ثم ثنقلب الى جواز قبول الحوادث والعالم ليس له ذات قبل الحدوث موصوفة بانها قابلة للحدث او غير قابلة حتى ينقلب الى قبول جواز الحدوث فلزم ذلك على مساق دليلنا # نعم يلزم ذلك المازلة حيث قالوا العالم ذات في العدم قديمة قابلة للحدث يطرأ عليها الحدوث بعد ان لم يكن فاما على اصلنا فغير لازم وإنما الذي نقوله في العالم انه فعل وقدم الفعل معال لأن القديم لا يكون فعلاً

الدليل الثالث هو انا نقول اذا قدرنا فقام حادث بذاته فهو قبل ذلك اما ان يتحقق

بضد ذلك الحادث او بالاتفاق اعن ذلك الحادث وذلك الضد او ذلك الاتفاق اعن  
 كان قد يأدى استعمال بطلانه وزواله لان القديم لا بعدم وان كان حادثاً كان قبله حادث  
 لا معاللة وكذا قبل ذلك الحادث حادث ويؤدي الى حوادث لا اول لها وهو محال ويتضح  
 ذلك بان تفرض في صفة معينة كالكلام مثلاً فان الكرامة فالوا انه في الازل متکلم  
 على معنى انه قادر على خلق الكلام في ذاته ومهما احدث شيئاً في غير ذاته احدث في  
 ذاته قوله كن ولا بد ان يكون قبل احداث هذا القول ساكنة ويكون سكونه قد يأدى  
 واذا قال جهم انه يحدث في ذاته علماً فلا بد ان يكون قبله غافلاً وتكون غفلته قد يأدى  
 فنقول السكت القديم والغفلة القديمة يستحيل بطلانهما لما سبق من الدليل على  
 استعماله عدم القديم\* فان في السكت ليس بشيء، اما يرجع الى عدم الكلام والغفلة  
 ترجع الى عدم العلم والجهل واضداده فاما وجد الكلام لم يبطل شيء اذ لم يكن شيء  
 الا اللذات القديمة وهي باقية ولكن انصاف اليها موجود آخر وهو الكلام والعلم فاما ان  
 يقال ان عدم شيء فلا وينزل ذلك مغزلة وجود العالم فانه يبطل عدم القديم ولكن  
 عدم ليس بشيء حتى يوصف بالقدم وبقدر بطلانه\* والواجب من وجهين (احدهما) ان  
 قول القائل السكت هو عدم الكلام وليس بصفة والغفلة عدم العلم وليس بصفة كقوله  
 البياض هو عدم السواد وسائر الالوان وليس باون والسكون هو عدم الحركة وليس بعرض  
 وذلك محال والدليل الذي دل على استعماله يعنيه يدل على استعماله هذا والخصوص في  
 هذه المسألة معارفون بان السكون وصف زائد على عدم الحركة فان كل من يدعى ان  
 السكون هو عدم الحركة لا يقدر على اثبات حدث العالم ظهور الحركة بعد السكون اذا  
 دل على حادث التحرك فكذلك ظهور الكلام بعد السكت يدل على حدث المتکلم من غير  
 فرق اذ المسايق الذي به يعرف كون السكون معنى هو مضاد للحركة يعنيه يعرف به كون  
 السكت معنى بضاد الكلام وكون الغفلة معنى بضاد العلم وهو انا اذا ادركتنا تفرقة بين  
 حالي الذات الساكنة والحركة فان الذات مدركة على الحالتين والتفرقة مدركة بين  
 الحالتين ولا ترجع التفرقة الى زوال امر وحدوث امر فان الشيء لا يفارق نفسه فدل  
 ذلك على ان كل قابل للشيء فلا يمكنه عنه او عن ضده وهذا مطرد في الكلام وفي  
 العلم ولا يلزم على هذا الفرق بين وجود العلم وعدمه فان ذلك لا يوجب ذاتين فانه لم  
 تدرك في الحالتين ذات واحدة بظواهراً عليها الوجود بل لذات العالم قبل احداث القديم  
 ذات قبل حدوث الكلام علم على وجده مختلف لوجه الذي علم عليه بعد حدوث الكلام

يعبر عن ذلك الوجه بالسكتوت وعن هذا بالكلام فهـا وجهان مختلفان ادركت عليهما ذات مسيرة الوجود في الحالتين وللذات هيئة وصفة وحالة بكونه ساكتاً كـا ان له هـيـة بـكونـه مـتكلـماً وكـالـه هـيـة بـكونـه سـاكـتاً وـمـتـخـرـكاً وـايـضـاً وـاسـودـاً وهذه المـوازـنـة مـطـابـقـة لـمـخـرـجـهـا

الوجه الثاني في الانفصال هو ان يـسلـم ايـضاً ان السكتـوت ليس بـعـنـهـاـ وـانـماـ يـرجـعـذـلكـ الىـ ذاتـ منـفـكـةـ عنـ الكلـامـ فـالـاقـكـاكـ عنـ الكلـامـ حالـ لـمـفـكـ لاـ محـالـةـ يـنـعـدـمـ بـعـطـرـ بـانـ الكلـامـ خـالـ الـاقـكـاكـ تـسـبـيـ عـدـمـ اوـ وـجـودـ اوـ صـفـةـ اوـ هـيـةـ فـقـدـ اـنـتـقـيـ الكلـامـ وـالـمـنـتـقـيـ قـدـيـمـ وـقـدـ ذـكـرـنـاـ انـ القـدـيـمـ لـاـ يـنـتـقـيـ سـوـاـ كـارـ ذاتـ اوـ حـالـ اوـ صـفـةـ وـلـيـسـ الاـسـفـالـةـ لـكـونـهـ ذاتـاـ فـقـطـ بـلـ لـكـونـهـ قـدـيـمـاـ وـلـاـ يـلـزـمـ عـدـمـ العـالـمـ فـاـنـهـ اـنـتـقـيـ معـ القـدـمـ لـاـنـ عـدـمـ العـالـمـ لـيـسـ بـذـاتـ وـلـاـ حـصـلـ مـنـهـ حـالـ لـذـاتـ حـتـىـ يـقـدـرـ تـغـيـرـهـ وـتـبـدـلـهـ عـلـىـ الذـاتـ وـالـفـرقـ بـينـهـاـ ظـاهـرـ\* فـاـنـ قـيـلـ الـاعـرـاضـ كـثـيرـ وـالـخـصـمـ لـاـ يـدـعـيـ كـوـنـ الـبـارـيـ مـحـلـ حدـوثـ شـيـ،ـ مـنـهـاـ كـالـاـلوـانـ وـالـآـلـامـ وـالـذـاتـ وـغـيـرـهـاـ وـاـنـ الكلـامـ فـيـ الصـفـاتـ السـبـعـةـ التـيـ ذـكـرـنـهـاـ وـلـاـ تـرـاعـ مـنـ جـمـلـهـاـ فـيـ الـحـيـاةـ وـالـقـدـرـةـ وـاـنـماـ التـزـاعـ فـيـ ثـلـاثـةـ فـيـ الـقـدـرـةـ (١)ـ وـالـاـرـادـةـ وـالـعـلـمـ وـفـيـ مـعـنـيـ الـعـلـمـ اـسـمـعـ وـالـبـصـرـ عـنـدـ مـنـ يـشـبـهـهـاـ وـهـذـهـ الصـفـاتـ الـثـلـاثـةـ لـاـ بـدـ اـنـ تـكـوـنـ حـادـثـةـ ثـمـ يـسـتـهـيلـ اـنـ تـقـومـ بـغـيـرـهـ لـاـنـهـ لـاـ يـكـوـنـ مـيـصـفـاـ بـهـاـ فـيـجـبـ اـنـ تـقـومـ بـذـاتهـ فـيـلـزـمـ مـنـهـ كـوـنـهـ مـحـلـاًـ لـلـحـوـادـثـ

اماـ العـلـمـ بـالـحـوـادـثـ فـقـدـ ذـهـبـ جـهـنـمـ اـلـىـ اـنـهـاـ عـلـومـ حـادـثـهـ وـذـلـكـ لـاـنـ اللهـ تـعـالـىـ الـآنـ عـالـمـ بـانـ العـالـمـ كـانـ قـدـوـجـدـ قـبـلـ هـذـاـ وـهـوـ فـيـ الـاـزـلـ اـنـ كـانـ عـالـمـاـ بـاـنـهـ كـانـ قـدـ وـجـدـ كـانـ هـذـاجـهـلاـ لـاـ عـلـمـاـ وـاـذاـ لـمـ يـكـنـ عـالـمـاـ بـاـنـهـ قـدـوـجـدـ كـانـ جـهـلاـ لـاـ عـلـمـاـ وـاـذـاـلـمـ يـكـنـ عـالـمـاـ وـهـوـ الـآنـ عـالـمـ فـقـدـ ظـهـرـ حـدـوثـ الـعـلـمـ بـانـ العـالـمـ كـانـ قـدـوـجـدـ قـبـلـ هـذـاـ وـهـكـذـاـ القـوـلـ فـيـ كـلـ حـادـثـ وـاـمـاـ الـاـرـادـةـ فـلـاـ بـدـ مـنـ حـدـوثـهـاـ فـاـنـهـاـ لـوـ كـانـ قـدـيـمـهـ اـكـانـ المرـادـ مـعـهـ\*ـ فـاـنـ الـقـدـرـةـ وـالـاـرـادـةـ مـهـاـتـمـاـ وـاـرـتـقـتـ الـعـوـائـقـ مـنـهـاـ وـجـبـ حـصـولـ الـمـرـادـ فـيـكـيفـ بـتـأـخـرـ الـمـرـادـ عـنـ الـاـرـادـةـ وـالـقـدـرـةـ مـنـ غـيـرـ عـاـيـقـ فـاـمـهـاـ قـالـتـ المـعـتـزـلـةـ بـحـدـوثـ اـرـادـةـ فـيـ غـيـرـ مـحـلـ وـقـالـتـ الـكـرـامـيةـ بـحـدـوثـهـاـ فـيـ ذـاتـهـ وـرـبـاـ عـبـرـوـاـ عـنـهـ بـاـنـهـ يـخـاـقـ اـيجـادـاـ فـيـ ذـاتـهـ عـنـدـ وـجـودـ كـلـ مـوـجـودـ وـهـذـا رـاجـعـ اـلـاـرـادـةـ

وـاـمـاـ الكلـامـ فـيـكـيفـ يـكـوـنـ قـدـيـمـاـ وـفـيهـ اـخـبـارـ عـاـمـضـيـ فـيـكـيفـ قـالـ فـيـ الـاـزـلـ (اـنـاـ

ارسلنا نوحًا الى قومه ) ولم يكن قد خلق نوحًا بعد و كيف قال في الاذل لموسى ( اخلع  
نعليك ) ولم يخلق بعد موسى فكيف امر ونهى من غير امور ولا منهى و اذا كان  
ذلك محالاً ثم علم بالضرورة انه آمر وناه واستحال ذلك في القدم علم فظما انه صار آمراً  
ناهياً بعد ان لم يكن فلا معنى لكونه محلاً للحوادث الا هذَا والجواب ان انقول مهما حالتنا  
الشبة في هذه الصفات الثلاثة انتهى منه دليل مستقل على ابطال كونه محلاً للحوادث  
اذ لم يذهب اليه ذاهب الا بسبب هذه الشبهة و اذا انكشف كان القول بها باطلاً  
كالقول بأنه محل الالوان وغيرها مما لا يدل دليلاً على الانصاف بها \* فنقول الباري تعالى  
في الاذل علم بوجود العالم في وقت وجوده وهذا العلم صفة واحدة مقضاها في الاذل  
العلم بان العالم يكون من بعد وعند الوجود العلم بأنه كاين وبعدة العلم بأنه كان وهذه الاحوال  
لتتعاقب على العالم ويكون مكتشوّفًا لله تعالى تلك الصفة وهي لم تتغير واما المتغير احوال  
العالم واوضاعه بثال وهوانا اذا فرضنا للواحد مثا علماً بقدوم زيد عند طلوع الشمس  
وحصل له هذا العلم قبل طلوع الشمس ولم ينعدم بل بقى ولم يختلق له علم آخر عند طلوع  
الشمس فما حال هذا الشخص عند الطلوع ايكون عالماً بقدوم زيد او غير عالم و الحال ان  
يكون غير عالم لانه قادر بقاء العلم بالقدوم عند الطلوع وقد علم الان الطلوع فيلزم  
بالضرورة ان يكون عالماً بالقدوم فلو دام عند انتهاء الطلوع فلا بد ان يكون عالماً بأنه  
كان قد قدم والعلم الواحد افاد الاحاطة بأنه سيكون وانه كاين وانه قد كان فهو كذلك ينبغي  
ان يفهم علم الله القديم الموجب بالاحاطة بالحوادث وعلى هذا ينبغي ان يقاس السمع  
والبصر فان كل واحد منها صفة يتضمن بها المرئي والمسموع عند الوجود من غير حدوث  
تلك الصفة ولا حدوث امر فيها واما الحادث المسموع والمرئي والدليل القاطع على هذا  
هو ان الاختلاف بين الاحوال شيء واحد في اقسامه الى الذي كان و يكون وهو كاين  
لا يزيل على الاختلاف بين المذوات المختلفة ومعنوم ان العلم لا ينعدم بتعدد المذوات  
فكيف بتعدد احوال ذات واحدة و اذا كان علم واحد ينفي الاحاطة بذوات مختلفة  
متباينة فمن این يستحيل ان يكون علم واحد ينفي الاحاطة باحوال ذات واحدة بالإضافة  
الى الماضي والمستقبل ولا شك ان جها ينفي النهاية عن معلومات الله تعالى ثم لا يثبت  
علوماً لانهاية لها فيلزم ان يعترض علم واحد يتعلق بعلومات متباينة فكيف يستبعد ذلك  
في احوال معلوم واحد يتحققه انه لوحادت له على بكل حادث لكان ذلك العلم لا يخلو امامان  
يكون معلوماً او غير معلوم فان لم يكون معلوماً فهو الحال لانه حادث وان جاز حادث لا يتعينه

مع انه في ذاته اولى بان يكون متحققا له فبأن يجوز الا يعلم الحوادث المعاينة لذاته اولى وان كان معلوما فاما ان يفتقر الى علم اخر وكذلك العلم يفتقر الى علوم آخر لانهاية لها وذلك محال \* واما ان يعلم الحادث والعلم بالحادث نفس ذلك العلم فتكون ذات العلم واحدة ولها معلومان احداهما ذات والاخر ذات الحادث فيلزم منه لا محالة تجويز علم واحد يتعلق بهما معلومين فكيف لا يجوز علم واحد يتعلق باحوال معلوم واحد مع اتحاد العلم وناظره عن التغير وهذا لا يخرج منه فاما الارادة فقد ذكرنا ان حدوثها بغير ارادة اخرى محال وحدوثها بارادة يتسلسل الى غير نهاية وان تعلق الارادة القديمة بالاحاديث غير محال و يستحيل ان تعلق الارادة بالقديم فلم يكن العالم قد يتأثر الارادة تعلقت بحدثه لا بوجوده في القدم وقد سبق اياض ذلك وكذلك الكرامي اذا قال يحدث في ذاته ايجادا في حال حدوث العالم فبذلك يحصل حدوث العالم في ذلك الوقت فيقال له وما الذي خصص الاجداد الحادث في ذاته بذلك الوقت فيحتاج الى مخصوص آخر فيلزمهم في الاجداد ما لزم المعاينة في الارادة الحادثة \* ومن قال منهم ان ذلك الاجداد هو قوله كن وهو صوت فهو محال من ثلاثة اوجه احدها استحالة قيام الصوت بذاته والآخر ان قوله كن حادث ايضا فان حدث من غير ان يقول له كن فليحدث العالم من غير ان يقول له كن فان افتقر قوله كن في ان يكون الى قول آخر افتقر القول الآخر الى ثالث والثالث الى رابع ويتأصل الى غير نهاية ثم لا ينبغي ان ينظر من انتهى عقله الى ان يقول يحدث في ذاته بعد كل حادث في كل وقت قوله كن فيجتمع الاف الآف اصوات في كل لحظة وعلوم ان النون والكاف لا يمكن النطق بها في وقت واحد بل ينبغي ان تكون النون بعد الكاف لان الجمجم بين الحرفين محال وان جمع ولم يرتب لم يكن قوله مفهوما ولا كلاما وكما يستحيل الجمجم بين حرفين مختلفين وكذلك بين حرفين متاثلين ولا يعقل في اوان واحد الف الف كاف كا لا يعقل الكاف والنون فهو لاء حكمهم ان يسترزقا الله عقلاً وهو اهم لهم من الاشتغال بالنظر

والثالث ان قوله كن خطاب مع العالم في حالة عدم او في حالة الوجود فكان في حالة عدم فالمعدوم لا يفهم الخطاب فكيف يتحقق بان يتكون بقوله كن وان كان في حالة الوجود فالكائن كيف يقال له كن فانظر ماذا يفعل الله تعالى حين ضل عن سبيله فقد انتهى ركاكه الى ان لا يفهم المعنى بقوله تعالى ( اذا اردنا ان نقول له كن فيكون ) وانه كنابة عن نقاد القدرة وكما حق الخبر بهم الى هذه الخوازي نعوذ بالله من الخزي

والفضيحة يوم الفزع الا كبار يوم تكشف الفهارز وتبلی السرائر فيكشف اذا ذاك شئ الله عن خفاياش الجھاں ويقال للجھاں الذي اعتقاد في الله تعالى وفي صفاتة غير الرأي السديد (اقد كنت في غفلة من هذا فكشينا عنك عطاياك فبصرك اليوم حديث)

واما الكلام فهو قدیم وما استبعده من قوله تعالى (اخْلَعْنَا مِنْكُمْ) ومن قوله تعالى (انا ارسلنا نوحَا) استبعاد مستند له تقدیرهم الكلام صوتاً وهو معال فيه وليس بمعال اذا فهم كلام النفس \* فانا نقول يقوم بذات الله تعالى خبر عن ارسال نوح العبارۃ عنه فقبل ارساله اذا نرسله وبعد ارساله اذا ارسلنا واللفظ مختلف باختلاف الاحوال والمعنى القائم بذاته تعالى لا يختلف فان حقيقته انه خبر متعلق بمخبر ذلك الخبر هو ارسال نوح في الوقت المعلوم وذلك لا يختلف باختلاف الاحوال كما سبق في العلم وكذلك قوله اخلع نحیلک لفظة تدل على الامر والامر افتضاء وظاهر يقوم بذات الامر وليس شرط قيامه به ان يكون المأمور موجوداً ولكن يجوز ان يقوم بذاته قبل وجود المأمور فاذ وجد المأمور كان مأموراً بذلك الافتضاء يعنيه من غير تحدٍ د افتضاء آخر وكما من شخص ليس له ولد ويقوم بذاته افتضاه طلب العلم منه على تقدیر وجوده اذا يقدر في نفسه ان يقول لولده اطلب العلم وهذا الافتضاء يتتجز في نفسه على تقدیر الوجود فلو وجد الولد وخلق له عقل وخلق له على بما في نفس الاب من غير تقدیر صياغة لفظ مسموع وقدر بقاء ذلك الافتضاع على وجوده لعلم الاب انه مأمور من جهة الاب بطلب العلم في غير استئناف افتضاه متعدد في النفس بل بقى ذلك الافتضا نعم العادة جاريۃ بأن الابن لا يحيث له علم الا بالهذا يبدل على الافتضا الباطن فيكون قوله بمسانده اطلب العلم دلالة على الافتضا الذي في ذاته سواء حدث في الوقت او كان قدیماً بذاته قبل وجود ولد فهكذا ينبغي ان يفهم قيام الامر بذات الله تعالى فتكون الافاظ الدالة عليه حادثة والمدلول قدیماً وجود ذلك المدلول لا يستدعي وجود المأمور بل تصور وجوده فيما كان المأمور مقدر الوجود فان كان مستحيلاً الوجود ربما لا يتصور وجود الافتضا من بعلم استحالة وجوده فذلك لا نقول ان الله تعالى يقوم بذاته افتضا فعل من يستحيى وجوده بل من علم وجوده وذلك غير معال \* فان قيل افتقاولون ان الله تعالى في الازل آمر وناه \* فان قلتم انه آمر فكيف يكون آمر لا مأمور له وان قلتم لا فقد صار امر ابعد ان لم يكن فانما اختلف الاصحاب في جواب هذا والمختاران يقولون هذا نظر يتعلق احد طرفه بالمعنى والآخر بالاتفاق الاسم من حيث اللغة فاما بحفظ المعنى فقد انكشاف وهو ان الافتضا

القديم معقول وان كان سابقاً على وجود المأمور كما في حق الولد ينافي ان يقال اعم الاصر ينطلق عليه بعد فهم المأمور وجوده ام ينطلق عليه قبله وهذا امر لفظي لا ينافي للذاظران يستغل بامثاله ولكن الحق انه يجوز اطلاقه عليه كما جوزوا تسمية الله تعالى قادرًا قبل وجود المقدور ولم يستبعدوا قادراً ليس له مقدور موجود بل قالوا القادر يستدعي مقدوراً معلوماً لا موجوداً فكذلك الامر يستدعي ما موراً معلوماً موجوداً والمعدوم معلوم الوجود قبل الوجود بل يستدعي الامر مأموراً به كما يستدعي مأموراً ويستدعي امراً ايضاً والمأمور به يكون معدوماً ولا يقال انه كيف يكون امراً من غير مأمور به بل يقال له مأمور به هو معلوم وليس يشترط كونه موجوداً بل يشترط كونه معدوماً بل من امر ولده على سبيل الوضية بامر ثم توفي فاتي الولد بما اوصى به يقال امثال امر والده والامر معدوم والامر في نفسه معدوم ونحن مع هذا نطلق اسم امثال الامر فاذا لم يستبعد كون المأمور ممثلاً الامر ولا وجود الامر ولا الامر ولم يستبعد كون الامر امراً قبل وجود المأمور به فمن اين يستدعي وجود المأمور فقد انكشف من هذا حظ اللفظ والمعنى جميعاً ولا نظر الا فيها فهذا ما اردنا ان نذكره في استحالة كونه مخلاً للحوادث اجمالاً ولفصيلاً

الحكم الرابع ان الاسامي المشتقة لله تعالى من هذه الصفات السبعة صادقة عليه ازلاً وابداً فهو في القدم كان حياً قادرًا عما سمعاً بصيراً متکلاً واما ما يشتق له من الافعال كالرازق والخلق والمعز والمذل فقد اختلف في انه يصدق في الازل ام لا وهذا اذا كشف الغطاء عنه تبين استحالة الخلاف فيه

والقول الجامع ان الاسامي التي تسمى بها الله تعالى اربعة الاول ان لا يدل الا على ذاته كالموجود وهذا صادق ازلاً وابداً

الثاني ما يدل على الذات مع زيادة سلب كالقديم فانه يدل على وجود غير مسبوق بعدم ازلاً والباقي فانه يدل على الوجود وسلب عدم عنه آخرًا وكالواحد فانه يدل على الوجود وسلب الشريك وكالغنى فانه يدل على الوجود وسلب الحاجة فهذا ايضاً يصدق ازلاً وابداً لان ما يسلب عنه يسلب لذاته فيلزم الذات على الدوام

الثالث ما يدل على الوجود وصفة زائدة من صفات المعنى كالحي والقادر والشڪل والمريء والسميع والبصير والعالم وما يرجع الى هذه الصفات السبعة كالامر والنهاي والخبر ونظائره فذلك ايضاً يصدق عليه ازلاً وابداً عند من يعتقد قدم جميع الصفات

الرابع ما يدل على الوجود مع اضافة الى فعل من افعاله كالجواود والرزاقي والخالق والمعز والمذل وامثاله وهذا مختلف فيه فقال قوم هو صادق اولاً اذا لم يصدق لكان اتصافه به موجباً للتغير وقال قوم لا يصدق اذ لا خلق في الازل فكيف خالقاً والكافش للغطاء عن هذا ان السيف في الغمد يسمى صارماً وعند حصول القطع به وفي تلك الحالة على الاقتران يسمى صارماً وها بمعنىين مختلفين فهو في الغمد صارم بالقوة وعند حصول القطع صارم بالفعل وكذلك الماء في الكوز يسمى مروياً وعند الشرب يسمى مروياً وها اطلاقان مختلفان فمعنى تسمية السيف في الغمد صارماً ان الصفة التي يحصل بها القطع في الحال المتصور في ذات السيف وحده واستعداده بل لامر آخر وراء ذاته فيما يعني الذي يسمى السيف في الغمد صارماً يصدق اسم الخالق على الله تعالى في الازل فان الخالق اذ اجرى بالفعل لم يكن تجدد امر في الذات لم يكن بل كل ما يشترط لتحقيق الفعل موجود في الازل وبالمعنى الذي يطلق حالة مباشرة القطع للسيف اسم الصارم لا يصدق في الازل فهذا حظ المعنى فقد ظهر ان من قال انه لا يصدق في الازل هذا الاسم فهو محق وارد به المعنى الثاني ومن قال يصدق في الازل فهو محق اورد به المعنى الاول واذا كشف الغطاء على هذا الوجه ارتفع الخلاف فهذا تمام ما اردنا ذكره في قطب الصفات وقد اشتمل على سبعة دعا وتفرع عن صفة القدرة ثلاثة فروع وعن صفة الكلام خمسة استبعادات واجتمع من الاحكام المشركة بين الصفات او بعنة احكام فكان المجموع قرابة من عشرین دعوى هي اصول الدعاوى وان كان تبني كل دعوى على دعاوى بها يتوصل الى اثباتها فلنستغل بالقطب الثالث من الكتاب ان شاء الله تعالى القطب الثالث في افعال الله تعالى وجملة افعال جاية لا يوصف شيء منها بالوجوب وندعى في هذا القطب سبعة امور

ندعى انه يجوز لله تعالى ان لا يكفي عباده وانه يجوز ان يكفهم ما لا يطاق وانه يجوز منه ايلام العباد بغير عوض وجناية وانه لا يجب رعاية الاصلح لهم وانه لا يجب عليه ثواب الطاعة وعقاب المعصية وان العبد لا يجب عليه شيء بالعقل بل بالشرع وانه لا يجب على الله بعثه الرسل وانه لو بعث لم يكن قبيحاً ولا بحراً بل امكن اظهار صدقهم بالمحاجة وجملة هذه الدعاوى تبني على البحث عن معنى الواجب والحسن والقبيح ولقد خاض الخائفون فيه وطلعوا القول في ان العقل هل يحسن ويقبح وهل يوجب واما كثرة الخبط لانهم لم يحصلوا على هذه الافاظ واختلافات الاصطلاحات فيها وكيف

واما الحسن فخط المعنى منه ان الفعل في حق الفاعل ينقسم الى ثلاثة اقسام احمدها

ان توافقه اي تلاميغرضه والثاني ان ينافى غرضه والثالث ان لا يكون له في فعله ولا في تركه غرض وهذا الاقسام ثابت في العقل فالذى يوافق الفاعل يسمى حسناً في حقه ولا معنى لحسنه الا موافقته لغرضه والذى ينافي غرضه يسمى قبيحاً ولا معنى لقبحه الا مخالفته لغرضه والذى لا ينافي ولا يوافق يسمى عبئاً اي لا فائدة فيه اصلاً وفاعل العبث يسمى عابشاً وربما يسمى سفيهاً وفاعل القبيح اعني الفعل الذي ينضر به يسمى سفيهاً واسم السفيه اصدق منه على العابث وهذا كله اذا لم يلتفت الى غير الفاعل او لم يرتبط الفعل بغرض غير الفاعل فان ارتبط بغير الفاعل وكان موافقاً لغرضه يسمى حسناً في حق من وافقه وان كان مخالفياً يسمى قبيحاً وان كان موافقاً لشخص دون شخص يسمى في حق احدها حسناً وفي حق الآخر قبيحاً اذ اسم الحسن والقبيح بأن الموافقة والمخالفة وهما امران اضافيان مختلفان بالأشخاص ويختلف في حق شخص واحد بالاحوال ويختلف في حال واحد بالاعراض فرب فعل بوافق الشخص من وجه ويخالفه من وجه فيكون حسناً من وجه قبيحاً من وجه فلن لا ديانة له يستحسن الزنا بزوجة الغير وبعد الظفر بها نعمة ويستقيح فعل الذي يكشف عورته ويسميه غازاً قبيح الفعل والمتدين يسميه مختاباً حسن الفعل وكل بحسب غرضه تطلق اسم الحسن والقبح بل يقتل ملاك من الملوك فيستحسن فعل القاتل جميع اعدائه ويستقبحه جميع اوليائه بل هذا القاتل في الحسن المخصوص جاري في الطياع ما خلق ما يلام من الالوان الحسان الى السهرة فصاحبها يستحسن الاسمر ويعشقه والذى خلق ما يلام الى البياض المشرب بالحمرة يستقبحه ويستكرهه ويصفه عقل المستحسن المستهتر به فبهذا يتبيّن على القطع ان الحسن والقبيح عبارتان عن الخلق كلهما عن امررين اضافيين مختلفان بالاضافات عن صفات الذوات التي لا تختلف بالاضافة فلا جرم جاز ان يكون الشيء حسناً في حق زيد قبيحاً في حق عمرو ولا يجوز ان يكون الشيء اسود في حق زيد ابيض في حق عمرو لما لم تكن الالوان من الاصفات الاضافية فاذفهمت المعنى فافهم ان الاصطلاح في لفظ الحسن ايضاً ثلاثة فقايل يطلقه على كل ما يوافق الغرض عاجلاً كان او آجلاً وفما يخص بهما يوافق الغرض في الآخر وهو الذي حسن الشرع اي حث عليه ووعد بالثواب عليه وهو اصطلاح اصحابنا والقبيح عند كل فريق ما يقابل الحسن فالاول اعم وهذا اخص وبهذا الاصطلاح قد يسمى بعض من لا يتحاشا فعل الله تعالى قبيحاً اذ كان لا يوافق غرضهم ولذلك نراهم يسبون الفلك والدهر وبقولون خرف الفلك وما افتح افهاله وينهون

ان الفاعل خالق الفلك ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر وفيه اصطلاح ثالث اذ قد يقال فعل الله تعالى حسن كيف كان مع انه لا غرض في حقه و يكون معناه انه لا تبعة عليه فيه ولا لائمة وانه فاعل في ملوكه الذي لا يسامح فيه ما يشاء واما الحكمة فتطلق على معنيين \* احدها الاحاطة المجردة بنظام الامور ومعانها الدقيقة والجليلة والحكيم عليها بانها كيف ينبغي ان تكون حتى يتم منها الغاية امطاً بوجهها \* والثاني ان تنضاف اليه القدرة على ايجاد الترتيب والنظام والقانون واحكامه فيقال حكيم من الحكمة وهو نوع من العلم ويقال حكيم من الاحكام وهو نوع من الفعل فقد انفع لك معنى هذه الالفاظ في الاصل ولكنها هنا ثلاثة غلطات اللوهم يستفاد من الوقوف عليها الخلاص من اشكالات لغتها طوائف كثيرة

الاولى ان الانسان قد يطلق اسم القبيح على ما يخالف غرضه وان كان يوافق غرض غيره ولكنه لا ينافى الى الغير فكل طبع مشغوف بنفسه ومستقر ما عداه ولذلك يحكم على الفعل مطاءً بأنه قبيح وقد يقول انه قبيح في عينه وسببه انه قبيح في حقه يعني انه مخالف لغرضه ولكن اغراضه كأنه كل العالم في حقه فيتوم ان المخالف لغرضه مخالف في نفسه فيضيف القبيح الى ذات الشيء، ويحكم بالاطلاق فهو مصيبة في اصل الاستقباح ولكنه مخطئ، في حكمه بالقبيح على الاطلاق وفي اضافة القبيح الى ذات الشيء ومنشأه غفلاته عن الالتفات الى غيره بل عن الالتفات الى بعض احوال نفسه فانه قد يستحسن في بعض احواله غير ما يستحبه لها انقلاب موافقاً لغرضه

الغلطة الثانية فيه ان ما هو مخالف للاغراض في جميع الاحوال الا في حالة نادرة فقد يحكم الانسان عليه مطلقاً بأنه قبيح لذهوله عن الحالة النادرة ورسوخ غالب الاحوال في نفسه واستيلائه على ذكره فيقضي مثلاً على الكذب بأنه قبيح مطلقاً في كل حال وان قبحه لانه كذب لذاته فقط لا لمعنى زائد وسبب ذلك غفلته عن ارتباط مصالح كثيرة بالكذب في بعض الاحوال ولكن لو وقعت تلك الحالة ربما تقو ضياعه عن استحسان الكذب لكثره الله باستقباهه وذلك لأن الطبع ينفر عنه من اول الصبا بطريق التأديب والاستصلاح ويلقي اليه ان الكذب قبيح في نفسه وانه لا ينبغي ان يكذب فقط فهو قبيح ولكن بشرط بلازمه في اكثر الاوقات واما يقع نادراً فلذلك لا ينبغي على ذلك الشرط ويندرس في طبعه قبحه والتغير عنه مطلقاً

الغلطة الثالثة سبق الوهم الى العكس فان ما رُئيَ مقراناً بالشيء بظنه ان الشيء

اًيضاً لا مُحَالَة يكون مقوِّنَا به مطْلَقاً ولا بدري ان الاخْص ابْدأً يكون مقوِّنَا بالاعْم واما الاعْم فلا يلزم ان يكون مقوِّنَا بالاخْص ومثاله ما يقال من ان السَّلِيم اعْنَى الذِّي نَهَشَتْهُ الحَيَاة يختلف من الحَبْل المُبرَقَش اللَّوْن وهو كَافِيل وسُبْبَهُ أَنَّهُ ادْرَكَ الْمُؤْذِي وَهُوَ مَتَصُورٌ بِصُورَةِ حَبْلٍ مُبَرَّقَشٍ فَإِذَا ادْرَكَ الْحَبْل سَبَقَ الْوَهْم إِلَى الْعَكْسٍ وَحَكِيمٌ بِأَنَّهُ مُؤْذِي فَيَنْفَرُ الطَّبِيعُ تَابِعًا لِلْوَهْمِ وَالْخَيَالِ وَإِنْ كَانَ الْعُقْلُ مُكَذِّبًا بِهِ بَلِ الْإِنْسَانُ قَدْ يَنْفَرُ عَنِ الْأَكْلِ الْخَبِيِعِ الْأَصْفَرِ لِشَبَهِهِ بِالْعَذْرَةِ فَيُكَادْ يَتَقَابَأُ عِنْدَ قَوْلِ الْقَاتِلِ أَنَّهُ عَذْرَةٌ وَيَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ نَهَاوَلَهُ مَعَ كَوْنِ الْعُقْلِ مُكَذِّبًا بِهِ وَذَلِكَ لِسَبَقِ الْوَهْمِ إِلَى الْعَكْسِ فَإِنَّهُ ادْرَكَ الْمُسْقِدَرَ رَطْبًا أَصْفَرَ فَإِذَا رَأَى الرَّطْبَ الْأَصْفَرَ حَكِيمٌ بِأَنَّهُ مُسْقِدَرٌ بَلِ فِي الطَّبِيعِ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ هَذَا فَإِنَّ الْإِسَامِيَّ الَّتِي تَطْلُقُ عَلَيْهَا الْمَنْوَدُ وَالزَّوْجُ لَمَّا كَانَ يَقْتَرُنُ بِهَا فَيُجَعِّبُ الْمُسْمَى بِهِ بِوَثْرٍ فِي الطَّبِيعِ وَيَنْلَعُ إِلَى حَدَّ لَوْسِيِّ بِهِ اجْمَلُ الْأَزْرَاكِ وَالرُّومُ لِنَفَرِ الطَّبِيعِ عَنِهِ لَأَنَّهُ ادْرَكَ الْوَهْمَ الْقَبِيعَ مَقْوِنَا بِهِذَا الْأَسْمَ فَيُحَكِّمُ بِالْعَكْسِ فَإِذَا ادْرَكَ الْأَعْمَ حَكِيمٌ بِالْقِيَعِ عَلَى الْمُسْمَى وَنَفَرَ الطَّبِيعُ وَهَذَا مَعَ وَضُوحِهِ لِلْعُقْلِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَغْفَلَ عَنِهِ لَأَنَّ اقْدَامَ الْخَلْقِ وَاحْجَامَهُمْ فِي افْوَالِهِمْ وَعَقَائِدِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ نَابِعٌ مُلْتَلِي هَذِهِ الْأَوْهَامِ وَإِنَّمَا اتِّبَاعُ الْعُقْلِ الْصَّرْفِ فَلَا يَقُولُ عَلَيْهِ إِلَّا أَوْلَيَا، إِنَّهُ تَعَالَى الَّذِينَ ارَاهُمُ اللَّهُ الْحَقَّ حَقًا وَقَوْهُمْ عَلَى تَبَاعَهِ وَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَخْرُبَ هَذَا فِي الْأَعْقَادَاتِ فَأَوْرَدْتَ عَلَى فَهِمِ الْعَامِيِّ الْمُعَتَزِّلِيِّ مَسَأْلَةً مَعْقُولَةً جَلِيلَةً فَيَسْأَرُعُ إِلَى قَبْوَلِهَا فَلَوْقَلْتَ لَهُ أَنَّهُ مَذَهَبُ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِنَفَرٍ وَامْتَنَعَ عَنِ القَبُولِ وَانْتَلَبَ مُكَذِّبًا بِعِينِهِ مَا صَدَقَ بِهِ مَهَا كَانَ سِيِّدُ الظَّنِّ بِالْأَشْعَرِيِّ إِذْ كَانَ فَيْحَ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ مِنْذَ الصَّبَا وَكَذَلِكَ أَقْرَرَ أَمْرًا مَعْقُولاًَ عِنْدَ الْعَامِيِّ الْأَشْعَرِيِّ ثُمَّ أَقْوَلَ لَهُ أَنَّ هَذَا قَوْلُ الْمُعَتَزِّلِيِّ فَيَنْفَرُ عَنِ قَبْوَلِهِ بَعْدِ التَّصْدِيقِ وَيَعُودُ إِلَى النَّكْذِيبِ وَلَسْتُ أَقْوَلُ هَذَا طَبِيعَ الْعَوْمَ بِلَ ظَبِيعَ أَكْثَرَ مِنْ رَابِّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بِاسْمِ الْعِلْمِ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَفَارِفُوا الْعَوْمَ بِفِي أَصْلِ التَّقْلِيدِ بِلَ اضَافُوا إِلَى تَقْلِيدِ الْمَذَهَبِ تَقْلِيدَ الدَّلِيلِ فَرَسِمَ فِي نَظَرِهِمْ لَا يَطْلَبُونَ الْحَقَّ بِلَ يَطْلَبُونَ طَرِيقَ الْحَيَاةِ فِي نَصْرَةِ مَا اعْتَقَدُوهُ حَقًا بِالسَّمَاعِ وَالتَّقْلِيدِ فَإِنْ صَادَفُوا فِي نَظَرِهِمْ مَا يَوْكِدُ عَقَائِدَهُمْ فَأَلَّا قَدْ ظَفَرُوا بِالدَّلِيلِ وَإِنْ خَلَوْهُمْ مَا يَضُعُفُ مَذَهَبَهُمْ فَأَلَّا قَدْ عَرَضَتْ إِنَّا شَبَهَةً فَيَفْعُونَ الْأَعْقَادَ الْمُتَاقَفَ بِالتَّقْلِيدِ أَصْلًا وَيَنْبَرُونَ بِالشَّبَهَةِ كُلَّ مَا يَخْتَالُهُ وَبِالدَّلِيلِ كُلَّ مَا يَوْافِقُهُ وَإِنَّ الْحَقَّ ضَدُّهُ وَهُوَ أَنَّ لَا يَعْتَقِدُ شَبَهَةً أَصْلًا وَيَنْظَرُ إِلَى الدَّلِيلِ وَاسْمَى مَقْنَصَاهُ حَقًا وَنَقْبَيْهِ بِاطِّلًا وَكُلَّ ذَلِكَ مَشَاؤُهُ الْأَسْتِيجَانُ وَالْأَسْتِقْبَاجُ بِتَقْدِيمِ الْأَفْلَةِ وَالْخَلْقِ بِالْخَلْقِ مِنْذَ الصَّبَا فَإِذَا وَقَتَ عَلَيْهِ هَذِهِ

المشارات سهل عليك دفع الاشكالات \* فان قيل فقد رجع كلامكم الى ان الحسن والقبيح يرجعان الى المواجهة والمخالفة الاغراض ونحن نرى المقابل يستحسن ما لافائدة له فيه و يستنبع ما له فيهفائدة \* اما الاستحسان فمن رأى انساناً او حيواناً مشرفاً على الملائكة استحسن انقاذه ولو بشربة ماء مع انه ربما لا يعتقد الشرع ولا يتوقع منه غرضاً في الدنيا ولا هو برأي من الناس حتى ينتظر عليه ثناءً بل يمكن ان يقدر انقاذه كل غرض ومع ذلك يرجح جهة الانقاد على جهة الاهمال بالحسين هذا وستنبع ذلك واما الذي يستنبع مع الاغراض كذلك يُحمل على كلية الكفر بالسيف والشرع قد رخص له في اطلاقها فانه قد يستحسن منه الصبر على السيف وترك النطق به او الذي لا يعتقد الشرع وحمل بالسيف على تضليل عهد ولا ضرر عليه في نقضه وفي الوفاء به هلاكه فانه يستحسن الوفاء بالعمد والامتناع من التضليل فبان ان الحسن والقبح معنى سوى ما ذكرتموه **(والجواب)** ان في الوقف على الغلطات المذكورة ما يشفي هذا الغليل اما ترجيح الانقاد على الاهمال في حق من لا يعتقد الشرع فهو دفع للاذى الذي يلحق الانسان في رقة الجنسية وهو طبع يستحب الانفكاك عنه ولأن الانسان يقدر نفسه في تلك البالية و يقدر غيره قادرًا على انقاده مع الاعراض عنه ويجد من نفسه استقباح ذلك فيعود عليه و يقدر ذلك من المشرف على الملائكة في حق نفسه فينفره طبعه عما يعتقده من ان المشرف على الملائكة في حقه فيندفع ذلك عن نفسه بالانقاد فان فرض ذلك في بهيمة لا يتوجه استقباحها او فرض في شخص لا رقة فيه ولا رحمة فهذا محال تصوره اذ الانسان لا ينفك عنه فان فرض على الاستحاله فيبقى امر آخر وهو الثناء بمحسن الخلوق والشفقة على الخلوق فان فرض حيث لا يعلمه احد فهو يمكن ان يعلمه فان فرض في موضع يستحب ان يعلم فيبقى ايضاً ترجيح في نفسه وميول يضاهي نفرة طبع السليم عن الخببل وذلك انه رأى الثناء مقرورناً بهشل هذا الفعل على الاطراد وهو يميل الى الثناء فيميل الى المقربون به وان علم بعقله عدم الثناء كما انه لما رأى الاذى مقرورنا بصورة الخببل وطبعه ينفر عن الاذى فينفر عن المقربون به وان علم بعقله عدم الاذى بل الطبع اذا رأى من يعيش في موضع وطال معه انسه فيه فانه يحسن من نفسه تفرقه بين ذلك الموضع وحيطانه وبين سائر المواضع ولذلك قال الشاعر

امر على جدار دبار ايلي \* افبل ذا الجدار وذا الجدار

وَمَا تَلَكَ الْدِيَارُ شَفَنْ فَلَبِي \* وَلَكَ حَبٌّ مِنْ سُكُنِ الدِيَارِ  
 وَقَالَ ابْنُ الرُّومِيِّ مُشَبِّهًأَ عَلَى سَبَبِ حَبِّ النَّاسِ الْأَوْطَانَ وَلَعِمَ مَا قَالَ \*  
 \* وَحَبُّ أَوْطَانَ الرِّجَالِ الْيَهُسْ \* مَآرِبُ قَضَاهَا الشَّابَابُ هَذَا كَا  
 \* إِذَا ذَكَرُوا أَوْطَانَهُمْ ذَكْرُهُمْ عَهُودُ الصَّبَابِ فِيهَا خَنَوْا لَذَا كَا  
 وَإِذَا تَابَعَ الْأَنْسَانُ الْأَخْلَاقَ وَالْمَعَادَاتِ رَأَى شَوَاهِدَ هَذَا خَارِجَةً عَنِ الْحَصْرِ فَهَذَا  
 هُوَ السَّبَبُ الَّذِي هُوَ غَاطِطُ الْمُغَافِرِينَ بِظَاهِرِ الْأَمْرِ الْمَذَاهِلِينَ عَنِ اسْمَارِ الْأَخْلَاقِ الْنُّفُوسِ  
 الْمَذَاهِلِينَ يَأْنَى هَذَا الْمَلِيلُ وَأَمْثَالُهُ يَرْجِعُونَ إِلَى طَاعَةِ النُّفُوسِ بِحُكْمِ الْفَطَرَةِ وَالْطَّبَعِ بِحُجْرَدِ الْوَهْمِ  
 وَالْخَيْالِ الَّذِي هُوَ غَاطِطُ بِحُكْمِ الْعُقْلِ وَلَكِنَّ خَلَقَتْ قُوَّى النُّفُوسِ مُطْبِعَةً لِلَاوَهَامِ وَالْخَيَالَاتِ  
 بِحُكْمِ اِجْرَاءِ الْمَعَادَاتِ حَتَّى إِذَا تَخَيلَ الْأَنْسَانُ طَعَاماً طَيِّباً بِالْبَذْكَرِ أَوْ بِالرُّؤْيَا سَالَ فِي  
 الْحَالِ لِعَابَهُ وَتَخَلَّبَتْ أَشْدَافُهُ وَذَلِكَ بِطَاعَةِ الْقُوَّةِ الَّتِي سَخَرَهَا اللَّهُ تَعَالَى لِأَفَاضَةِ الْعَابِ  
 الْمَعِينِ عَلَى الْمُضَغُّ لِلتَّخَيِّلِ وَالْوَهْمِ فَإِنْ شَأْنَهَا أَنْ تَبَعُثْ بِحَسْبِ التَّخَيِّلِ وَإِنْ كَانَ الْمَسْخُونُ  
 عَالِمًاً بِأَنَّهُ لِبَسٍ يَرِيدُ الْأَقْدَامَ عَلَى الْأَكْلِ بِصُومٍ أَوْ بِسَبَبِ آخَرٍ وَكَذَلِكَ يَتَخَيِّلُ الصُّورَةَ  
 الْجَمِيلَةَ الَّتِي يَشْتَهِي بِمُجَامِعَتِهَا فَكَمَا ثَبَّتَ ذَلِكَ فِي الْخَيْالِ أَنْبَثَتِ الْقُوَّةُ الْمَذَاهِلَةُ لِأَلَّا فَعْلَمَ  
 وَسَاقَتِ الرِّبَاحَ إِلَى تَجَاوِيفِ الْأَعْصَابِ وَمَلَأَتْهَا وَثَارَتِ الْقُوَّةُ الْمَأْمُورَةُ بِصَبِّ الَّذِي  
 الرَّطْبُ الْمَعِينُ عَلَى الْوَقَاعِ وَذَلِكَ كَمَعِ التَّحْقِيقِ بِحُكْمِ الْعُقْلِ لِلْأَمْتِنَاعِ عَنِ الْفَعْلِ فِي ذَلِكَ  
 الْوَقْتِ وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ هَذِهِ الْقَوَى بِحُكْمِ طَرَدِ الْعَادَةِ مُطْبِعَةً مُسْخَرَةً تَحْتَ حُكْمِ  
 الْخَيْالِ وَالْوَهْمِ سَاعَدَ الْعُقْلُ الْوَهْمَ أَوْ لَمْ يَسَاعِدْهُ فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ مُشَاهِدَ الْفَلَظِ فِي سَبَبِ تَرْجِيعِ  
 أَحَدِ جَانِبِيِّ الْفَعْلِ عَلَى الْأَخْرَى وَكُلُّ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الْأَغْرَاضِ فَإِمَامُ الْنَّطَقِ بِكَلَّةِ الْكُفَرِ  
 وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَلَا يَسْتَقِبِّهُ الْمَعَاقِلُ تَحْتَ السِّيفِ الْبَشَّةُ بَلْ رِبَّهَا يَسْتَقِبِّ الْأَسْمَارُ  
 فَإِنْ اسْتَخِنَ الْأَسْمَارُ فَلَهُ سُبُّ بَيْانِ أَحَدِهَا اعْتِقَادُهُ أَنَّ الشَّوَّابَ عَلَى الصَّبْرِ وَالْإِسْلَامِ  
 أَكْثَرُ وَالْآخَرُ مَا يَنْتَظِرُ مِنَ الشَّنَاءِ عَلَيْهِ بِصَلَابَتِهِ فِي الدِّينِ فَكَمْ مِنْ شَجَاعٍ يَنْتَطِي مِنْهُ  
 الْخَطَرِ وَيَتَهَجَّمُ عَلَى عَدُدٍ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَطِيقُهُمْ وَيَسْخَرُ مِنْ بَنَالِهِمْ بِمَا يَعْتَضِهُ عَنْهُ مِنْ لَذَّةِ  
 الشَّنَاءِ وَالْحَمْدُ بَعْدَ مَوْتِهِ وَكَذَلِكَ الْأَمْتِنَاعُ عَنْ تَقْضِيَةِ الْعَهْدِ بِسَبِيلِهِ ثَنَاءُ الْخَلْقِ عَلَى مَنْ يَنْفِي  
 بِالْعَهْدِ وَتَوَاصِيهِمْ بِهِ عَلَى مِنْ الْأَوْقَاتِ لِمَا فِيهَا مِنْ مَصَالِحِ النَّاسِ فَإِنْ قَدْرَ حِيثُ  
 لَا يَنْتَظِرُ ثَنَاءُ فَسِيلَهِ حُكْمُ الْوَهْمِ مِنْ حِيثُ أَنَّهُ لَمْ يَزِلْ مُقْرَنًا بِالثَّنَاءِ الَّذِي هُوَ لِذَيِّذِ الْمُقْرَنِ  
 بِالْأَذْيَذِ لِذَيِّذِ كَمَا يَنْقُرُونَ بِالْمُكْرُوهِ مُكْرُوهٌ كَمَا سُبِقَ فِي الْأَمْثَالِ فِي هَذَا مَا يَحْنَمِلُهُ هَذَا  
 الْمُخْتَصِرُ مِنْ بَثِ اسْمَارِ هَذَا الْفَصْلِ وَإِنَّمَا يَعْرُفُ قَدْرُهُ مِنْ طَالِ فِي الْمَقْوِلَاتِ نَظَرَهُ وَقَدْ

استفادنا بهذه المقدمة ايجاز الكلام في الدعاوى فلنرجع اليها  
الدعوى الاولى ندعى انه يجوز لله تعالى ان لا يخلق الخلق واذا خلق فلم يكن ذلك  
واجباً عليه واذا خلقهم فله ان لا يكلفهم واذا كلفهم فلم يكن ذلك واجباً عليه وقالت  
طائفة من المعتزلة يوجب عليه الخلق والتكليف بعد الخلق \* وبرهان الحق فيه ان نقول  
قول القائل الخلق والتكليف واجب غير مفهوم فانا يدعا ان المفهوم عندنا من لفظ  
الواجب ما ينال تاركه ضرر اما عاجلاً اواما اجلأ او ما يكون نقبيضه محال والضرر  
محال في حق الله تعالى وليس في ترك التكليف وترك الخلق لزوم محال الا ان يقال كان  
بودي ذلك الى خلاف ما سبق به العلم في الازل وما سبقت به المشيئة في الازل فهذا  
حق وهو بهذا التاویل واجب فان الارادة اذا فرضت موجودة او العلم اذا فرض  
متعلقاً بالشيء كان حصول المراد والمعلوم واجباً لمحالة فان \* قيل اما يوجب عليه ذلك  
فائدة الخلق لا فائدة ترجع الى الخلق سبحانه وتعالى فانا الكلام في قولكم لفائدة  
الخلق للتعليل والحكم المقال هو الوجوب ونحن نطالعكم بتفهيم الحكم فلا يعنيكم ذكر العلة  
فا معنى قولكم انه يجب فائدة الخلق وما معنى الوجوب ونحن لا نفهم من الوجوب الا  
المعافاة الثلاثة وهي منعدمة فان اردتم معنى رابعاً ففسروه اولاً ثم اذكروا عالته فانا ربنا  
لانكر ان للخلق في الخلق فائدة وكذا في التكليف ولكن ما فيه فائدة غيره لم يجب  
عليه اذا لم يكن له فائدة في فائدة غيره وهذا لا يخرج عنه ابداً على انا نقول اما  
بسقير هذا الكلام في الخلق لا في التكليف ولا يستقيم في هذا الخلق الموجود بل في ان  
يخلقه في الجنة متنعمن من غيرهم وضرر وغم والم واما هذا الخلق الموجود فالعقلاء كلهم  
قد تمنوا العدم \* وقال بعضهم ليتنى كنت نسياناً منسياً وقال اخر ليتنى لم اك شيئاً وقال  
اخر ليتنى كنت تنبأ رفعها من الارض وقال اخر يشير الى طائر ليتنى كنت ذلك الطائر  
وهذا قول الانبياء والآولياء وهم العقلاء فبعضهم يتنى عدم الخلق وبعضهم يتمنى عدم  
التكليف بان يكون جماداً او طائراً فليت شعري كيف يستحيى العاقل في ان يتول  
للخلق في التكليف فائدة واما معنى الفائدة في الكفارة والتكليف في عينه الزام كافية وهو الم  
وان نظر الى الشواب فهو الفائدة وكان قادرًا على ا يصله اليهم بغير تكليف فان قيل  
الشواب اذا كان باستحقاق كان الذي وافق من ان يكون بالامتنان والابداء \* والجواب  
ان الاستيعاذة بالله تعالى من عقل ينتهي الى التكبر على الله عز وجل والترفع من احتمال  
منته واقتدار اللذة في الخروج من نعمته اولى من الاستيعاذة بالله من الشيطان الوجيم

وليت شعرى كيف يهدى من العقلاه من يخطر بهاله مثل هذه الوساوس ومن يستقبل المقام ابد الاباد في الجنة من غير انقدم تعب وتكليف احسن من ان يناظر او يخاطب هذا المسلم ان الشواب بعد التكاليف يكون مستحقاً وسبعين نقطه ثم ليت شعري الطاعة التي بها يستحق الشواب من اين وجدها العبد وهل لها سبب موى وجوده وقدره وارادته وصحه اعضائه وحضور اسبابه وهل لكل ذلك مصدر الا فضل الله ونعمته فنعود بالله من الانخلال عن غربة العقل بالكلية فان هذا الكلام من هذا النط فينبغي ان يسأرق الله تعالى عفلاً اصحابه ولا بشغل بمناظرته

﴿ الدعوى الثانية ﴾ ان الله تعالى ان يكافف العباد ما يطيقوه وما لا يطيقوه وذهب المعتزلة الى انكار ذلك ومعتقد اهل السنة ان التكاليف له حقيقة في نفسه وهو انه كلام وله مصدر وهو المكافف ولا شرط فيه الا كونه متكلماً وله مورد وهو المكافف وشرطه ان يكون فاما للكلام فلا يسعى الكلام مع الجماد والمجnoon خطاباً ولا تكاليفاً والتكاليف نوع خطاب وله متعلق وهو المكافف به وشرطه ان يكون مفهوماً فقط واما كونه ممكناً فليس بشرط لتحقيق الكلام فان التكاليف كلام فاذا صدر من يفهم مع من يفهم فيما يفهم وكان المخاطب دون المخاطب سمي تكاليفاً وان كان مثلاً سمي التائساً وان كان ذوقه سمي دعاء وسؤالاً فالافتضاء في ذاته واحد وهذه الاساسى تختلف عليه باختلاف النسبة وبرهان جواز ذلك ان استحالته لا تخالو اما ان تكون لامتناع تصور ذاته كاجماع السواد والبياض او كان لاجل الاستفباح وباطل ان يكون امتناعه ذاته فان السواد والبياض لا يمكن ان يفرض مجتمعاً وفرض هذا ممكناً اذ التكاليف لا يخالو اما ان يكون لفظاً وهو مذهب الخصم وليس يستحيل ان يقول الرجل لعبدة الزمن قم فهو على مذهبهم اظهر واما نحن فانا نعتقد انه افتضاء يقوم بالنفس وكما يصور ان يقوم افتضاء القيام بالنفس من قادر فبتصور ذلك من عاجز بل ربما يقوم ذلك بنفسه من قادر ثم يبقى ذلك الافتضاء ونظر الزمانة والسيد لا يدري ويكون الافتضاء قائمًا بذاته وهو افتضاء قائم من عاجز في علم الله تعالى وان لم يكن معلوماً عند المقتفي فان عليه لا يحيل بقاء الافتضاء مع العلم بالعجز عن الوفاء وباطل ان يقال بطلاً ذلك من جهة الاستحسان فان كلامنا في حق الله تعالى وذلك باطل في حقه لانزهه عن الاغراض ورجوع ذلك الى الاغراض اما الانسان العاقل المضبوط بغالب

الامر فقد يستقبح ذلك وليس ما يستقبح من العبد يستقبح من الله تعالى **(فان قيل)**  
 فهو مما لا فائدة فيه وما لا فائدة فيه فهو عبث والعبث على الله تعالى محال **(فانا)**  
 هذه ثلاث دعوى **(الاولى)** انه لا فائدة فيه ولا اسلم فعل فيه فائدة لاعباد اطمع الله  
 عليها ولبس الفائدة هي الامتنال والثواب عليه بل ربما يكون في اظهار الأمر وما يتبعه  
 من اعتقاد التكليف فائدة فقد بنسخ الأمر قبل الامتنال كما امر ابراهيم عليه السلام  
 بذبح ولده ثم نسخه قبل الامتنال وامر ابا جهل بالایمان واخبر انه لا يوم من خلاف خبره محال  
**(الدعوى الثانية)** ان ما لا فائدة فيه فهو عبث فهذا تكير عبارة فانا يدنا انه لا  
 يراد بالعبث الا ما لا فائدة فيه فان ارد به غيره فهو غير مفهوم

**(الدعوى الثالثة)** ان العبث على الله تعالى محال وهذا فيه تابيس لأن العبث  
 عبارة عن فعل لا فائدة فيه من يتعرض للفائد فمن لا يتعرض لها فتهميء عابقاً بمحاجز  
 محض لا حقيقة له يضافي قول القائل الربيع عابنة بتحر يكها الاشجار اذ لا فائدة لها  
 فيه وبصافي قول القائل الجدار غافل اي هو خال عن العلم والمجهول وهذا باطل لأن  
 الغافل يطلق على القابل للمجهول والعلم اذا خلا عنها فاطلاقها على الذي لا يقبل العلم بمحاجز  
 لا اصل له وكذلك اطلاق اسم العابت على الله تعالى واطلاق العبث على افعاله سبحانه  
 وتعالى **(الدليل الثاني)** في المسئلة ولا محاجز لاحد عنه ان الله تعالى كاف ابا جهل  
 ان يوم من وعلم انه لا يوم من واخدر عنه بأنه لا يوم من فكانه امر بان يوم من بأنه لا  
 يوم من اذ كان من قول الرسول صلي الله عليه وسلم انه لا يوم من وكان هو ماموراً  
 بتصديقها فقد قيل له صدق بانك لا تصدق وهذا محال وتحقيقه ان خلاف المعلوم محال  
 وفوعه ولكن ليس محالاً لذاته بل هو محال لغيره والمحال لغيره في امتداع الواقع كالمحال  
 لذاته ومن قال ان الكفار الذين لم يؤمنوا ما كانوا ماموريين بالایمان فقد جحد الشرع  
 ومن قال كان الایمان منهم متصوراً مع علم الله سبحانه وتعالى بأنه لا يقع فقد اضطرر  
 كل فريق الى القول بتصور الامر بما لا يتصور امثاله ولا يغنى عن هذا قول القائل  
 انه كان مقدوراً عليه وكان السكافر عليه قدره اما على مثلنا فلا قدرة قبل الفعل ولم  
 تكن لهم قدرة الاعلى الكفر الذي صدر منهم واما عند المعتزلة فلا ينتفع وجود القدرة  
 ولكن القدرة غير كافية لوقوع المقدور بل له شرط كالارادة وغيرها ومن شروطه ان لا  
 ينقاب علم الله تعالى جهلاً والقدرة لا تزاد لعيتها بل ليتيسر الفعل بها فكيف يتيسر  
 فعل يومي الى انقلابات العلم جهلاً فاستبان ان هذا واقع في ثبوت التكليف بما هو

محال اغيرة فكذا يقاس عليه ما هو محال لذاته اذ لا فرق بينها في امكان التأهله ولا في تهور الافتضاء ولا في الاستقباح والاستحسان

﴿الدعوة الثالثة ندعى ان الله تعالى قادر على ايلام الحيوان البري، عن الجنابات ولا يلزم عليه ثواب وفقالت المعتزلة ان ذلك محال لانه قبيح ولذلك لزتهم المصدر الى ان كل بقة وبرغوث او ذي بعرك او صدمة فان الله عزوجل يحب عليه ان يجسره ويشبه عليه بثواب وذهب ذاهبون الى ان ارواحها تعود بال المناسب الى ابدان اخر وبناتها من اللذة ما يقابل تعها وهذا مذهب لا يخفى فساده ولكننا نقول اما ايلام البري، عن الجنابات من الحيوان والاطفال والجانين فقدور بما هو مشاهد محسوس فيبقى قول الخصم ان ذلك يوجب عليه الحشر والثواب بعد ذلك فيعود الى معنى الواجب وقد بيان استحالته في حق الله تعالى وان فسروه يعني رابع فهو غير مفهم وان زعموا ان توكله ينافض كونه حكيم﴾

فتقول ان الحكمة ان اريد بها العلم بنظام الامور والقدرة على ترتيبها كما سبق فليس في هذه ما ينافيها وان اريد بها امر آخر فليس يحب له عندنا من الحكم الا ما ذكرناه وما وراء ذلك لفظ لا معنى له

فانت قيل فيؤدي الى ان يكون ظالماً وقد قال (وما ربك بظلم العبيد) فلئنما الظلم منفي عنه بطريق السلب المفضي كـ تسلب العقلة عن الجدار والعبث عن الريح فان الظلم ابداً يتصور من يمكن ان يصادف فعله ملاك غيره ولا يتصور ذلك في حق الله تعالى او يمكن ان يكون عليه امر فيخالف فعله امر غيره ولا يتصور من الانسان ان يكون ظالماً في ملائكة نفسه بكل ما يفعله الا اذا خالف امر الشرع فيكون ظالماً بهذا المعنى فمن لا يتصور منه ان يتصرف في ملائكة غيره ولا يتصور منه ان يكون تحت امر غيره كان الظلم مسؤولاً عنه لفقد شرطه المصحح له لا لفقده في نفسه فلتتفهم هذه الدقيقة فانها مزلة القدم فان فسر الظلم يعني سوى ذلك فهو غير مفهم ولا يتكلم فيه بنفي ولا اثبات

﴿الدعوة الرابعة﴾ ندعى انه لا يحب عليه رعاية الا صلح لعباده بل له ان يفعل ما يشاء ويحكم بما يريده خلافاً للمعتزلة فاينهم حجروا على الله تعالى في افعاله واوجبوا عليه رعاية الاصلح وبدل على بطحان ذلك ما دل على نفي الوجوب على الله تعالى كما سبق وتدل عليه المشاهدة والوجود فانا نريهم من افعال الله تعالى ما يلزمهم الاعتراف به بانه لا صلاح للعبد فيه فانا نفرض ثلاثة اطفال مات احدهم وهو مسلم في الصبا وبلغ الآخر

وسلم ومات مسلماً بالغًا وبلغ الثالث كافراً ومات على الكفر فان العدل عندهم ان يخلد الكافر البالغ في النار وان يكون للبالغ المسلم في الجنة رتبة فوق رتبة الصبي المسلم فاذا قال الصبي المسلم بارب لم حططت رتبتي عن رتبته فيقول لانه بلغ فاطاعني وانت لم تطعني بالعبادات بعد البلوغ فيقول بارب لانك امتنى قبل البلوغ فكان صلاحي في ان تتدنى بالحياة حتى ابلغ فاطبيع فانوال رتبته فلم حرمتك هذه الرتبة ابد الابدين وكنت قادرًا على ان توصلني لها فلا يكون له جواب الا ان يقول علمت انك لو بلغت لعصبت وما اطعت وتعرضت لعقابي وسخطي فرأيت هذه الرتبة المازلة اولى بك واصلخ لك من العقوبة فينادي الكافر البالغ من المأوبة و يقول بارب او ما علمت اني اذا بلغت كفرت فلو امتنى في الصبا وازلتني في تلك المنزلة المازلة لكان احب الي من تحليد النار واصلخ لي فلم احrieve وكان الموت خيراً لي فلا يبقى له جواب البتة ومعلوم ان هذه الاقسام الثلاثة موجودة وبه يظهر على القاطع ان الاصلح للعباد كلهم ليس بواجب ولا هو موجود

الدعوى الخامسة ندعى ان الله تعالى اذا كلف العباد فاطاعوه لم يجب عليه الشواب بل ان شاء اثابهم وان شاء عاقبهم وان شاء اعدمهم ولم يمحشهم ولا يبالي لو غفر لجميع الكافر بين وعاقب جميع المؤمنين ولا يستهين ذلك في نفسه ولا ينافق صفة من صفات اللالهية وهذا لان التكليف تصرف في عباده وهو اليكه اما الشواب ففعل آخر على سبيل الابداء وكونه واجبًا بالمعنى الثالثة غير مفهوم ولا معنى للحسن والقبيح وان اريد له معنى آخر فليس بمفهوم الا ان يقال انه يصير وعلمه كذلك وهو محال ونحن نعتقد الوجوب بهذه المعنى ولا ننكره \* فان قيل التكليف مع القدرة على الشواب وزرك الشواب ففيه

فإنما ان عذيم بالقبيح انه مخالف غرض المكلف فقد تعالى المكلف وتقدير عن الاغراض وان عذيم به انه مخالف غرض المكلف مسلم ولكن ما هو قبيح عند المكلف لم يقتض عليه فعله اذا كان القبيح والحسن عنده وفي حقه بثابة واحدة على انا لو نزانا على فاسد معهقد هم فلا نسلم ان من يستخدم عبده يجب عليه في العادة ثواب لان الشواب يكون عوضاً عن العمل فتبطل فابدة الرق وحق على العبد ان يستخدم مولاه لانه عبده فان كان لاجل عوض فليس ذلك خدمة ومن العجائب قولهم انه يجب الشكر على العباد لانهم عباد قضاء الحق بعمته ثم يجب عليه الشواب على الشكر وهذا محال لان المستحق اذا وفي

لم يلزم في عوض ولو جاز ذلك للزم على الثواب شكر مجدد وعلى هذا الشكر ثواب مجدد ويتسلل إلى غير نهاية ولم يزل العبد والزب كل واحد منها أبداً مقيداً بحق الآخر وهو محال والخش من هذا فوهم أن كل من كفر فيجب على الله تعالى أن يعاقبه أبداً ويخلده في النار بل كل من فارف كبيرة ومات قبل التوبة يخلد في النار وهذا جهل بالكرم والمرءة والعقل والعادة والشرع وجميع الأمور فانا نقول العبادة فاضية والعقول مشاركة إلى أن التجاوز والصفح أحسن من العقوبة والانتقام وثناء الناس على العافي أكثر من ثنائهم للانتقام واستحسانهم للغفو أشد فكيف يستقطع العفو والإنعام ويستحسن طول الانتقام ثم هذا في حق من اذته الجنابة وغضت من قدره المعصية والله تعالى يسنتوي في حقه الكفر والابيان والطاعات والعصيان فها في حق الميت وجلاله سيان ثم كيف يستحسن ان سالك طريق المجازاة واستحسن ذلك تأييد العقاب خالداً مخلداً في مقابلته العصيان بكلمة واحدة في لحظة ومن اذهب عقله في الاستحسان إلى هذا الحد كانت دار المرضي اليق به من مجتمع العلماء على انا نقول لوسائل سالك ضد هذا الطريق بعينه كان اقوم فعلاً واجرى على قانون الاستحسان والاصناف البسيطة التي ينفع بها الاوهام والخيالات كما سبق وهو ان يقول الانسان يقع في العقوبة زجر ورعاية مصلحة في المستقبل فيحسن تداركاً لا لوجهي اخذها ان يكون في العقوبة زجر ورعاية مصلحة في المستقبل اصلاً ذلك خيبة من فوات غرض في المستقبل فان لم يكن فيه مصلحة في المستقبل اصلاً فالعقوبة مجرد المجازاة على ما سبق قبيح لانه لا فائدة فيه للمعاقب ولا لاحتسواه والجاني متاثر به ودفع الاذى عنه احسن وإنما يحسن الاذى لفائدة ولا فائدة وما مضا فلا تداركه فهو في غاية القبح

الوجه الثاني ان نقول انه اذا تاذى المجنى عليه واستند غيبته فذلك الغيظ مؤلم وشفاء الغيظ مريح من الالم والالم بالجاني اليق ومهما عايب الجاني زال منه الم الغيظ واختص بالجاني فهو اولي لهذا ايضاً له وجه ما وان كان دليلاً على نقصان العقل وغلبة الغضب عليه فاما ايجاب العقاب حيث لا يتعلق بصلة في المستقبل لاحد في عالم الله تعالى ولا فيه دفع اذى عن المجنى عليه ففي غاية القبح فهذا اقوم من قول من يقول ان ترك العقاب في غاية القبح والكل باطل واتباع الموجب الاوهام التي وقعت بتهمة الاغراض والله تعالى مقدس عنها ولكننا اردنا معارضه الفاسد ليتبين به بطلان خيالهم **(الدعوى السادسة)** ندعى انه لو لم يرد الشرع لما كان يجب على العباد معرفة الله

تعالى وشكراً نعمته خلافاً للهداية حيث قالوا إن العقل يجدر به موجب وبرهانه هو أن نقول العقل يوجب النظر وطلب المعرفة لفائدة مرتبة عليه أو مع الاعتراف بان وجوده وعدمه في حق الفوائد عاجلاً وآجلاً بثباته واحدة فان قلتم يقظتي بالوجوب مع الاعتراف بأنه لا فائدة فيه قطعاً عاجلاً وآجلاً فهذا حكم الجهل لا حكم العقل فان العقل لا يأمر بالعبث وكلما هو خال عن الفوائد كلها فهو عبث وان كان لفائدة فلا يخلو اما ان ترجع الى المعبود تعالى ولقدس عن الفوائد وان رجمت الى العبد فلا يخلو ان يكون في الحال او في المال اما في الحال فهو تعب لا فائدة فيه واما في المال فالمتوقع الثواب ومن اين علم انه بثاب على فعله بل ربما يعاقب على فعله فالحكم عليه بالثواب حماقة لا اصل لها فان قيل ينظر بياله ان له ربما ان شكره اثابه وانعم عليه وان كفر انعمه عاقبه عليه ولا ينظر بياله البنية جواز العقوبة على الشكر والاحترار عن الفرر المأهوم في قضية العقل كالاحترار عن العلوم

فإنما نحن لا نذكر أن العاقل يستحبه ظبيه عن الاحتراز من الفرر وهو مأوه عومنا فلا ينبع من اطلاق اسم الإيجاب على هذا الاستحباث فان الاصطلاحات لا مشاحة فيه ولكن الكلام في ترجيح جهة الفعل على جهة الترك في تقرير الشواب بالعقاب مع العلم بان الشكر وتركه في حق الله تعالى سيفان لا كالواحد منا فانه يرتاح بالشکر والثنا ، ويئثر له ويسئله ويتكلم بالكفر ان ويتاذى به فإذا ظهر اسْتِوادُ الامرین في حق الله تعالى فالترجح لاحد الجانبين محال بل ربما ينظر بياله تقديره وهو انه يعاقب على الشكر لوجهين \* احدهما ان اشتغاله به تصرف في فكره وقلبه باتعابه صرفه عن الملاذ والشهوات وهو عبد مربوب خلق له شهوة وممكن من الشهوات فاعل المقصود ان يستغل بذلك نفسه واستياءه نعم الله تعالى وان لا يتبع نفسه فيما لا فائدة الله فيه فهذا الاحتراز اظهر \* الثاني ان يقيس نفسه على من يشكرون ملائكة من الملوك بان يبحث عن صفاتهم وآخلاقهم ووضع نومه مع اهله وجميع اسراره الباطنة مجازاة على انعامه عليه فيقال له انت بهذا الشكر مستحق لحز الرقبة فمالك ولهذا الفضول ومن انت حق تبحث عن اسرار الملوك وصفاتهم وانعامهم وآخلاقهم وماذا لا تستغل بما يهمك فالذى يطلب معرفة الله تعالى كانه ان تعرف دقائق صفات الله تعالى وانعاله وحكمة واسراره في افعاله وكل ذلك مما لا يوصل له الامان له منصب فمن اين عرف العبد انه مستحق لهذا المنصب فاستبيان ان ما اخذهم اوهام وستحيط بهم من العادات تعارضها امثالها ولا يحيط عنها \* فان قيل فان

لم يكن مدركاً لوجوب مقتضى العقول ادى ذلك الى اخمام الرسول فانه اذا جاء بالمعجزة وقال انظروا فيها فلما سخاطب ان يقول ان لم يكن النظر واجباً فلا اقدم عليه وان كان واجباً فيستحيل ات يكون مدركاً للعقل والعقل لا يوجب ويستحيل ان يكون مدركاً للشرع والشرع لا يثبت الا بالنظر في المعجزة ولا يجب النظر قبل ثبوت الشرع فيؤدي الى ان لا يظهر صحة النبوة اصلاً # والجواب ان هذا السؤال مصدره الجهل بحقيقة الوجوب وقد يلزمنا ان معنى الوجوب ترجيح جانب الفعل على الترك بدافع ضرر موهوم في الترك او معلوم وادا كان هذا هو الوجوب فالمواجب هو المرجع وهو الله تعالى فانه اذا ناط العقاب بترك النظر ترجح فعله على تركه ومعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم انه واجب مرجعه بارجاع الله تعالى في ربطه العقاب باردها واما المدرك فعبارة عن جهة معرفة الوجوب لا عن نفس الوجوب وليس شرط الواجب ان يكون وجوبه معاوهماً بل ان يكون علمه متذكراً من اراده فيقول النبي ان الكافر سُمْ مهلاكُ الْإِيمَانْ شفاء مسعد بان جعل الله تعالى احدها مسعداً والا آخر مهلاكاً واست اوجب عليك شيئاً فان الایجاب هو الترجيح والمرجع هو الله تعالى وانما انا مخابر عن كونه سُمْ ومرشد لك الى طريق تعرف به صدقى وهو النظر في المعجزة فان سلكت الطريق عرفت ونجوته وان تركت هلاكت ومثاله مثل طبيب انتهى الى مریض وهو متردد بين دوائين موضوعين بيان بيده فقال له اما هذا فلا تتناوله فانه مهلاك للحيوان وانت قادر على معرفته بان تطعمه هذا السنور فيموت على الفور فيظهر لك ما قلت واما هذا ففيه شفاء لك وانت قادر على معرفته بالتجربة وهو ان تشربه فتشفي فلا فرق في حقي ولا في حق استاذي بين ان يهلاك او يشفى فان استاذي غني عن بقاوك وانا ايضاً كذلك فعند هذا لو قال المربيض هذا يجب على بالعقل او بقولك وما لم يظهر لي هذا لم اشتغل بالتجربة كان مهلاكاً نفسه ولم يكن عليه خبر فكذلك الذي قد اخبره الله تعالى بان الطاعة شفاء والمعصية داء وان اليمان مسعد والكافر مهلاك واحذر منه غني عن العالمين سعدوا ام شفوا فاما شان الرسول ان يبلغ ويرشد الى طريق المعرفة وينصرف فمن نظر فلنفسه ومن قصر فعليها وهذا واضح فان قيل فقد رجع الامر الى ان العقل هو الموجب من حيث انه يسمى كلامه ودعواه يتوقع عقاباً فيحمله العقل على الحذر ولا يحصل الا بالنظر فيوجب عليه النظر فلما الحق الذي يكشف الغطاء في هذا من غير اتباع وهم واقفوا مدار على ان الوجوب كما بان عبارة عن نوع رجحه ان في الفعل والواجب هو الله تعالى لانه هو المرجع والرسول

مخبر عن الترجيح والمجازة دليل على صدقه في الخبر والنظر سبب في معرفة الصدق والعقل آلة النظر والنفم معنى الخبر والطبع مستحب على الحذر بعد فهم المذور بالعقل فلا بد من طبع يخالفه العقوبة للدعوة ويوافقه الشواب الموعود ليكون مستحثاً ولكن لا يستحب ما لم يفهم المذور ولم يقدر ظناً أو علماً ولا يفهم إلا بالعقل والعقل لا يفهم الترجيح بنفسه بل بسماعه من الرسول والرسول لا يرجع الفعل على الترك بنفسه بل الله هو المرجع والرسول مخبر وصدق الرسول لا يظهر بنفسه بل المجازة والمجازة لا تدل ما لم ينظر فيها والنظر بالعقل فإذا قد انكشف المعانى والصحىح فى الالفاظ ان يقال الوجوب هو الوجحان والوجوب هو الله تعالى والمخبر هو الرسول والمعرف للمذور وصدق الرسول هو العقل والمستحب على سلوك سبب الخلاص وهو الطبع وكذلك ينبغي أن يفهم الحق في هذه المسئلة ولا يلتفت الى الكلام المعتمد الذى لا يشفي الفليل ولا يزيل الغموض

**الدعوى السابعة** ندعى ان بعثة الانبياء جائز وليس بمحال ولا واجب وقالت المعتزلة انه واجب وقد سبق وجه الرد عليهم وقالت البراهمة انه محال وبرهان الجواز انه مما قام الدليل على ان الله تعالى منكلم وقام الدليل على انه قادر لا يعجز على ان يدل على كلام النفس بخلق الفاظ واصوات ورقوم او غيرها من الدلالات وقد قام دليل على جواز ارسال الرسول فانا اسنا نعنى به الا ان يقوم بذات الله تعالى خبر عن الامر النافع في الآخرة والامر الفضار يحكم اجراء العادة ويصدر منه فعل هو دلالة الشخص على ذلك الخبر وعلى امره بتبليغ الخبر ويسطر منه فعل خارق للعادة مقر ونابد دعوى ذلك الشخص رسالة فليس شيء من ذلك محالاً لذاته فإنه يرجع الى كلام النفس والى اختراع ما هو دلالة على الكلام وما هو مصدق للرسول وان حكم باستحالة ذلك من حيث الاستنباح والاستحسان فقد استأصلنا هذا الاصل في حق الله تعالى ثم لا يمكن ان يدعى تبع ارسال الرسول على قانون الاستنباح فالمعزلة مع المصير الى ذلك لم يستقبحوا هذا فليس ادراك قبيحة ولا ادراك امتناعه في ذاته ضرورياً فلما بد من ذكر سببه وغاية ما هو به ثلاثة شبه الاول قوله انه لو بعث النبي بما لا تقتضيه العقول ففي العقول غنية عنه وبعثة الرسول عبث وذلك على الله محال وان بعث بما يخالف العقول استحال التصديق والقبول **الثانية** انه يستحيل العبث لانه يستحيل تعریف صدقه لان الله تعالى لو شافه الخلق بتصديقها وكلهم جهاراً فلا حاجة الى رسول وان لم يشافه به فغاية الدلالة على صدقه بفعل خارق للعادة ولا يتميز ذلك عن السحر والطمسات وعجائب

الخواص وهي خارفة للعادات عند من لا يعرفها و اذا استوي في خرق العادة لم يومن ذلك فلابد من التصديق **(الثالثة)** انه ان عرف تمييزها عن السحر والطمسات والتخييلات فمن اين يعرف الصدق ولعل الله تعالى اراد اضلالنا واغواهنا بتصديقه ولعل كل ما قال النبي انه مسعد فهو مشق و كما قال مشق فهو مسعد ولكن الله اراد ان يسوقنا الى الالاكان ويغزوينا بقول الرسول فان الاضلal والااغواه غير معحال على الله تعالى عندكم اذ العقل لا يحسن ولا يقبح وهذه اقوى شبهة ينبعي ان يجادل بها المعتازلي عند رومه الزام القول بتقيييع العقل اذ يقول ان لم يكن الاغواه قبيحا فلا يعرف صدق الرسل فقط ولا يعلم انه ليس باضلال والجواب ان نقول \*اما الشبهة الاولى فضعيفة فان النبي صلى الله عليه وسلم يرد مخبرا بما لا تستغل العقول بمعرفته ولكن تستغل بفهمه اذا عرف فان العقل لا يرشد الى النافع والضار من الاعمال والآقوال والاخلاق والعقائد ولا يفرق بين المشق والمسعد كما لا يستغل بدرك خواص الادوية والعقاقير ولكنها اذا عرف فهم وصدق وانتفع بالساع فتحتسب الالاكان ويقصد المسعد كما ينتفع يقول الطبيب في معرفة الداء والدواء ثم كما يعرف صدق الطبيب بقراءين الاحوال وامور اخر فكذلك يستدل على صدق الرسول عليه السلام بمعجزات وقراءين حالات فلا فرق \* فاما الشبهة الثانية وهو عدم تمييز المعجزة عن السحر والتخييل فليس كذلك فان احد امن العقلاء لم يجوز انتهاء السحر الى احياء الموتى وقلب العصا ثعبانا وخلق القمر وشق البحر وابراء الاكمه والابرص وامثال ذلك والقول الوجيز ان هذا القابل ان ادعى ان كل مقدور لله تعالى فهو يمكن تحصيله بالسحر فهو قول علوم الاستحالة بالضرورة وان فرق بين فعل قوم وفعل قوم فقد تصور تصديق الرسول بما يعلم انه ليس من السحر ويبقى النظر بعده في اعيان الرسل عليهم السلام وآحاد المعجزات وان ما اظهره من جنس ما يمكن تحصيله بالسحر ام لا ومهما وقع الشك فيه لم يحصل التصديق به ما لم يتعهد به النبي على ملاء من اكابر السهرة ولم يهلكم مدة المعارضة ولم يعجزوا عنه وليس الان من غرضنا آحاد المعجزات \* واما الشبهة الثالثة وهو تصور الاغواه من الله تعالى والتشكيك لسبب ذلك فنقول منها علم وجده دلالة المعجزة على صدق النبي علم ان ذلك مأمور عليه وذلك بيان يعرف الرسالة ومنها و يعرف وجده الدلالة فنقول لو تحدثي انسان بين يدي ملك على جنده انه رسول الملك اليهم وان الملك اوجب طاعته علوم في قسمة الارزاق

والافطاءات فطالبوه بالبرهان والملك سأكث ف قال ايه الملك ان كنت صادقاً في ما  
 ادعيةه فصدقني بان اقوم على سريرك ثلاث مرات على التوالي وتقعد على خلاف عاد ذلك  
 فقام الملك عقيب الناسه على التوالي ثلاث مرات ثم قعد حصل للحاضرين علم ضروري  
 بانه رسول الملك قبل ان يخطر ببالهم ان هذا الملك من عادته الاغواء ام يستحبيل في  
 حقه ذلك بل لو قال الملك صدق وقد جعلت رسولاً ووكلاً لعلم انه وكيل رسول  
 فاذا خالف العادة بفعله كان ذلك كقوله انت رسولي وهذا ابتداء نصب وتوليه وتفويض  
 ولا يتصور الكذب في التفويض واما يتصور في الاخبار والعلم يكون هذا تصديقاً  
 وتفويضاً ضروري ولذلك لم يذكر احد صدق الانبياء من هذه الجهة بل انكروا كون  
 ما جاء به الانبياء خارقاً للعادة وحملوه على السحر والتلبيس او انكروا وجود رب مشكل  
 آمر ناه مصدق مرسل فاما من اعترف بجميع ذلك واعترف بكون المعجزة فعل الله  
 تعالى حصل له العلم الضروري بالتصديق فان قيل فهو انهم رأوا الله تعالى باعيتهم  
 وسمعوا بأذانهم وهو يقول هذا رسولي ليخبركم بطريق سعادتكم وشقاونكم فما الذي يؤمنكم  
 انه اقوى الرسول والمرسل اليه واخبر عن المشق بأنه مسعد وعن المسعد بأنه مشق فان  
 ذلك غير محال اذا لم نقولوا بتقبیح العقول بل لو قدر عدم الرسول ولكن قال الله تعالى  
 شفهاها وعياناً ومشاهدة نجاتكم في الصوم والصلوة والزكاة وهلا ككم في تركها فيما نعلم  
 صدقه فاعله ليس علينا ليفوينا ويربكنا فان الكذب عندكم ليس قبيحاً اعينه وان كان  
 قبيحاً فلا يمنع على الله تعالى ما هو قبيح وظلم وما فيه هلاك الخلق اجمعين  
 ﴿والجواب﴾ ان الكذب مامون عليه فانما يكون في الكلام وكلام الله تعالى ليس  
 بصوت ولا حرف حق ينطرب اليه التلبيس بل هو معنى قائم بنفسه سبحانه فكل ما  
 يعلمه الانسان يقوم بذلك خبر عن معلومه على وفق علمه ولا يتصور الكذب فيه وكذلك  
 في حق الله تعالى وعلى الجملة الكذب في كلام النفس محال وفي ذلك الا من حما فالله  
 وند انفع بهذا ان الفعل منها علم انه فعل الله تعالى وانه خارج عن مقدور البشر وافتدى  
 بذلك عدو النبوة حصل العلم الضروري بالصدق وكان الشك من حيث الشك في انه  
 مقدور البشر ام لا فاما بعد معرفته كونه من فعل الله تعالى لا يتحقق الشك بحال اصالة  
 البتة فان قيل فهل تحيوزون الكرامات فلما اختلف الناس فيه والحق ذلك جائز فانه  
 يرجع الى خرق الله تعالى العادة بدعاء انسان او عند حاجته وذلك ما لا يستحبيل  
 في نفسه لانه يمكن ولا يوجد الى محال آخر فانه لا يوجد الى بطلان المعجزة لان

الكرامة عبارة عما يظهر من غير افتوان التجدي به فان كان مع التجدي فانا نسميه معجزة وبدل بالضرورة على صدق المتجدي وان لم تكن دعوي فقد يجوز ظهور ذلك على يد فاسق لانه مقدور في نفسه فان قيل فهل من المقدور اظهار معجزة على يد كاذب فلذا المعجزة مقرونة بالتجدي سبحانه نازلة منزلة قوله صدقت وانت رسول واصديق الكاذب مجال لذاته وكل من قال له انت رسول صار رسول وخرج عن كونه كاذبا فالجمع بين كونه كاذبا وبين ما ينزل منزلة قوله انت رسول لان معنى كونه كاذبا انه ما قيل له انت رسول ومعنى المعجزة انه قيل له انت رسول فان فعل الملك على ما خربنا من المثال كقوله انت رسول بالضرورة فاستبيان ان هذا غير مقدور لانه مجال وال المجال لا قدرة عليه فهذا عام هذا القطب والشرع في اثبات نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم واثبات ما اخبر هو عنه والله اعلم

#### ﴿القطب الرابع وفيه اربعة ابواب﴾

﴿الباب الاول﴾ في اثبات نبوة نبينا صلى الله عليه وسلم

﴿الباب الثاني﴾ في بيان أن ما جاء به من الحشر والنشر والهراء والميزان وعداء القبر حق وفيه مقدمة وفصلان

﴿الباب الثالث﴾ فيه نظر في ثلاثة اطراف

﴿الباب الرابع﴾ في بيان من يجب تكفيه من الفرق ومن لا يجب والاشارة الى القوانين التي ينبغي ان يعول عليها في التكفير وبه اختتام الكتاب

﴿الباب الاول﴾ في اثبات نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم  
واما نتفق الى اثبات نبوته على الخصوص وعلى ثلاثة فرق الفرق الاولى العيسوية حيث ذهبوا الى انه رسول الى العرب فقط لا الى غيرهم وهذا ظاهر البطلان فانهم اعترفوا بكونه رسول احقاً وملائوم ان الرسول لا يكذب وقد ادعى هو انه رسول مبعوث الى الثقلين وبعث رسوله الى كسرى وفي مصر وسائر ملوك الاجماع وتواتر ذلك منه فما قالوه مجال متناقضون ﴿الفرق الثانية﴾ اليهود فانهم انكروا صدقه لا يخصوص نظر فيه وفي معجزاته بل زعموا انه لاني بعد موته عليه السلام فانكروا نبوة محمد ويعسى عليهما السلام فينبيي ان ثبتت عليهم نبوة عيسى لانه ربها يقصر فهمهم عن درك اعجاز القرآن ولا يقصرون عن درك اعجاز احياء الموتى وابراهيم الامكم والابرص فيقال لهم ما الذي حملكم على الفرق بين من يستدل على صدقه باحياء الموتى وبين من يستدل بقلبي العصا ثعبانا ولا يجدون اليه سبيلاً البتة الا انهم

خلوا بشبهتين احداهما قوله النسخ محال في نفسه لانه يدل على البداء والتغيير وذلك محال على الله تعالى **﴿وَالثَّانِي﴾** لفهم بعض المحدثة ان يقولوا قد قال موسى عليه السلام عليكم بدینی ما دامت السموات والارض وانه قال اني خاتم الانبياء اما الشبهة الاولى فبطلانها بفهم النسخ وهو عبارة عن الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت المشروع استمراره بعد حقوق خطاب يرفعه وليس من الحال ان يقول السيد لم يبدئه ق مطلقاً ولا يبين له مدة القيام وهو يعلم ان القيام مقتضي منه الى وقت بقاء مصلحته في القيام ويعلم مدة مصلحته ولكن لا ينبه عليها ويفهم العبد انه مأمور بالقيام مطلقاً وان الواجب الاستمرار عليه ابداً الا ان يخاطبه السيد بالقعود فاذا خاطبه بالقعود فعد ولم يتوجه بالسيد انه بدالة او ظهرت له مصلحة كان لا يعرفها والان قد عرفها هل يجوز ان يكون قد عرف مدة مصلحة القيام وعرف ان الصلاح في ان لا ينبه العبد عليها ويطلق الامر له اطلاقاً حتى يستمر على الامتناع ثم اذا تغيرت مصلحته امره بالقعود فهكذا ينبغي ان يفهم اختلاف احكام الشرائع فان ورود النبي ليس بنا مناسخ لشرع من قبله مجرد بعثته ولا في معظم الاحكام ولكن في بعض الاحكام كتغيير فبلة وتحليل عمر وغير ذلك وهذه المصالح تختلف بالاعصار والاحوال فليس فيه ما يدل على التغير ولا على الاستثناء بعد الجهل ولا على التناقض ثم هذا اما يستمر لليهود اذا واعتقدوا انه لم يكن شريعة من لدن آدم الى زمن موسى وبذكرون وجود نوح وابراهيم وشرعيهما ولا ينكرون فيه عموم نبوة موسى وشرعيه وكل ذلك انكار ما علم على القاطع بالنوادر **﴿وَاما﴾** الشبهة الثانية فستفيه من وجهين \* احدهما انه لوضع ما قالوه عن موسى لما ظهرت المغزيات على بد عيسى فان ذلك تصديق بالضرورة فكيف يصدق الله بالمحجزة من يكذب موسى وهو ايضاً مصدق له افتكرون محجزة عيسى وجوداً او انكرون احياء الموتى دليلاً على صدق المحددي فان انكروا شيئاً منه لزهم في شرع موسى لزوماً لا يجدون عنه تحجضاً واداً اعترفوا به لزهم تكذيب من نقل اليهم من موسى عليه السلام قوله اني خاتم الانبياء **﴿وَالثَّانِي﴾** ان هذه الشبهة افالقنوها بعد بعثة نبينا محمد عليه السلام وبعد وفاته ولو كانت صحيحة لا حق اليهود بها وقد حملوا بالسيف على الاسلام وكان رسولنا عليه السلام مصدقاً بموسى عليه السلام وحاكم على اليهود بالتوراة في حكم الرجم وغيره فلا عرض عليه من التوراة ذلك وما الذي صرفهم عنه ومعلوم قطعاً ان اليهود لم يكتحوا به لان ذلك لو كان مهماً لا جواب عنه ولتوانوا نقله ومعلوم انهم لم

يذكره مع القدرة عليه وقد كانوا يحرضون على الطعن في شرعه بكل يمكن حماية لدعائهم وأموالهم ونسائهم فإذا ثبت عليهم نبوة عيسى أثبتنا نبوة نبينا عليه السلام بما ثبتهما على النصارى (الفرقة الثانية) وهم يجذبون الناسخ ولكنهم منكرون نبوة نبينا من حيث انهم ينكرون مجده في القرآن وفي ثبات نبوته بالمعجزة ضربان الاول المثلث بالقرآن فانا اقول لا معنى للسعيزة الاما يقتنى بعهد النبي عند استشهاده على حد ذاته على وجه يعجز الخلق عن معارضته وتحديه على العرب مع شففهم بالفصاحة واغراقهم فيها متوانين وعدم المعارضه معلوم اذ لو كان اظهروا فان ارذل الشعراً لا تخدوا بشعرهم وعور ضواطه المعارضات والاذافات الجاريه بذاتهم فاذن لا يمكن انكار تحديه بالقرآن ولا يمكن انكار اقتدار العرب على طريق الفصاحة ولا يمكن انكار حرصهم على دفع نبوته بكل يمكن حماية له بذاتهم ودمهم وما لهم وتخلاصاً من سطوة المسلمين وقوتهم ولا يمكن انكار عجزهم لأنهم لو قدروا فعلوا فان العادة فاضية بالضرورة بان القادر على دفع الملائكة عن نفسه يستغل بدفعه ولو فعلوا اظهروا ذلك ونقل بهذه مقدمات بعضها بالتواتر وبعضها بجهاري العادات وكل ذلك مما بورث اليقين فلا حاجة الى التعليل وبمثل هذا الطريق ثبتت نبوة عيسى ولا يقدر النصري على انكار شيء من ذلك فانه يمكن ان يقابل بعيسى فينكر تحديه بالنبوة او استشهاده باحياء الموتى او وجود احياء الموتى او عدم المعارضه او يقال عورض ولم يظهر وكل ذلك مباحثات لا يقدر عليها المترد بالصل النبوت فان قيل ما ووجه اعجاز القرآن فلذا الجزاية والفصاحة من النظم العجيب والمنهاج الخارج عن منهاج كلام العرب في خطبهم وشعاراتهم وسائل صنوف كلامهم والجمع بين هذا النظم وهذه الجزاية معجز خارج عن مقدور البشر نعم ربما يرى للعرب اشعار وخطب حكم فيها بالجزالة وربما ينقل عن بعض من قصد المعارضه مراعاة هذا النظم بعد تعلمه من القرآن ولكن من غير جزالة بل مع ركاكه كما يمكن عن زرارات مسيئمه الكذاب حيث قال النيل وما ادرك ما الفيل له ذنب وثيل وخرظوم طوبيل لهذا وامثاله ربما يقدر عليه مع ركاكه يستفتحها الفصحاء ويستهزؤن بها واما جزاية القرآن فقد قضا كافه العرب منها العجب ولم ينقل عن واحد منهم تشكيت بطبعه في فصاحته وهذا اذا عجز وخارج عن مقدور البشر من هذين الوجهين اعني من اجتماع هذين الوجهين فنان قيل لعل العرب اشتغلت بالمعاربة والقتال فلم تخرج على معارضه القرآن ولو قصدت لقدرت عليه او منعتها المعايق عن الاشتغال به والجواب ان ما ذكره هو سوء فان دفع

تحدى المحتدبي بنظم كلام اهون من الدفع بالسيف مما جرى على العرب من المسلمين بالأسر والقتل والسبي وشن الغارات ثم ما ذكروه غير دافع غرضنا فان انصرافهم عن المعارضة لم يكن الا بصرف من الله تعالى والصرف عن المقدور المعتاد من اعظم المعجزات فلو قالنبي <sup>\*</sup> اية صدق افي في هذا اليوم احرك اصبعي ولا يقدر احد من البشر على معارضي فلم يعارضه احد في ذلك اليوم ثبت صدقه وكان فقد قدرتهم على الحركة مع سلامة الاعضاء من اعظم المعجزات وان فرض وجود القدرة فقد داعيهم وصرفهم عن المعارضة من اعظم المعجزات منها كانت حاجتهم ماسةً الى الدفع باستيلاء النبي <sup>\*</sup> على رفاههم واموالهم وذلك كلما معلوم على الضرورة فهذا طريق تقدير نبوته على النصارى ومها أثبتوا بانكار شيء من هذه الامور الجليلة فلا تشغله الا بمعارضتهم يثبت له في معجزات عبسي عليه السلام <sup>(\*)</sup> الطريقة الثانية <sup>(\*)</sup> ان ثبتت نبوته بجملة من الافعال الخارفة للعادات التي ظهرت عليه كاشفاق القمر ونطق العجباء وتغير الماء من بين اصابعه وتبسيط المعني في كفه وتكتير الطعام القليل وغيره من خوارق العادات وكل ذلك دليل على صدقه <sup>(\*)</sup> فان قيل <sup>(\*)</sup> احد هذه الوقائع لم يبلغ نقلها مبلغ التواتر فلنا ذلك ايضاً ان سلم فلا يقبح في العرض منها كان المجموع بالغاً مبلغ التواتر وهذا كما ان شجاعة علي رضوان الله عليه وسخاوة حاتم معلومان بالضرورة على القطع تواتراً واحداً ذلك الواقع لم ثبت تواتراً ولكن يعلم من مجموع الاحد على القطع ثبوت صفة الشجاعة والسخاوة فكذلك هذه الاحوال العجيبة بالغة جملتها مبلغ التواتر لا يستر يب فيها مسلم اصلاً فان قال فائل من النصارى هذه الامور لم تتوارد عندي لا جملتها ولا آحادها \* فيقال ولو اخاز اليهودي الى قطر من الاقطار ولم يخالط النصارى وزعم انه لم تتوارد عنده معجزات عبسي وان تواترت فعلى لسان النصارى وهم متهمون به فيما ذا ينفصلون عنه ولا انفصال عنه الا ان بقال ينبغي ان يخالط القوم الذين تواتر ذلك بينهم حتى يتواتر ذلك اليك فان الامر لا يتواتر عنده الاخبار وكذا المتضامن بهذا ايضاً عذرنا عند انكار واحد منهم التواتر على هذا الوجه

### <sup>(\*)</sup> الباب الثاني في بيان وجوب التصديق <sup>(\*)</sup>

(بامور ورد بها الشرع وقضى بجوازها العقل وفيه مقدمة وفصلان)

اما المقدمة فهو انت ما لا يعلم بالضرورة ينقسم الى ما يعلم بدليل العقل دون الشرع والمالي ما يعلم بالشرع دون العقل والمالي ما يعلم بها اما المعلوم بدلليل العقل

دون الشرع فهو حدث العالم ووجود الحديث وقدرته وعلمه دارادته فان كل ذلك ما لم يثبت لم يثبت الشرع اذ الشرع يعني على الكلام فان لم يثبت كلام النفس لم يثبت الشرع فكل ما يتقدم في الرتبة على كلام النفس بстиغيل اثباته بكلام النفس وما يستند اليه ونفس الكلام ايضاً فيما اخترناه لا يمكن اثباته بالشرع ومن المحققين من تكاليف ذلك وادعاء كذا سبقت الاشارة اليه **﴿وَمَا يَحْرُدُ السَّمْعَ** فتضييق احد الجائزين بالواقع فان ذلك من موافق العقول واما يعرف من الله تعالى بوجي والهام ونحن نعلم من الوحي اليه بسماع كالخش والنشر والثواب والعقاب وامثالها واما المعلوم بها فكل ما هو واقع في مجال العقل ومتاخر في الرتبة عن اثبات كلام الله تعالى كمسألة الرواية وانفراد الله تعالى بخلق الحركات والاغراض كلها وما يجري هذا المجرى ثم كذا ورد السمع به يتظاهر ان العقل مجوزاً له وجوب التصديق به قطعاً ان كانت الادلة السمعية قاطعة في مقتضها ومستندها لا يتطرق اليها احتمال وجوب التصديق بها ظننا ان كانت ظنية فان وجوب التصديق بالاسان والقلب عمل يعني على الادلة الظنية كسائر الاعمال فنحن نعلم قطعاً انكار الصحابة على من يدعى كون العبد خالقاً شبيه من الاشياء وعرض من الاعراض وكانوا ينكرون ذلك بغيره قوله تعالى خالق كل شيء ومعلوم انه عام قابل للتضييق فلا يكون عمومه الا مظنوناً انا صارت المسألة قطعية بالبحث على الطرق العقلية التي ذكرناها ونعلم انهم كانوا ينكرون ذلك قبل البحث عن الطرق العقلية ولا ينبغي ان يعتقد بهم انهم لم يلتفتوا الى المدارك الظنية الا في الفقيهات بل اعتبروها ايضاً في التصديقات الاعتقادية والقولية **﴿وَمَا يَفْتَحُ السَّمْعَ** ما فتح العقل باستعماله ف يجب فيه ناؤ وبل ما ورد السمع به ولا يتصور ان يشمل السمع على قاطع خلاف للمعقول وظهور احاديث التشبيه اكثرها غير صحيحة والصحيح منها ليس بقاطع بل هو قابل للناؤ وبل فان توقف العقل في شيء من ذلك فلم يقض فيه باستعماله ولا جواز وجوب التصديق ايضاً لادلة السمع فيكتفي في وجوب التصديق ان كلا العقل عن القضاء بالاحالة وليس يستلزم اشتغاله على القضاء لتجويز وبين الرتبتين فرق ربما ينزل ذهن البليد حتى لا يدرك الفرق بين قول القائل اعلم ان الامر جائز وبين قوله لا ادرى انه محال ام جائز وبينها ما بين السماء والارض اذ الاول جائز على الله تعالى والثاني غير جائز فان الاول معرفة بالجواز والثاني عدم معرفة بالاحالة ووجوب التصديق جائز في الفسرين **بِهِمَا فِيهِمَا هِيَ الْمُفَدِّدَةُ** **﴿أَمَا الْفَعْلُ الْأَوَّلُ** ﴿فِي بَيَانِ قُضَاءِ الْعُقْلِ

بما جاء الشريع به من الحشر والنشر وعذاب القبر والصراط والميزان اما الحشر فيعني به اعادة الخلق وقد دلت عليه القواطع الشرعية وهو يمكن بدلائل الابتداء فان الاعادة خلق ثان ولا فرق بينه وبين الابتداء واما يسمى اعادة بالإضافة الى الابتداء السابق والقادر على الانشاء والابتداء قادر على الاعادة وهو المعنى بقوله (قل يحييهما الذي انشأها اول مرة) فان قيل فماذا انقولون انعدم الجواهر والاعراض ثم بعدان جميعا او تعدد الاعراض دون الجواهر واما تعدد الاعراض فلنا كل ذلك يمكن وليس في الشرع دليل قاطع على تعيين احد هذه المكائنات واحدا الوجهين ان انعدم الاعراض وبقى جسم الانسان متصورا بصورة التراب مثلا فنكون قد زالت منه الحياة واللون والرطوبة والتركيب والهيئه وجملة من الاعراض ويكون معنى اعادتها ان تعود اليها تلك الاعراض بعينها وتعاد اليها امثالها فان العرض عندنا لا يبقى والحياة عرض ولم يوجد عندنا في كل ساعة عرض آخر والانسان هو ذلك الانسان باعتبار جسمه فانه واحد لا باعتبار اعراضه فان كل عرض يتعدد هو غير الاخر فليس من شرط الاعادة فرض اعادة الاعراض واما ذكرنا هذا لمصير بعض الاصحاب الى استحالة اعادة الاعراض وذلك باطل ولكن القول في ابطاله بطول ولا حاجة اليه في غرضنا هذا والوجه الآخر ان تعدد الاجسام ايضا ثم تعدد الاجسام بان تختارع مرة ثانية فان قيل فيها يتمييز المعاد عن مثل الاول وما معنى قوله ان المعاد هو عين الاول ولم يبق المعدوم عين حتى تعدد فلنا المعدوم منقسم في علم الله الى ما سبق له وجود والى ما لم يسبق له وجود كما ان العدم في الازل ينقسم الى ما سيكون له وجود والى ما علم الله تعالى انه لا يوجد فهذا الانقسام في علم الله لا سبيل الى انكاره والعلم شامل والقدرة واسعة فمعنى الاعادة ان تبذل بالوجود العدم الذي سبق له الوجود ومعنى المثل ان يختارع الوجود العدم لم يسبق له وجود فهذا معنى الاعادة ومهما قدر الجسم باقيا ورد الامر الى تحديد اعراض تماثل الاول حصل تصديق الشرع ووقع الخلاص عن اشكال الاعادة وتمييز المعاد عن المثل وقد اطفينا في هذه المسألة في كتاب التهافت وسلكتنا في ابطال مذهبهم تقرير بقاء النafs التي هي غير متجيز عندهم ولقد يعود تدبيرونها الى البدن سواء كان ذلك البدن هو عين جسم الانسان او غيره وذلك الزام لا يوافق مانعندكم فان ذلك الكتاب مصنف لا بطال مذهبهم لا لآثبات المذهب الحق ولكنهم لما قدروا ان الانسان هو ما هو باعتبار نفسه وان اشغاله بتدبيرون كالعارض له والبدن آلة لهم الزمان بعد اعقادهم بقاء النفس وجوب التصديق بالاعادة

وذلك برجوع النفس الى تدبر بدن من الابدان والنظر الان في تحقيق هذا الفصل ينجر الى البحث عن الروح والنفس والحياة وحقايتها ولا تختتم المعتقدات التغفل الى هذه الغايات في المقولات فما ذكرناه كافٍ في بيان الاقتصاد في الاعتقاد للتصديق بما جاء به الشرع واما عذاب القبر فقد دلت عليه فواطع الشرع اذ تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة رضي الله عنهم بالاستعادة منه في الادعية واشتهر قوله عند المرور بقبرين انها ليعدبان ودل عليه قوله تعالى ( وحاق يا فرعون سوء العذاب النار يعرضون عليها غدوًا وعشياً ) الآية وهو ممكّن فيجب التصديق به ووجه امكانه ظاهر وإنما نكره المعتزلة من حيث يقولون أنا نرى شخص الموت مشاهدة وهو غير معذب وان الموت ربما تفاصله السباع وتأكّله وهذا هوس اما مشاهدة الشخص فهو مشاهدة لظاهر الجسم والمدرك للعقاب جزء من القلب او من الباطن كيف كان وليس من ضرورة العذاب ظهور حركة في ظاهر البدن بل الناظر الى ظاهر النائم لا يشاهد ما يدركه النائم من اللذة عند الاحتلام ومن الالم عند تخيل الشرب وغيره ولو انتبه النائم واخرب عن مشاهداته وآلامه ولذاته من لم يجر له عهد بالنوم ليادر الى الانكار اغتراراً بسكون ظاهر جسمه كمشاهدة انكار المعتزلة لعذاب القبر واما الذي تأكّله السباع فغاية ما في الباب ان يكون بطن السبع قبرًا فاعادة الحياة الى جزء يدرك العذاب ممكّن فما كل متألم يدرك الالم من جميع بدنها واما سؤال منكر ونكر لحق والتصديق به واجب لورود الشرع به وامكانه فان ذلك لا تستدعي منها الا لفهيم بصوت او بغير صوت ولا يستدعي منها الا لفهيم ولا يستدعي الفهم الا حياة والانسان لا يفهم بجميع بدنها بل يجزء من باطن قلبه واحياء جزء يفهم السؤال ويجب ممكّن مقدور عليه فيبقى قول القائل انا نرى الموت ولا شاهد منكرًا ونكرًا ولا نسمع صوتها في السؤال ولا صوت الموت في الجواب فهذا يلزم منه ان ينكر مشاهدة النبي صلى الله عليه وسلم لجبريل عليه السلام وسماعه كلامه وسماع جبريل جوابه ولا يستطيع مصدق الشرع ان ينكر ذلك اذ ليس فيه الا ان الله تعالى خلق له سباءً لذلك الصوت ومشاهدته لذلك الشخص ولم يخلق للحاضرين عنده ولا لعائشة رضي الله تعالى عنها وقد كانت تكون عنده حاضرة في وقت ظهور بركات الوحي فانكار هذا مصدره الاخلاص وانكار سعة القدرة وقد فرغنا عن ابطاله ويلزم منه ايضاً انكار ما يشاهده النائم ويسعده من

الا صوات ال�ائلة المزعجة ولو لا التجربة لبادر الى الانكار كل من سمع من النائم حكاية احواله فتعسّى ملئ ضافت حوصلته عن تقدير اتساع القدرة هذه الامور المستقرة بالإضافة الى خلق السموات والارض وما يليها مع ما فيها من العجائب والسبب الذي ينفر طباع اهل الضلال عن التصديق بهذه الامور بعینه منه عن التصديق بخلق الانسان من نطفة قدرة مع ما فيه من العجائب والآيات اولاً ان المشاهدة تضطره الى التصديق فاذَا ما لا يرهان على احوالته لا ينبغي ان ينكر مجرد الاستبعاد

﴿وَمَا كَيْدُ المِيزَانُ﴾ فهو ايضاً حق وقد دلت عليه قواطع السمع وهو يمكن فوجوب التصديق به فان قيل كيف توزن الاعمال وهي اعراض وقد انعدمت والمدعوم لا يوزن وان فدرت اعادتها وخلقه في جسم الميزان كان محالاً لاستحالة اعادة الاعراض ثم كيف تخلق حركة بد الانسان وهي طاعته في جسم الميزان اي تحرك بها الميزان فيكون ذلك حركة الميزان لا حركة بد الانسان اما لا تتحرك ف تكون الحركة قد فانت بجسم ليس هو متجرها بها وهو محال ثم ان تتحرك فيتفاوت ميل الميزان بقدر طول الحركات وكثثرتها لا بقدر مراتب الاجور فرب حركة بجزء من البدن يزيد اثراً على حركة جميع البدن فراسخ وهذا محال فنقول ﴿قَد سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ هَذَا فَقَالَ تَوْزُنُ صَحَافِ الْأَعْمَالِ فَإِنَّ الْكَرَامَ الْكَاتِبِينَ يَكْتَبُونَ الْأَعْمَالَ فِي صَحَافِهِ فَإِذَا وَضَعَتْ فِي الْمِيزَانِ خَاقَ اللَّهِ تَعَالَى فِي كَفْتُهَا مِيلًا بِقَدْرِ رَتْبَةِ الطَّاعَاتِ وَهُوَ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾ فان قيل فاي فائدة في هذا وما معنى المعاسبة فلن لا نطلب لفعل الله تعالى فائدة لا يسئل عنها يفعل وهم يسألون ثم قد دلنا على هذا ثم اي بعد في ان تكون الفائدة فيه ان يشاهد العبد مقدار اعماله و يعلم انه مجزي بها بالعدل او يتجاوز عنه باللطف ومن يعزم على معاقبة وكيله بجنابته في امواله او يعزم على الابراء فمن اين يبعد ان يعرفه مقدار جنابته باوضاع العطرق ليعلم انه في عقوبته عادل وفي التجاوز عنه متفضل هذا ان طلبت الفائدة لافعال الله تعالى وقد سبق بطلان ذلك ﴿وَمَا كَيْدُ الصِّرَاطُ﴾ فهو ايضاً حق والتصديق به واجب لانه يمكن فانه عبارة عن جسر محدود على مان جهنم يرده الخلق كافة فاذا توافقوا عليه قيل الملائكة وقفوهم انهم مسئلون فان قيل كيف يمكن ذلك وفيه ادلة من الشعر واحدة من السيف فكيف يمكن المرور عليه فلن هذا ان صدر من ينكر قدرة الله تعالى فالكلام معه في اثبات عموم قدرته وقد فرغنا عنها وان صدر من معارف بالقدرة وليس المشي على هذا باعجوبة من المشي في الماء والرب تعالى قادر على خلق قدرة

عليه وعنه ان يخلق له قدرة المشي على الهواء ولا يخلق في ذاته هو يأ الى اسفل ولا في الهواء انحراف فاذا امكن هذا في الهواء فالصراط اثبت من الهواء بكل حال **(الفصل الثاني)** في الاعذار عن الاحلال بفضل شحنت بها المعتقدات فرأيت الاعراض عن ذكرها اولى لان المعتقدات الخنصرة حقها ان لا تشتمل الاعلى المهم الذي لا بد منه في صحة الاعتقاد

اما الامور التي لا حاجة الى اخطارها بالبال وان خطرت بالبال فلا معصية في عدم معرفتها وعدم العلم باحكامها فالخوض فيها بحث عن حقائق الامور وهي غير لابقة بما يراد منه تهذيب الاعتقاد وذلك الفن تحصره ثلاثة فنون عقلي وفيلي وفقهي اما العقلي فالبحث عن القدرة الحادثة امها تتعلق بالضدين ام لا وتعلق بالمخالفات ام لا وهل يجوز قدرة حادثة تتعلق بفعل مبين لمح القدرة وامثال له واما الفقهية فكالبحث عن المسئى باسم الرزق ما هو ولحفظ التوفيق والخذلان والامان ما حدودها ومسباتها واما الفقهية فكالبحث عن الاسر بالمعروف متى يجب وعن التوبة ما حكمها الى اظاير ذلك وكل ذلك ليس بهم في الدين بل المهم ان يبني الانسان الشك عن نفسه في ذات الله تعالى على القدرة الذي حقق في القطب الاول وفي صفاتيه واحكامها كما حقق في القطب الثاني وفي افعاله بان يعتقد فيها الجواز دون الوجوب كما في القطب الثالث وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يعرف صدقه ويصدقه في كل ما جاء به كما ذكرناه في القطب الرابع وما خرج عن هذا فغير مهم ونحن نورد من كل فن مما اهمناه مسئلة ليعرف بها خلائصها ويجعلها عن المهام المقصودات في المعتقدات

**(اما المسئلة العقلية)** فكاكا خلاف الناس في ان من قبل هل يقال انه مات باجله ولو قدر عدم قتله هل كان يجب موته ام لا وهذا فن من العلم لا يضر تركه ولكننا نشير الى طريق الكشف فيه فنقول كل شيئين لا ارتباط لاحدهما بالآخر ثم افترنا في الوجود وليس يلزم من تقديرنا احدها انتفاء الآخر فلو مات زيد وعمرو معاً ثم فدرا نا عدم موت زيد لم يلزم منه لا عدم موت عمرو ولا وجود موته وكذلك اذا مات زيد عندكسوف القمر مثلاً فلو فدرا نا عدم الموت لم يلزم عدم الكسوف بالضرورة ولو فدرا نا عدم الكسوف لم يلزم عدم الموت اذ لا ارتباط لاحدهما بالآخر فاما الشيطان اللذان يبنها علاقه وارتباط فهما ثلاثة اقسام فواحدتها **(ان تكون العلاقة متكافئة كالعلاقة بين اليدين والشمال والفوق والتحت)** فهذا مما يلزم فقد احدهما عند تقدير فقد الآخر لانها من المضادان التي لا يتم تقويم حقيقة

احدها الام الآخر **الثاني** ان لا يكون على التكافي لكن لاحدها رتبة التقدم  
 كالمشرط مع المشروط ومعه عدم الشرط فإذا رأينا علم الشخص مع حياته  
 وارادته مع علمه فيلزم لا محالة من تقدير انتفاء الحياة انتفاء العلم ومن تقدير انتفاء العلم  
 انتفاء الارادة ويعبر عن هذا بالشرط وهو الذي لا بد منه لوجود الشيء ولكن ليس  
 وجود الشيء به بل عنه ومعه **الثالث** العلاقة التي بين العلة والمعلول ويلزم من  
 تقدير عدم العلة عدم المعلول ان لم يكن المعلول الا علة واحدة وان تصور ان تكون  
 له علة اخرى فيلزم من تقدير نفي كل العمل نفي المعلول ولا يلزم من تقدير نفي علة  
 بعدها نفي المعلول مطلقاً بل يلزم نفي معلول تلك العلة على الخصوص فإذا تمهد هذا  
 المعنى رجعنا الى القتل والموت فالقتل عبارة عن حز الرقبة وهو راجع الى اعراض هي  
 حركات في يد الضارب والسيف واعراض هي افتراقات في اجزاء ربة المضروب وقد  
 افترن بها عرض آخر وهو الموت فان لم يكن بين الحز والموت ارتباط لم يلزم من تقدير  
 نفي الحز نفي الموت فانها شيئاً مختلفان معاً على الافتراق بحكم اجراء العادة لا ارتباط  
 لاحدها باخر فهو كالمقارنتين اللذين لم تجر العادة بافترانها وان كان الحز علة الموت  
 ومولده وان لم تكن علة سواه لزم من انتفاء الموت ولكن لا خلاف في ان الموت  
 غالباً من اعراض واسباب باطنية سوى الحز عند القاتلين بالعمل فلا يلزم من نفي الحز  
 نفي الموت مطلقاً ما لم يقدر مع ذلك انتفاءسائر العمل فارجع الى عرضنا **فنتقول** من  
 اعتقاد من اهل السنة ان الله مستبد بالاخذ والامر بلا تولد ولا يكون مخلوق علة مخلوق  
 فنتقول الموت امر مستبد لله تعالى بالاخذ والامر مع الحز فلا يجب من تقدير عدم الحز عدم  
 الموت وهو الحق ومن اعتقاد كونه علة وانضاف اليه مشاهدته صحة الجسم وعدم مهلك  
 من خارج اعتقاد انه لو اتفق الحز وليس ثم علة اخرى وجب انتفاء المعلول لانتفاء جميع  
 العلل وهذا الاعتقاد صحيح لوجوب اعتقداد التعليل وحصر العلل فيما عرف انتفاءه فإذا هذه  
 المسألة بطول النزاع فيها ولم يشعر اكثير الخائضين فيها بمشارها فينبغي ان نطلب هذا من  
 القانون الذي ذكرناه في عموم قدرة الله تعالى وابطال التولد وينبغي على هذا ان من قتل  
 ينبعي ان يقال انه مات باجله لان الاجل عبارة عن الوقت الذي خلق الله تعالى فيه  
 موته سواء كان ممه حز رقبة او كسوف قمر او نزول مطر او لم يكن لان كل هذه عندنا  
 مقارنات ولم يست مؤثرات ولكن افتران بعضها يتذكر بالعادة وبعضها لا يتذكر فاما من  
 جعل الموت سبباً طبيعياً من النطقة فوزعم ان كل مزاج فله رتبة معلومة في القوة اذا

خليل ونفسها تقادت الى مذتها ولو فسست على سبيل الاختارام كان ذلك استجواباً  
بالاضافة الى مقتضى طباعها والاجل عبارة عن المدة الطبيعية كما يقال الماءط مثلما  
يبيق ما يبيق سنة بقدر احكام بنائه ويكون ان يهدم بالفاس في الحال والاجل يعبر به عن  
مذتها التي له بذاته وفونه فيلزم من ذلك ان يقال اذا هدم بالفاس لم يهدم باجله وان  
لم يتعرض له من خارج حق المخطط اجزاؤه فيقال انهدم باجله فهذا اللفظ ينبغي على  
ذلك الاصل

المسألة الثانية وهي الافتظبة فكاكحة لافهم في أن الآيات هل يزيد وينقص  
ام هو على رتبة واحدة وهذا الاختلاف من شأن الجهل بكون الاسم مشتركاً اعني اسم  
الآيات واذا فصل مسميات هذا اللفظ ارتفع الخلاف وهو مشترك بين ثلاثة معان اذ  
قد يعبر به عن التصديق اليقين البرهاني وقد يعبر به عن الاعتقاد التقليدي اذا كان  
جزماً وقد يعبر به عن تصديق معه العمل بموجب التصديق ودليل اطلاقه على الاول  
ان من عرف الله تعالى بالدليل ومات عقيباً معرفته فانا نحكم بانه مات مؤمناً ودليل  
اطلاقه على التصديق التقليدي ان جهابير العرب كانوا يصدقون رسول الله تعالى حتى  
الله عليه وسلم مجرد احسانه اليهم وتلطفه بهم ونظرهم في قوانين احواله من غير نظر في  
ادلة الواحدانية ووجه دلالة المجزء وكان يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يعلمهم وقد قال  
تعالى (وما انت بمؤمن لذا) اي يصدق ولم يفرق بين تصديق وتصديق ودليل اطلاقه  
على الفعل قوله عليه السلام لا يزني الزاني وهو مؤمن حين يزني وقوله عليه السلام الآيات  
بضعة وسبعون باباً ادناها اماتة الاذى عن الطريق فترجع الى المقصود ونقول ان اطلاق  
الآيات يعني التصديق البرهاني لم يتمكن زيارته ولا نقصانه بل اليقين ان حصل بكله  
فلا يزيد عليه وان لم يحصل بكله فليس بيقين وهي خطأ واحدة ولا يتصور فيها زيادة  
ونقصان الا ان يراد به زيادة وضوح اي زيادة ظاهنية النفس اليه بان النفس تطأن  
الي اليقينيات النظرية في الابتداء الى حل ما فاذا تواردت الادلة على شيء واحد افاد  
بظهور الادلة زيادة ظاهنية وكل من مارس العلوم ادرك تفاوتاً في ظاهنية نفسه الى  
العلم الضروري وهو العلم بان الاثنين اكثراً من الواحد والعلم بحدث العالم وان محدثه  
واحد ثم يدرك ايضاً تفرقة بين آحاد المسائل بكثرة اداتها وقلتها فالتفاوت في ظاهنية  
النفس مشاهد لكل ناظر من باطنها فاذا فسرت الزيادة به لم ينفعه ايضاً في هذا التصديق  
اما اذا اطلق على التصديق التقليدي فذلك لا سبيل الى جحد التفاوت فيه فانه يدرك

المشاهدة من حال اليهودي في تسييره على عقده ومن حال النصراني وال المسلم تفاوتا حتى ان الواحد منهم لا يؤمن في نفسه وحل عقد قلبه التهويدات والتفويفات ولا التحقيقات العلمية ولا التخييلات الافتاعية والواحد منهم مع كونه جازما في اعتقاده تكون نفسه اطوع لقبول اليقين وذلك لأن الاعتقاد على القلب مثل عقدة ليس فيها اشراح وبرد يقين والعقدة تختلف في شدتها وضفتها فلابد من هذا التفاوت منصف وإنما يكره الذين سمعوا من العلوم والاعتقادات اسميتها ولم يدركوا من انفسهم ذوقها ولم يلاحظوا اختلاف احوالهم واحوال غيرهم فيها وأما اذا اطلق بالمعنى الثالث وهو العمل مع التصديق فلا يخفي بطرق التفاوت الى نفس العمل وهل يتطرق بسبب المواظبة على العمل تفاوت الى نفس التصديق هذا فيه نظر وترك المداهنة في مثل هذا المقام اولى والحق احق ما قبل فهو فاقول **كيد طلاقته** النفس الى الاعتقاد **أن المواظبة على الطاءات لها تأثير في تأكيد طلاقته** النفس الى الاعتقاد التقليدي ورسوخه في النفس وهذا اصر لا يعرفه الا من سبب احوال نفسه ورافقها في وقت المواظبة على الطاعة وفي وقت الفتارة ولا يلاحظ تفاوت الحال في باطنـه فانه يزداد بسبب المواظبة على العمل آنسة لعتقداته ويتـاـكـدـ بهـ ظـانـيـتهـ حتىـ انـ المـعـقـدـ الـذـيـ طـالـتـ مـنـهـ يـاـمـاـظـبـةـ عـلـىـ الـعـلـمـ بـوـجـبـ اـعـقـادـهـ اـعـصـاـنـفـاـ علىـ الـمـخـاوـلـ تـغـيـرـهـ وـتـشـكـيكـهـ مـنـ لـمـ تـعـلـ مـوـاضـبـتـهـ بـلـ الـعـادـاتـ لـقـضـيـبـهـ فـاـنـ مـنـ يـعـقـدـ الرـحـمـةـ فـيـ قـلـبـهـ عـلـىـ يـتـيمـ فـاـنـ اـقـدـمـ عـلـىـ مـسـعـ رـاسـهـ وـلـفـقـدـ اـمـرـهـ صـادـفـ فـيـ قـلـبـهـ عـنـدـ مـارـسـةـ الـعـلـمـ بـوـجـبـ الرـحـمـةـ زـيـادـةـ نـاـ كـيـدـ فـيـ الرـحـمـةـ وـمـنـ يـتـواـضـعـ بـقـلـبـهـ لـغـيـرـهـ فـاـذـاـ عـمـلـ بـوـجـبـهـ سـاجـدـاـ لـهـ اوـمـقـبـلاـ يـدـهـ اـزـدـادـ التـعـظـيمـ وـالتـواـضـعـ فـيـ قـلـبـهـ وـلـذـلـكـ تـعـبـدـاـ بـالـمـواـظـبـةـ عـلـىـ اـنـعـالـهـ يـقـنـصـيـ تـنظـيمـ الـقـلـبـ مـنـ الرـكـوعـ وـالـسـجـودـ لـيـزـدـادـ بـسـبـبـهـ اـتـعـظـيمـ الـقـلـوبـ فـهـذـهـ اـمـرـهـ يـعـجـدـهـ الـمـخـذـلـاتـوـنـ فـيـ الـكـلـامـ الـذـيـ اـدـرـكـوـاـ تـرـتـيـبـ الـعـلـمـ بـسـعـ الـلـفـاظـ وـلـمـ يـدـرـكـوـهاـ بـذـوقـ الـنـظـرـ فـهـذـهـ حـقـيقـةـ هـذـهـ الـمـسـئـلـةـ وـمـنـ هـذـاـ اـخـبـرـ اـخـلـافـهـمـ فـيـ مـعـنـيـ الرـزـقـ (ـوـقـولـ)ـ المـعـازـلـةـ اـنـ ذـلـكـ مـخـصـوصـ بـهـ يـاـيـابـكـ الـاـنـسـانـ حـقـيـقـةـ اـنـمـاـ اـنـهـ لـاـ رـزـقـ لـلـهـ تـعـالـىـ عـلـىـ الـبـهـائـمـ فـوـبـهـ فـاـلـوـاـ هـوـمـاـ لـمـ يـحـوـمـ بـقـاـولـهـ فـقـبـلـ لـهـ فـاـخـلـمـةـ مـاـ تـوـاـ وـقـدـ عـاـشـوـاـ عـمـرـهـ لـمـ يـرـزـقـوـاـ وـقـدـ قـالـ اـصـحـابـنـاـ اـنـ عـبـارـةـ عـنـ المـقـنـعـ بـهـ كـيـفـ كـانـ ثـمـ هـوـ مـنـقـسـمـ اـلـىـ حـلـالـ وـحـرـامـ ثـمـ طـلـوـلـاـ فـيـ حـدـ الرـزـقـ وـحدـ النـعـمـةـ وـتـضـيـعـ الـوقـتـ بـهـذـاـ وـاـمـثـالـهـ دـأـبـ مـنـ لـاـ يـمـيـزـ بـيـنـ الـمـهـمـ وـغـيـرـهـ وـلـاـ يـعـرـفـ قـدـرـ بـقـيـةـ عـمـرـهـ وـاـنـهـ لـاـ قـيـمةـ لـهـ فـلـاـ يـنـبـغـيـ اـنـ يـضـيـعـ الـعـمـرـ اـلـاـ بـالـمـهـمـ وـبـيـنـ يـدـيـ النـظـارـ اـمـرـهـ مـشـكـلـةـ الـجـبـثـ عـنـهـ اـهـمـ مـنـ الـجـبـثـ عـنـ مـوـجـبـ الـلـفـاظـ وـقـيـضـيـ الـاطـلـاقـاتـ فـنـسـأـلـ اللـهـ اـنـ يـوـقـنـاـ الـاـشـفـالـ لـمـاـ يـعـنـيـنـاـ

**المسألة الثالثة الفقهية** فشل اختلافهم في انت الفاسق هل له ان يحيط به وهذا نظر فقيهي فمن اين يليق بالكلام ثم بالمخالفات ولكننا نقول الحق ان له انت يحيط به وسبيله الندرج في التصوير وهو ان نقول هل يتشرط في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كون الامر والنهاي مخصوصاً عن الصغار والكبار جهيناً فان شرط ذلك كان خرقاً للاجماع فان عصمة الانبياء عن الكبار انما عرفت شرعاً وعن الصغار مختلف فيها ففي يوجد في الدنيا مخصوص وان قلت ان ذلك لا يتشرط حتى يجوز لابن الحريم مثلاً وهو عاص من يمنع من الزنا وشرب الخمر فنقول وهل لشارب الخمر ان يحيط به على الكافر ويمنعه من الكفر وبقائه عليه فان قالوا لا خرقو الاجماع اذ جنود المسلمين لم تزل مشتملة على العصاة والمطبعين ولم يمنعوا من الغز ولا في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ولا في عصر الصحابة رضي الله عنهم والتابعين فان قالوا نعم فنقول شارب الخمر هل له ان يمنع من القتل ام لا فان قيل لا فلما فرق بين هذا وبين لابن الحريم اذا منع من الخمر والزاني اذا منع من الكفر وكما ان الكبيرة فوق الصغيرة فالكبائر ايضاً متفاوتة فان قالوا نعم وضبطوا ذلك بان المقدم على شيء لا يمنع من مثله ولا فيما دونه وله ان يمنع ما فوقه فهذا الحكم لا مستند له اذ الزنا فوق الشرب ولا وبعد ان يزني ويمنع من الشرب ويمنع منه بل ربما يشرب ويمنع غلامه واصحابه من الشرب ويقول ترك ذلك واجب عليكم وعلى الامر بترك المحرم واجب على مع الترك فلى ان القرب باحد الواجبين ولم يلزمني مع ترك احدها ترك الآخر فاذن كما يجوز ان يترك الامر بترك الشرب وهو بتركه يجوز ان يشرب ويأمر بالترك فهذا واجبان فلا يلزم بترك احدها ترك الآخر فان قوله في اياها على الممكين فان قال لها في اثناء الزنا عند كشفها وجهها باختبارها لا تكشفني وجهك فاني لست محظياً لك والكشف لغير المحرم حرام وانت مكرهه على الزنا مختارة في كشف الوجه فامنعك من هذا فلا شك من ان هذه حسبة باردة شنيعة لا يصدر اليها عاقل وكذلك قوله انت الواجب على شيئاً من العمل والامر بالغير وانا اتعاطي احدها وان ترك الثاني كقوله ان الواجب على الوضوء دون الصلاة وانا اصلبي وان تركت الوضوء والمسنون في حقي الصوم والتفسير وانا اتسخر وان تركت الصوم وذلك محال لان السحور للصوم والوضوء للغسلة وكل واحد شرط الآخر وهو متقدم في الريبة على المشروط وكذلك نفس المرء مقدمة على غيره فليذهب نفسه اولاً ثم غيره اما اذا اشعل نفسه واشتعل بغشه كان ذلك

عكس الترتيب الواجب بخلاف ما اذا هذب نفسه وترك الحسبة وتهذيب غيره فان ذلك معصية ولكن لا نافض فيه وكذلك الكافر ليس له ولاية الدعوة الى الاسلام ما لم يسلم هو بنفسه فهو قال الواجب على شيطان ولن ان اترك احدها دون الثاني لم يكن منه **(والجواب)** ان حسبة الرأني بالمرأة عليها ومنعها من كشفها وجهها جائزة عندنا وقولكم **ان هذه حسبة باردة شنيعة وليس الكلام في انها حارة او باردة مستلذة او مستبشرة بل الكلام في انها حق او باطل وكم من حق مستبرد مستشق وكم من باطل مستغل مستغلب فالحق غير المذيد والباطل غير الشنيع والبرهان القاطع فيه هو انا نقول قوله لها لا تكشف وجهك فانه حرام ومنعه ايها بالعمل قول وفعل وهذا القول والفعل اما ان يقال هو حرام او يقال واجب ام يقال هو مباح فان قلم انه واجب فهو المقصود وان قلم انه مباح فله ان يفعل ما هو مباح وان قلم انه حرام فما مستند تحريره وقد كان هذا واجبا قبل اشتعاله بالزنا فعن اين يصدر الواجب حراما باقتحامه محرا ما وليس في قوله الا خير صدق عن الشرع بأنه حرام وليس في فعله الا المنع من المحاد ما هو حرام والقول بحرى واحد منها محال ولسنا نعني بقولنا للفاسق ولاية الحسبة الا ان قوله حق وفعله ليس بحرام وليس هذا كالصلة والوضوء فان الصلاة هي المأمور بها وشرطها الوضوء فهي بغير وضوء معصية وليس بصلة بل تخرج عن كونها صلاة وهذا القول لم يخرج عن كونه حفرا ولا الفعل خرج عن كونه منعا من الحرام وكذلك السحور عبارة عن الاستعانت على الصوم ب تقديم الطعام ولا تعقل الاستعانت من غير العزم على ايجاد المستعانت عليه \* **(واما)** قوله **ان تهذيبه نفسه شرط لتهذيبه غيره** فهذا محل النزاع فمن اين عرفتم ذلك ولو قال قائل تهذيب نفسه عن المعاشي شرط للغير ومنع الكفار وتهذيبه نفسه عن الصغار شرط المنع عن الكبار كان قوله مثل قولكم وهو خرق الاجماع واما الكافر فان حمل كافرا آخر بالسيف على الاسلام فلا يمنعه منه ويقول عليه ان يقول لا الله الا الله وان محمد رسول الله وان يأمر غيره به ولم يثبت ان قوله شرط لامره فله ان يقول وان يامر وان لم ينطق فهذا انور هذه المسألة واما اردنا ايرادها لتعلم ان امثال هذه المسائل لا تليق بفن الكلام ولا سبها بالمعتقدات المختصرة والله اعلم بالصواب**

